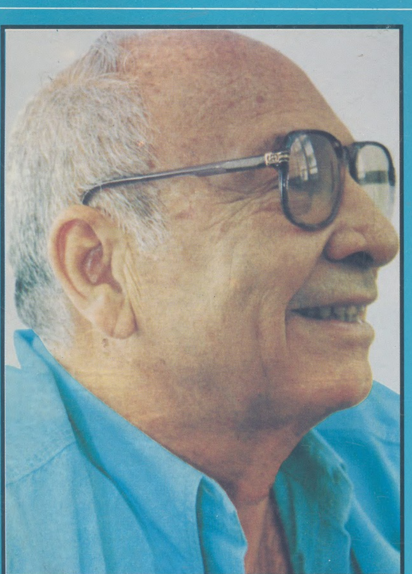
تحية هيكل السياسى

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد الرابع و السبعون/أبريل ١٩٩٦ م / ذو القعدة ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



الأقباط وانتخابات ١٩٩٥

الاستيقاظ من النوم فى العسل.. على قنبلة عادل إمام

مظاهرة شرم الشيخ واقتراح مدريد

المعارضة السودانية تفاوض النظام

خالد محيى الدين : التجمع لم ينتقل من موقع المعارضة الجذرية

وجود علاقات «مختلفة» مع الحكم لا يعنى التحالف معه

إهــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

لليسار در

رغم أننا اضطررنا هذا العدد أيضا إلى إضافة ملزمتين (١٦) صفحة للعدد، فقد تمسكنا بوعدنا بالعودة إلى السعر الأصلى (جنيهان) وتحمل زيادة التكاليف، كنوع من رد الجميل للقارىء الذى تحمل زيادة السعر ٥٠٪ فى العدد الماضى، الذى نفد من السوق تماما.

وقد كانت مشكلتنا فى هذا العدد هى كثرة الموضوعات الساخنة، بدءا بموضوع الخصخصة، ومعركة قانون الصحافة، ومؤتمر شرم الشيخ.. مرورا بعديد من القضايا المصرية والعربية والدولية المهمة.

ومن وجهة نظرنا فهذا عدد ممتاز أيضا. تنفرد فيه اليسار بحديث صريح مع خالد محيى الدين الذى لم يرفض الإجابة عن أى سؤال مهما بدا مثيرا أو متجاوزا . ويناقش د. فوزى منصور إحدى النقاط المثيرة فى حديث محمد حسنين هيكل فى العدد الماضى. وتحظى قمة شرم الشيخ بمتابعة خاصة من د. عبد العظيم أنيس وفاطمة فرج ورئيس التحرير وتجرى أمينة النقاش حوارها مع، أحد قادة المعارضة السودانية، وتنفرد اليسار بتغطية مهمة من واشنطون كتبها سمير كرم عن مؤتمر الحزب الشيوعى الأمريكى.. و..و.. ولن نستطيع أن نغطى كل الموضوعات المهمة فى هذا العدد، فمن وجهة نظرنا فإن كل المواد مهمة من زاوية أو أخرى.

وقد واجهنا مشكلة الإضطرار لتأجيل بعض الموضوعات للعدد القادم، رغم غياب بعض كتاب اليسار الأساسيين. فقد هرب منا أحمد الخميسى ولم تصلنا رسالته من موسكو. حضر للقاهرة وشرم الشيخ لتغطية القمة وسافر دون أن نراه ولم يسعفه الوقت بالكتابة لنا. واعتذر نبيل يعقوب عن الكتابة لمرضه شفاه الله. ولم تصلنا رسالة «ناهض حتر» من الأردن.. الخ.

وقد لاحظ البعض فى الأعداد الثلاثة الماضية - وفى هذا العدد- أسماء لكتاب وصحفيين جدد على اليسار، بعضهم معروف وبعضهم جديد على القراء. واليسار تعتز بهم جميعا وستحاول فى الأعداد القادمة أن تعرف بهم بعد أن تعرفنا على كتاباتهم .

اليسار

موقفنا

قمة شرم الشيخ

لم يتجاوز «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» الحقيقة عندما سجل فى بيانه يوم الخميس ١٤ مارس ١٩٩٦- أي بعد أنتهاء مؤتمر شرم الشيخ بأقل من ٢٤ ساعة -أن «هذا المؤتمر خطوة سلبية أخرى تعوق تحقيق هدف السلام الشامل والعادل،ولا تساعد في تقدم التسوية السياسية أو المواجهة الحقيقية للارهاب بمفهومه الصحيح».. وأن «هذه القمة قدمت خدمة واضحة للسياسات الاسرائيلية الأمريكية فى المنطقة» .وهو نفس الموقف تقريبا -أو بصياغات مختلفة أشد- الذى اتخذه كل من الحزب «العربى الديمقراطى الناصرى» و«الحزب الشيوعى المصرى» طبقا للبيانين الصادرين عنهما أى أن كل أحزاب اليسار الاساسية قد رفضت هذا المؤتمر أو ادانته ،رغم وجود خلافات بينها حول طبيعة التسوية السلمية ، إطارها ونتائجها.

ولا ينطلق هذا الرفض من موقف أيديولوجى أو رؤية استراتيجية، بقدر استناده إلى حقائق مادية ملموسة على أرض الواقع.

فقد عقدت هذه القمة فى هذا الوقت بالذات- وبصرف النظر عن الداعين لها- بقرار أمريكى صريح وحاسم لمساندة حكومة «شيمون بيريز» فى اسرائيل،وسياساتها لفرض تسوية سياسية على الفلسطينيين والعرب تقوم على استمرار مسلسل التنازلات العربية والتعنت الاسرائيلي ،وبالتالى مساندة الرئيس كلينتون فى معركته الانتخابية، التى تعتمد كثيرا على نجاحات خارجية وفى القلب منها فرض تسوية سياسية تحقق مصالح إسرائيل بصورة مطلقة ،وتضمن لها الأمن واستمرار التفوق العسكرى والسيطرة الاقتصادية والسياسية على المنطقة.

ففى إثر العمليات الانتحارية التى قامت بها منظمة حماس داخل إسرائيل فى القدس وتل أبيب وعسقلان ،وأدت إلى مقتل ٦٨ اسرائيليا (مدنيين وعسكريين) وجرح ٢٢٠ ،واجه شيمون بيريز وحزب العمل ضربة موجعة أثرت بالسلب على وضعه الانتخابى، وهددت بسقوطه فى انتخابات الكنيست فى مايو القادم.وزاد من أزمته نجاح تحالف «الليكود» المنافس الرئيسى له فى اقامة تحالف انتخابى مع حزب «تسومت» اليمينى وحركة «جيشر» التى يقودها «ديفيد ليفى» وزير الخارجية الاسبق وعضو الكنيست والذى كان قد انشق فى فترة سابقة عن الليكود.

ولم تنفع الإجراءات القمعية التى اتخذها بيريز ضد الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى (غزة والضفة الغربية) فى تحسين موقفه . لقد عاد بيريز إلى فرض حصار كامل على مناطق الحكم الذاتى اعتبارا من ٢٥ فبراير ولأجل غير مسمى، وامتنع عن تنفيذ التعهد الاسرائيلى بسحب قواتها من الخليل ،بل وفرض حظرا على تنقل الفلسطينيين بين المدن والقرى الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية (فاضحا كذب الادعاء بانتهاء سلطة الاحتلال على أرض الحكم الذاتى)واعتقل ٦٠٠ من قيادات وأعضاء وأنصار منظمة حماس ،واعتقل أسر «الشهداء» الذين قاموا بتنفيذ العمليات الانتحارية ونسف منازلهم، وأغلق عشرات من المؤسسات الاجتماعية والخيرية فى الأراضى الفلسطينية بحجة تبعيتها لـ حماس ومارست السلطات الاسرائيلية (والأمريكية) ضغوطا على عرفات والسلطة الوطنية التى قامت بدورها باعتقالات وإجراءات قمعية ضد الفلسطينيين «المتهمين» بالانتماء لمنظمة حماس ،وبعض قادة حماس «وكتائب عز الدين القسام» الجناح

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
محمد وفاء حجازى

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات:لمدة سنة واحدة
مصر:٢٤جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب -القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٠١١-
٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

خطوة جديدة فى مسلسل التنازلات العربية

حسين عبد الرازق

العسكرى لحماس.وقد وصفت منظمة الحق الفلسطينية إجراءات السلطة الوطنية بـ«الاساليب الوحشية التى تذكر بالممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين أثناء الاحتلال» كما أدانت الأمم المتحدة الممارسات الاسرائيلية وممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ورغم ما قام به بيريز فقد ظل موقفه الداخلى يعانى من الاهتزاز.

وجاء **التحرك الأمريكى** ،والذى استخدم **هذه المرة المظلة المصرية أيضا** ، بل ترك للادارة المصرية ممثلة فى **الرئيس مبارك** «شرف» الاعلان عن مبادرة الدعوة لعقد هذه القمة، ثم اشتراك الرئيس **بيل كلينتون** والرئيس **حسنى مبارك** فى توجيه الدعوة التى استجاب لها ٢٩ دولة من دول المنطقة ومن قارات العالم المختلفة، بينما رفض المشاركة كل من **سوريا ولبنان** ،ولم توجه الدعوة أصلا **للعراق وليبيا والسودان وايران**.

ولم يترك الرئيس **بيل كلينتون** ومعاونوه أى فرصة للاجتهاد فى تحديد أهدافهم من هذا المؤتمر. فأعلنوا بكل وضوح أن هناك ٤ أهداف لهذه القمة:

١- **تقديم دعم «عربى -أمريكى- دولى لشيمون بيريز وحكومته ينقذ مستقبله السياسى فى** انتخابات الكنيست الاسرائيلى».

٢- **مساندة الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» فى انتخابات الرئاسة القادمة** بإرضاء الاصوات اليهودية التى يسعى للحصول عليها.

٣- **إقامة حلف أمنى «أمريكى -اسرائيلى - عربى» لمواجهة الارهاب** -طبقا للمفهوم الأمريكى الاسرائيلى- الذى يعتبر العمليات الفدائية التى تقوم بها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين ،وكرد فعل لاستمرار الاحتلال والقمع الاسرائيلى فى الاراضى الفلسطينية ارهابا ،ويعتبر المقاومة المسلحة التى تقوم بها القوى الوطنية اللبنانية وبصفة خاصة «**حزب الله**» ضد قوات الاحتلال الاسرائيلى (العسكريين) وجيش الجنوب الموالى لاسرائيل فى الجنوب اللبنانى إرهابا أيضا!!.

٤- **التقدم خطوات أخرى على طريق التطبيع** فالقمة -طبقا للتصريحات الامريكية قبل انعقادها-«ستكون أكبر تجمع فى التاريخ للزعماء العرب فى مؤتمر مع إسرائيل».

وأكدت الولايات المتحدة طبيعة هذه القمة ،كمؤتمر موجه ضد أى مقاومة مسلحة لاسرائيل أيا كانت طبيعتها،ولتوفير الأمن المطلق لاسرائيل ومساندة بيريز .. عندما قام وفد من المخابرات المركزية الامريكية (السى . آى . ايه) برئاسة «**جورج تانيت**» نائب المدير بزيارة المنطقة (القدس وغزة) لمناقشة وسائل دعم الاجراءات الأمنية مع المسئولين الاسرائيليين وفى سلطة الحكم الذاتى.وقد نشر بعد لقائه بالرئيس ياسر **عرفات** ،أنه تم التوصل إلى **اتفاق تعاون ثلاثى «ضد الحركات الاصولية الارهابية»** وعلى نظام لاقتسام المعلومات بين أجهزة المخابرات الامريكية والاسرائيلية والفلسطينية وتوزيعها، وكذلك الخبرة التكنولوجية ، بما فى ذلك صور الاقمار الصناعية وأجهزة التصنت الالكترونى. كما دعم نائب مدير المخابرات المركزية الطلب الذى تقدم به رئيس الاركان الاسرائيلى لياسر عرفات بضرورة اعتقال ٣٥ من الشخصيات الفلسطينية المنتمية لحماس، من بينهم ستة من قيادات «**كتائب عز الدين القسام**» تعتبرهم اسرائيل المسئولين الاساسيين عن تنفيذ العمليات الانتحارية(تمت الاستجابة فورا واعتقل ثلاثة منهم، وعدد من القيادات السياسية لحماس).

وفى محاولة لتجنيب الرئيس مبارك والقيادات العربية والرئيس عرفات الحرج ،وافقت الولايات المتحدة على تغيير اسم المؤتمر من «**قمة مكافحة الارهاب» إلى «قمة صانعى السلام**» وعلى إضافة بند حول قضية التسوية السياسية (السلام).. مما مكن الرئيس مبارك أن يعلن أن «**هدف القمة هو بحث كيفية تحريك عملية السلام .. إننا لكى ندفع عملية السلام لابد من بحث العمليات الارهابية التى تدور فى المنطقة وتعوق عملية السلام**»وأن يضيف قائلا: «**إن المشكلة التى واجهتها عملية السلام فى الفترة الأخيرة «بسبب عمليات الارهاب المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين..»**.

ولم يفلح هذا التغيير الشكلى فى الاسم وبعض التصريحات المصرية التى تتحدث عن ارهاب متبادل فى اقناع سوريا ولبنان بعدم المشاركة فى المؤتمر، لتأكدهما ان المؤتمر موجه أساسا لخدمة الاهداف الاسرائيلية المباشرة،وغير مهموم بالتسوية السياسية، حتى فى الحدود التى انطلقت منها من مدريد.واستندت سوريا ولبنان إلى مجموعة هامة من الحقائق .. منها:

-**الخلط الواضح فى القمة بين الارهاب والمقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال** من نوع الهجمات التى تشن على القوات الاسرائيلية فى جنوب لبنان.

-**تجاهل الارهاب الذى مارسته وتمارسه إسرائيل فى الأراضى العربية** المحتلة،بما فى ذلك عمليات الاغتيال التى تقوم بها القوات الخاصة الاسرائيلية،وآخرها عملية اغتيال **يحيى عياش**،ونسف المنازل،واعتقال الأسر.. الخ.

- **إبقاء الولايات المتحدة «سوريا» وايران وليبيا والسودان على لائحة الدولة التى تشجع**

الارهاب.

-تجاهل الدعوة استمرار الاحتلال الاسرائيلى للجولان السورية وجنوب لبنان،ورفض اسرائيل تنفيذ القرارات الدولية ومبادئ التسوية التى أقرت فى مؤتمر مدريد.

وقد كانت رسالة الرئيس اللبنانى **الياس الهواوى** لكلينتون والذى رفض فيها المشاركة فى قمة شرم الشيخ كاشفة عن حقيقة المؤتمر كتحرك بعيد عن السلام والتسوية . فقد جاء فى الرسالة

- وجوب تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخصوصا القرار ٤٢٥ القاضى بانسحاب اسرائيل من الجنوب اللبنانى.

- تحديد مفهوم الارهاب الذى استندت إليه الدعوة إلى المؤتمر وضرورة البحث فى السبب وليس النتيجة فقط.

- إنقاذ عملية السلام وتفعيلها يكون عبر العودة إلى إطار مؤتمر مدريد الدولى . فى إشارة للاقتراح السورى بعقد دورة جديدة من مؤتمر مدريد.

وقد جاءت نتائج المؤتمر مؤكدة لصحة الموقف السورى اللبنانى ،ولإصرار الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها كاملة ،وعدم استعدادها واسرائيل لتقديم أى تنازل ولو صغير، بحفظ ماء وجه الحكام العرب الموالين والمندفعين لمساندة سياساتها.

فالنتيجة الاساسية للمؤتمر هى **اقامة نواة للحلف الامنى الذى طالبت به الولايات المتحدة واسرائيل وتقديم مساندة (عربية -دولية- امريكية) غير محدودة لبيريز.**

فالبيان الختامى يؤكد على : «دعم تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الارهاب على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية لضمان مثول مرتكبى هذه الأعمال أمام العدالة ،ومساندة جهود جميع الاطراف للحيلولة دون استغلال اراضيهم للأغراض الارهابية ،ومنع المنظمات الارهابية من ضم اعضاء إلى صفوفها وتدبير السلاح والحصول على التمويل ..»

ومارس **كلمنتون** فورا التطبيق العملى لهذه الدعوة بحضوره اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى المصغر بمجرد عودته من شرم الشيخ (وهى سابقة ليس لها مثيل من قبل) ومشاركة ممثلى وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى «إف- بى- أى» والمخابرات العسكرية في الاعداد للاتفاقيتين اللتين تم الاعلان عنهما عقب هذا الاجتماع.

وتنص **الاتفاقية الأولى** على تبادل المعلومات الخاصة بالمخابرات وتقديم معدات أمريكية للكشف عن المتفجرات بقيمة ١٠٠ مليون دولار ، منحه من الولايات المتحدة لاسرائيل.وتحدد **الاتفاقية الثانية** أطر التعاون الاستراتيجى الشامل بما فى ذلك تأكيد التعهد الامريكى باستمرار التفوق النوعى للجيش الاسرائيلى فى مواجهة جميع الجيوش العربية. ومنح اسرائيل وضعا مماثلا لدول حلف شمال الاطلنطى فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية ،والتعاون ضد التهديدات بعيدة المدى مثل الصواريخ أرض أرض



صورة اللبنانى الذى نفذ العملية الانتحارية الأخيرة فى جنوب لبنان

والاسلحة غير التقليدية فى الحالات الطارئة وتخزين اسلحة وذخائر فى اسرائيل،والتعاون فى مجال تطوير المعدات العسكرية ،وتعيين لجنة مشتركة لتشكيل قوة دفاع اقليمية بمشاركة دول أخرى فى المنطقة.

وصعدت اسرائيل اثناء المؤتمر وبعده من عمليات القصف والعمليات العسكرية فى الجنوب اللبنانى، بحجة الرد على عمليات المقاومة المسلحة فى الجنوب اللبنانى ،وهى عمليات ارهابية فى ضوء الفهم الامريكى الاسرائيلى.

وأكد **بيريز** ان اسرائيل لن تستأنف المباحثات مع سوريا ما لم تحقق سوريا عددا من الشروط فى مقدمتها **«تقديم تعازيها لأسر ضحايا عمليات تل أبيب والقدس وعسقلان»!!.**

وفى نفس الوقت فإن المؤتمر تجاهل المطالب الفلسطينية المحددة التى عرضت على مؤتمر شرم الشيخ ومنها..

١- رفع الحصار وجميع مظاهر العقاب الجماعى للشعب الفلسطينى والتى تنمى مظاهر العنف.

٢- تسريع تنفيذ الاتفاقات بما فى ذلك بدء مباحثات الحل النهائى التى ستتناول مستقبل الأراضى الفلسطينية والحدود ووضع القدس والمستوطنات، واللاجئين، وباعتبار أن حل هذه المشاكل سيؤدى إلى نتائج سياسية تحل المشكلة من أساسها وتوفير قناعة لدى الفلسطينيين بمزايا التسوية ومن ثم تم عزل ظاهرة العنف.

٣- مطالبة اسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة لاتفاق أوسلو واتفاقية القاهرة واتفاقية طابا (أوسلو ٢).

٤- تسريع عملية الدعم والمساندة الاقتصادية والمالية للشعب الفلسطينى.

وهكذا خرج الفلسطينيون من المؤتمر بخفى حنين ،ولم تعط **«قمة صانعى السلام »** أى التفات ولو جزئيا لقضية التسوية والسلام وكرست كل جهودها لقضية الارهاب -بمعنى مواجهة العمليات ضد العسكريين والمدنيين الاسرائيليين- متجاهلة ارهاب الدولة الذى تمارسه اسرائيل منذ نشأتها وحتى الآن.

ان نتائج قمة شرم الشيخ تؤكد أن المنطقة لا تسير فى اتجاه أى نوع من السلام .وان اسرائيل وأمريكا تفهمان التسوية بمعنى فرض الاستسلام على العرب ، كل العرب.وهى حقيقة تفرض على الاحزاب والقوى الوطنية والشعوب العربية تكثيف الجهود لوقف التطبيع والسوق الشرق أوسطية بأبعادها الأمنية والاقتصادية والعسكرية ،كخطوة أولى لتحرك أوسع يستهدف تحرير الأرض المحتلة وإقامة سلام حقيقى شامل وعادل.

الصحفيون يبدأون رحلة نضال جديدة

مرة أخرى توشك أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥-قانون اغتيال حرية الصحافة-على الدخول فى نفق مظلم، والتحول إلى مواجهة حادة بين السلطة والصحفيين بعد نشر مشروع القانون الذى أعدته اللجنة «شبه الحكوميه» التى شكلها رئيس مجلس الشورى بناء على قرار رئيس الجمهورية، الذى اقترح هذه اللجنة فى لقائه مع مجلس نقابة الصحفيين، لتقوم بصياغة قانون موحد للصحافة يحل محل كافة القوانين القائمة - بما فى ذلك القانون ٩٣- كمخرج من إصرار نقابة الصحفيين والأحزاب السياسية والرأى العام على الغاء القانون ٩٣، وتمسك الحكم بعدم الإلغاء المباشر بحجة الحفاظ على هيبة النظام.



كان مقررا أن تنتهى اللجنة من أعمالها خلال ثلاثة أشهر طبقا للوعد الذى قطعه الرئيس على نفسه ومع ذلك استطال عمل اللجنة ثمانية أشهر، انقضى معظمها فى مناقشات عامة، ثم فى تحديد للمبادىء، فى أربع لجان. ولم تسرع اللجنة فى عملها إلا فى الأسابيع الأخيرة بعد أن هددت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أكثر من مرة باتخاذ قرار بسحب ممثلى مجلس النقابة (السبعة) من اللجنة. وأخيرا أعد مشروع قانون من تسعين مادة عرض على اللجنة فى جلسة واحدة استمرت حتى الساعة الثانية وأربعين دقيقة من فجر يوم الثلاثاء ٥ مارس ١٩٩٦ ونشر فى الصحف فى اليوم التالى، ليكون بمثابة مفاجأة أخرى، يباغت بها الصحفيون والرأى العام، تماما كما حدث فى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، عندما فوجىء الجميع بالمشروع أمام مجلس الشعب وبصدوره فى نفس اليوم (٢٧مايو ١٩٩٥).

لقد أحاطت اللجنة أعمالها بسرية تامة، وكان هناك حرص - لأسباب غير مفهومة - على عدم تسرب أى معلومات عما يجرى فى هذه اللجنة «شبه الحكومية» ، ساعد عليه أن مشروع القانون تمت صياغته فى الساعات الأخيرة - وعلى عجل قبل موعد الجمعية العمومية المحدد لها ١٠ مارس ٩٦- وانفرد بهذه الصياغة عدد محدود من «القانونيين» من بينهم د. أحمد سلامة، ود. عبد العظيم وزير، ود. مفيد شهاب.. ووزع على أعضاء اللجنة فى الجلسة الأخيرة، التى نوقشت فيها مواده التسعون، وتم خلالها إقرار المشروع بالتصويت!.

بمجرد نشر القانون توالت، ردود أفعال متناقضة. وبدا أن هناك انقسامات توشك على تفتيت الصف الصحفى - والرأى العام - الذى ظل موحدا طوال هذه الأشهر الثمانية من صدور القانون الجرية، ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

• انقسام داخل مجلس النقابة بين السبعة الذين شاركوا فى أعمال اللجنة «ابراهيم نافع- جلال عيسى - مجدى مهنا - أمينة شفيق - على هاشم - ابراهيم حجازى - حسن الرشيدى» والستة الذين لم يشاركوا : محمد عبد القدوس - حاتم زكريا - يحيى قلاش - رجائى الميرغنى - صلاح عبد المقصود - عبد العزيز خاطر-» وكانوا قد أصدروا بيانا فى ٣ مارس عبارة عن رسالة إلى نقيب الصحفيين، عبروا فيها بدرجة ما عن مخاوفهم وشددوا على «الثوابت التي لاتقبل المساومة فى موقفنا من القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥».

دفاعا عن حرية الصحافة والوطن





وعقب نشر القانون فى الصحف،عقد مجلس النقابة إجتماعا خاصا يوم ٧ مارس حضره عدد من أعضاء اللجنة الفنية القانونية الصحفية للنقابة والنقباء السابقون، ظهر بوضوح وجود خلالف فى تقييم مشروع قانون «اللجنة» بين قابلين له بإعتباره الحد الأقصى الممكن فى ظل توازن القوى القائم فى المجتمع، وفى ضوء تفسيرهم لمواده (ابراهيم نافع - جلال عيسى- كامل زهيرى - مكرم محمد أحمد) ومعارضين له باعتباره لايحقق الحد الأدنى لمطالب الصحفيين وضرورات حرية الرأى والصحافة، ولايلغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ولايمكن قبوله مالم تدخل عليه تعديلات جوهرية (يحيى قلاش - رجائي الميرغنى - محمد عبد القدوس - صلاح عبد المقصود - صلاح الدين حافظ).

* **انقسام فى صفوف الصحفيين والصحف،** فبينما كان ما نشتت الأهالى يوم الأربعاء ٧ مارس « انتصرت حرية الصحافة.. وسقط قانون حماية الفساد»، وعنوان التحقيق الذى نشرته الأحرار «وأخيرا سقط قانون «الليل» الشهير بـ ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ويكتب **سلامة أحمد سلامة** فى الأهرام يقول إن مشسروع قانون اللجنة انتصار لجهود الصحفيين فى إزالة آثار العدوان الذى تعرضت له حقوق حرية الرأى والتعبير، وفى تحطيم القيود والأغلال التى كان القانون ٩٣ لسنة ٩٥ قد أضافها..فإيجابيات المشروع الجديد تتغلب على سلبياته.. كان مانشيت الوفد يوم ٧ مارس **«الحكومة تخدع الصحفيين - مشروع القانون الجديد تجاهل الغاء مواد قانون اغتيال الصحافة»** ونشرت عدة مقالات وتصريحات لصحفيين رافضة لهذا المشروع.

* **وانقسام فى الرأى العام بين مؤيد للمشروع ومعارض ومتحفظ .**

وأصبح هناك تخوف حقيقي من تحول الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين يوم الأحد ١٠ مارس ١٩٩٦ إلى مواجهة حادة تعلن نهاية الجبهة الموحدة للصحفيين والقوى الديمقراطية والأحزاب السياسية التى تكونت يوم ١ يونيه ١٩٩٥ لإسقاط القانون ٩٣، والدفاع عن حرية الصحافة وحق الرأي العام فى المعرفة وكشف الفساد.

وبدأت التحركات المسئولة لإنهاء ملامح الانقسام والمواجهة.

جاءت أول مبادرة جادة من **«مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان»** فتصدت مجموعة برنامج **«حرية الرأى والتعبير والاعتقاد»** بالمركز إلى إصدار دراسة عاجلة يوم ٧ مارس وزعت على الصحف ونقابة الصحفيين وكافة المهتمين بهذه القضية، واختارت لها المجموعة عنوان **« مشروع قانون الصحافة الجديد.. خطوة للأمام.. خطوتان للخلف»**،وتضمنت الدراسة قراءة نقدية عاجلة لمشروع اللجنة متضمنا اقتراحات لتعديل المشروع.

وأصدر مركز المساعدة فى نفس الوقت دراسة مقارنة بين مشروع القانون الصادر عن

اللجنة، ومشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين فى ديسمبر ١٩٩٥، والمشروع المقدم للنقابة من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان فى أغسطس ١٩٩٥ والذى استندت إليه النقابة فى اعداد مشروعها. ثم أصدر بيانا تكميليا للدراسة الأولى يوم ٩ مارس ١٩٩٦ وقام بعد ذلك بدمج الدراستين فى كراسة واحدة وزعت على أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين يوم ١٠ مارس.

فى نفس الوقت اتخذ **مجلس نقابة الصحفيين** فى جلسته يوم ٧ مارس قرارا مسئولا بتشكيل لجنة لدراسة الثغرات الموجودة فى مشروع قانون اللجنة (شبه الحكوميه»، ونقاط الخلاف، على أن تقدم توصياتها إلى مجلس النقابة يوم ٩ مارس. **وكان هذا القرار بمثابة إعلان اتفاق مجلس النقابة وتسليم جميع أعضائه أن هناك عيوبا جوهرية فى مشروع القانون يستحيل قبوله دون تعديلها.**

بالفعل عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول (والوحيد) صباح السبت ٩ مارس بحضور **صلاح الدين حافظ وأمينة شفيق وضياء رشوان» والمستشار سعيد الجمل - وأحمد نبيل الهلالى - وحسين عبد الرازق - ورجائى الميرغنى»** أعضاء اللجنة الفنية التى صاغت مشروع النقابة.

كان أمام اللجنة النقاط التى أثيرت فى اجتماع مجلس النقابة، ومذكرة أعدها المستشار **سعيد الجمل**، وملاحظات مكتوبة أعدها أحمد نبيل الهلالى .

ودار نقاش طويل فى اللجنة أدى إلى إعلان **نبيل الهلالى** انسحابه عندما شك أحد الاعضاء بصورة غريبة باستحالة النص على إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بصورة واضحة ومباشرة، واستحالة النص على الغاء العقوبات البدنية فى جرائم النشر بواسطة الصحف واستحالة الغاء المسئولية الجنائية فى بعض جرائم العيب والإهانة والتحريض إذا ارتكبت بواسطة النشر فى الصحف. وقال **نبيل الهلالى** أنه يستحيل عليه المشاركة إذا لم يكن هناك موقف واضح لا لبس فيه من هذه القضايا المبدئية. وأكد غالبية أعضاء اللجنة على نفس الموقف دون أن ينسحبوا .

وانتهت اللجنة فى نهاية عملها إلى التوصية - لمجلس النقابة - بإدخال عشرين تعديلا جوهريا على مشروع القانون، وتحفظت **«أمينة شفيق»** على توصيتين الأولى الخاصة بإلغاء المواد الواردة فى المشروع والتى تنظم إصدار الصحف واستبدالها بنص المادة ٣ من مشروع القانون المقدم من النقابة والتى تقول«حق تملك وحرية إصدار الصحف مكفولة دون ترخيص سابق للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية. وعلى من يريد إصدار صحيفة.

أن يتقدم بإخطار كتابى إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانونى للصحيفة، يشتمل على اسمه وجنسيته ومحل إقامته واسم الصحيفة وطريقة إصدارها ومصادر تمويلها وعنوانها واسم رئيس التحرير. ويجوز إصدار الصحيفة بمجرد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار، وللجهة المقدم إليها الإخطار حق الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى، إذ لم يكن الإخطار مستوفيا للشروط المبينة». **والثانية** الخاصة بإلغاء اختصاص مجلس الصحافة بالإذن للصحفى بالعمل بصفة مستمرة أو متقطعة داخل مصر أو خارجها فى صحيفة أو وكالة أو إحدى وسائل الإعلام المصرية.

وأكدت اللجنة فى تقريرها على **«مخاطر الموافقة (على هذا المشروع) دون إجراء هذه التعديلات التى تمس أمورا جوهرية تتعلق بحرية الصحافة والرأى وحماية المهنة وحقوق الصحفيين واستقلال النقابة.. وترى اللجنة أن مشروع القانون بالصورة التى انتهى إليها يتعارض مع التوجهات الديمقراطية وروح الدستور».**

فى مساء نفس اليوم عقد مجلس النقابة اجتماعه الطارئ، حيث ناقش اقتراحات اللجنة، وانتهى إلى**تبنى ثمانية توصيات بتعديلات فى مشروع القانون وتجاهلت هذه التوصيات النص صراحة على الغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والغاء المسئولية الجنائية فى بعض جرائم العيب والإهانة والتحريض إذا ارتكبت بواسطة النشر فى الصحف ، وتعديل تشكيل المجلس الأعلى للصحافة واختصاصه ليصبح هيئة شعبية مستقلة، وإطلاق حق إصدار الصحف بالاخطار ودون حاجة إلى ترخيص، وجواز التعرض للحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ما دام يستهدف المصلحة العامة.**

رغم ذلك كان الجو صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية يبدو كئيبا وملبدا بالغيوم ومليئا بالاحتمالات. خاصة وقد انتاب البعض الشك فى وجود **تعليمات من بعض رؤساء مجالس إدارات المؤسسات القومية (الحكومية) للصحفيين التابعين الخضوع لأوامرهم بعدم الذهاب إلى الجمعية العمومية .**

صحيح أنه لايوجد نصاب لانعقاد الجمعية، باعتبارها جمعية مستمرة منذ ١٠ يونيه ١٩٩٥، ولكن حجم المشاركة له دلالة واضحة وبالفعل كان واضحا غياب عدد كبير من صحفيى الجمهورية والأهرام والأخبار المعروف ارتباطهم الوثيق بالإدارات الصحفية.

وفسر بعض الحاضرين هذا الغياب بأنه محاولة للتشكيك فى شرعية ما سيصدر عنها من قرارات، خاصة وقد كرر **النقيب عدة مرات أثناء انعقاد الجمعية، وعندما لاحظ وجود اتجاه قوى لرفض المشروع**، رفضه أن تحدد أقلية مستقبل النقابة، وضرورة أن يحضر الأربعة آلاف عضو فى النقابة «ويتم التصويت فردا فردا!.

وكان واضحا أن النقيب فى حالة توتر غير معهودة ، وقاطع المتحدثين عدة مرات، مشككا فيما يطرحونه وحاول الرد على كل متحدث معارض أو ناقد للمشروع، وهو أمر غير معهود من ابراهيم نافع، فسره البعض بوجود **ضغوط سلطوية قوية، ونشاط لقيادات صحفية معادية لإبراهيم نافع تدس له لدى الرئيس وتسعى للوقيعة**، وتتهمه - أى ابراهيم نافع- بأنه يقول فى الغرف المغلقة كلاما غير الذى يقول فى مواجهة جموع الصحفيين .

بدأت الجمعية العمومية بكلمة هادئة من النقيب وذكية، سلم فيها بوجود تنازلات متبادلة، **وأن المشروع ليس مثاليا بأى حال، وهو لايرضى مطالبنا وطموحاتنا جميعا ولكنه أيضا يمثل**



حسين عبد الرازق يلقى كلمته

قمة الممكن، أقصى الممكن» كما يقولون فى تعريف السياسة». ولكنه أضاف أن مشروع القانون المعروض «يحقق مكاسب هائلة ويؤهل الصحافة المصرية لانطلاقة متميزة فى الحقبة المقبلة، وإنه يتجاوز كثيرا لا القانون ٩٣ وحده، بل وكل القوانين السابقة» وكان هذا التوصيف هو نقطة الخلاف الرئيسية بين المؤيدين للقانون والذى تبين خلال اجتماع الجمعية العمومية أنهم ثلاثة من أعضاء مجلس النقابة فقط ابراهيم نافع - جلال عيسى - ابراهيم حجازى»، وبين المعارضين والمتحفظين.

فالمناقشات كشفت عن مجموعة هامة من الحقائق.

** مشروع قانون اللجنة تجاهل التكليف الصادر بإعداد مشروع قانون موحد للصحافة، قانون بديل يجمع كل القوانين والمواد القانونية الخاصة بالصحافة والصحفيين (بإستثناء قانون نقابة الصحفين، فى قانون واحد.

فقد انصب مشروع القانون علي تعيل القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٠ (قانون سلطة الصحافة) ومادتين أو ثلاثة من قانون العقوبات (المواد ١٨٨و ٣٠٢ و٣٠٣). وتجاهل ٢٨ مادة فى قانون العقوبات فى الباب الرابع عشر الخاص بـ «الجنح التى تقع بواسطة والصحف وغيرها» ومادتين فى الباب السابع الخاص بالقذف والسب، وتجاهل مواد قانون المطبوعات، وقانون الأحزاب أو المخابرات العامة والإجراءات الجنائية وقانون حظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة، والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، والعاملين بالدوة.. والخاصة بالصحافة والصحفيين .

** لم يلغ مشروع القانون التعديلات التى أدخلها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ علي جرائم النشر بواسطة الصحف.

** بالرغم من أن غالبية الصحفيين الذين شاركوا فى أعمال اللجنة، خاصة النقباء ابراهيم نافع وكامل زهيرى ومكرم محمد أحمد، والزملاء «مجدى مهنا وأمينة شفيق وعبد العال الباقورى ومحمود المراغى وجلال عيسى» تمسكوا حتى اللحظة الأخيرة بالدفاع عن قرارات الجمعية العمومية والمؤتمر العام الثالث ومواد مشروع قانون الصحافة الذى أعدته نقابة الصحفيين، بل وصوت كل من «مجدى مهنا ومحمود المراغى وأمينة شفيق وعبد العال الباقورى » فى الدقائق الأخيرة ضد مواد فى مشروع القانون لتعارضها مع مشروع النقابة.. فقد تصور بعضهم أن مشاركتهم تفرض عليهم الدفاع عن مشروع اللجنة.. واستحالة الحصول على أكثر مما وصلوا إليه، وأن هذا هو الممكن الوحيد. متناسين أن هذه النتائج تحققت من خلال أسلوب معين للتفاوض وأن لم يكن من بينها استخدام وسائل الضغط المشروعة، مثل الانسحاب أو التهديد بالانسحاب كممثلين للصحفيين مفوضين فى حدود معينة، وأن هناك وسائل ضغط ديمقراطية تملكها الجمعية العمومية والقوى الديمقراطية تستطيع إدخال تعديلات دافع عنها هم داخل اللجنة ولم تستجب اللجنة بغالبيتها الحكومية وبوجود ترزية القوانين بها، لهم.

بعد كلمة النقيب قدم رجائى الميرغنى تقريرا حول أعمال اللجنة الفنية والتوصيات التى تبناها المجلس لإدخال تعديلات على مشروع اللجنة.

وبدأت المناقشات التى شارك فيها ١٧ من أعضاء الجمعية العمومية.

كان أول المتحدثين صلاح عيسى الذى سجل فى كلمته سبع ملاحظات جوهرية على المشروع هى :

١- المشروع لم يحقق الهدق الذى شكلت من أجله اللجنة المذكورة وهو إعداد قانون موحد للصحافة يجمع كل القوانين والمواد القانونية.

٢- المشروع تجاهل السبب الرئيسى للأزمة وهو القانون ٩٣لسنة ١٩٩٥، فلم يتعرض سوى لمادتين فقط الخاصتين بالقذف ونشر الأخبار الكاذبة

٣- المشروع يتضمن خصوصا ظاهرة البطلان دستوريا.

٤- المشروع أبقى على عقوبات مغلظة كثيرة عن قانونى العقوبات والمطبوعات .

٥- أبقى المشروع القيود على إصدار وتملك الصحف كما هى بما بعوق حق الإصدار.

٦- أبقى المشروع المجلس الأعلى للصحافة، كما هو كمجلس يفتقد الاستقلال والحياد.

٧- المشروع لم يلتزم بالحد الأدنى لمطالب الصحفيين.

واقترح صلاح عيسى مشروع قرار يقوم على «رفض مشروع القانون الذى انتهت إليه اللجنة التى شكلها المجلس الأعلى للصحافة والتمسك بمشروع القانون الذى وضعته النقابة وتقدم به عدد من نواب مجلس الشعب إلى المجلس، ودعوة الجمعية العمومية إلى تنظيم اعتصام احتجاجى لمدة ٣ ساعات يوم الأحد ١٦ مارس ١٩٩٦ إعلانا لموقف الصحفيين من المشروع، وأن تستأنف الجمعية العمومية الطارئة

انعقادها يوم السبت ١٣ أبريل ما لم ينشأ موقف يتطلب انعقادها قبل هذا التاريخ».

وقد ألهب هذا الاقتراح جو الجمعية العمومية وقاطع النقيب الكلمة عدة مرات. ورد عليها مطولا بعد انتهاء صلاح عيسى منها. وتحدث فى نفس الاتجاه عدد كبير من أعضاء الجمعية منهم صالح رجب ومجدى أحمد حسين ومحمود عبد العزيز ومحمد بسيونى وجلال عارف وكارم محمود..

وعبر كامل زهيرى عن موقف مختلف قابل بالمشروع. وتحدث لمدة ٥٠ دقيقة منتهيا إلى ضرورة الموافقة على المشروع المطروح لأنه يحقق مكاسب للحصفيين وأن الحكومة تريد منا أن نرفض هذا المشروع حتى يظل القانون ٩٣ لسنة ٩٥ سيفا مسلطا على رقابنا. وطالب بالنص على إلغاء كل قانون يخالف مشروع القانون، وتعديل المشروع. واستفز كامل زهيرى فى بداية حديثه القاعة عندما شن هجوما غير مفهوم على الأحزاب السياسية وأتهمها بالسعى لكى تخوض نقابة الصحفيين معاركها!!

وفى نفس الاتجاه، تحدث عادل حسين مؤيدا الموافقة على المشروع مضافا إليه التعديلات التى اقترحها مجلس النقابة، واقترح تجديد الثقة فى مجلس النقابة.

ورد جلال عارف فى بداية كلمته على هجوم كامل الزهيرى على الأحزاب السياسية، مشيرا إلى أن كل القوى السياسية وقفت معنا، وأن قضية الصحافة قضية وجود لهذا الوطن وأن الموافقة على هذا المشروع، تعنى مراهنتنا على ما رفضته الأمة، واجتمعت كلمة هذه الجمعية على إسقاطه. وقال أن اللجنة أسقطت كل أساسيات مشروع القانون الذى أعدته النقابة، وليس لنا الآن إلا قضية واحدة هى إسقاط القانون المشبوه (٩٣ لسنة ١٩٩٥) والتمسك بمشروع النقابة. وأيد كل الاقتراحات التى وردت فى كلمة صلاح عيسى جملة وتفصيلا.

وقدم حسين عبد الرازق نقدا لمشروع القانون تناول أربعة نقاط.

الأولى: تؤكد أن القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ما زال قائما كما كان منذ مايو ١٩٩٥، ولم يفقد إلا القليل من الشحم. فمشروع قانون اللجنة أبقى على التعديلات التى أدخلها القانون ٩٣ على ١٦ مادة من قانون العقوبات، وتتضمن بعض هذه المواد فرض عقوبة الحبس فى جرائم النشر بحيث لاتقل عن سنتين وغرامة من ٥ آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، مع جعل الحبس والغرامة معا وجوبية فى هذه المواد. كما استخدم العبارات المطاطة غير محددة الدلالة والتى تحتمل العديد من التفسيرات والتأويلات والواردة فى توصيف الجرائم فى القانون ٩٣ لسنة١٩٩٥، فى المادتين المعدلتين من قانون العقوبات من هذا المشروع.

الثانية : لم يلغ المادة الخامسة من القانون ٩٣ والتى ألغت المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين والخاصتين بمنع الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحفى، واستحدث مادة تمنع الحبس الاحتياطى لاعضاء نقابة الصحفيين فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وإباحته بالنسبة لمئات الصحفيين الذين لم يكتسبوا عضوية النقابة بعد، وللكتاب والساسة والمفكرين الذين يكتبون فى الصحف، وهى مادة معرضة للإلغاء لعدم دستوريتها.

الثالثة : حرص المشروع على تجاهل أهم ما ورد فى مشروع القانون الذى أعدته النقابة، مثل الغاء المسئولية الجنائية بالنسبة لبعض الجرائم، وعدم جواز محاكمة الصحفيين أمام محاكم عسكرية، وإلغاء العقوبات البدنية فى جرائم النشر والفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الادعاء.

الرابعة : منح المجلس الأعلى للصحافة حق إصدار ميثاق الشرف الصحفى، وترتيب عضوية تأديبية وجنائية عند مخالفته.

واقترح حسين عبد الرازق رفض مشروع القانون الذى انتهت من إعداده هذه اللجنة ما لم يتم إدخال تعديلات جوهرية تتناول الغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وإلغاء العقوبات السالبة للحرية (الحبس) فى قضايا النشر وإطلاق حرية إصدار الصحف دون ترخيص وللأشخاص الطبيعيين واستقلال النقابة بإصدار ميثاق الشرف وإلغاء العقوبات الجنائية على مخالفته. كما اقترح مطالبة الجمعية العمومية مجلس النقابة بوقف التصريحات والأخبار التى تنسب إليه وتظهره وكأنه يتنصل من مشروع القانون الذى أعدته نقابة الصحفيين ويستنكره. وأن تعلن الجمعية العمومية تمسكها بهذا المشروع وتؤكد مساندتها لأعضاء مجلس الشعب الذين بادروا بتبنى نص مشروع قانون الصحافة الذى أعدته نقابة الصحفيين وتقدموا به إلى مجلس الشعب.

وبعد أن انتهى أعضاء الجمعية طالبو الكلمة من كلماتهم، بدا واضحا أن المخاوف تتراجع وأن استعادة الوحدة على أسس مبدئية ممكن. وهكذا تشكلت لجنة صياغة من مجلس النقابة وعدد من أعضاء الجمعية العمومية هم :«كامل زهيرى - صلاح الدين حافظ -- حسين عبد الرازق - جلال عارف - صلاح عيسى - عبد المنعم سليم - ضياء رشوان - كارم محمود- عادل حسين» وكان مفروضا أن يشارك أيضا عبد العال الباقورى وجمال بدوى ولكنهما انصرفا قبل إعلان تشكيل لجنة الصياغة.

وانتهت اللجنة إلى مشروع القرار الذى عرض على الجمعية العمومية ووافقت عليه بالتصفيق. وينص القرار على «إجراء تعديلات جوهرية على المشروع المطروح استنادا إلى نصوص المشروع المقدم من النقابة والذى يعبر عن الجمعية العمومية» وحدد القرار تسعة تعديلا أساسية فى مقدمتها ضرورة النص على الغاء كافة التعديلات التى أدخلت على جرائم النشر بمقتضى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وإضافة حكم انتقالى يقضى بوقف التحقيات التى تجرى طبقا للقانون ٩٣ وإسقاط القضايا المنظورة أمام المحاكم ولم يصدر فيها حكم بات بعد، وإلغاء العقوبات المقيدة للحرية فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، واختصاص النقابة وحدها بوضع ميثاق الشرف والعمل على احترامه، وعدم جواز الحكم بتعطيل الصحيفة أو إلغائها.. وعلقت الجمعية العمومية موافقتها على المشروع لحين الاستجابة لهذه التعديلات .

وبدأت مرحلة جديدة فى النضال دفاعا عن حرية الصحافة وحرية الوطن. على أن تعود الجمعية العمومية للانعقاد فى ٧ ابريل الحالى أو فور عرض مشروع القانون فى صورته النهائية على الهيئة التشريعية أيهما أقرب.

عشرون عاما على التعددية الحزبية



فى يوم **٢٩ مارس ١٩٧٦** وافق الاجتماع المشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى والذى ضم (٥٦٠) عضوا على قيام ثلاثة منابر (تنظيمات) داخل الاتحاد الاشتراكى.

- **تنظيم مصر العربى الاشتراكى** .. ويرأسه اللواء **ممدوح سالم** رئيس الوزراء، وسكرتيره العام **محمود أبو وافية عديل رئيس الجمهورية (أنور السادات)**..(تنظيم الوسط).

-**تنظيم الاحرار الاشتراكيين** .. ويرأسه **مصطفى كامل مراد**.. (تنظيم اليمين).

-**تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** ..ويرأسه **خالد محيى الدين**..(تنظيم اليسار).

وكان ذلك إيذانا ببدء التعددية السياسية والحزبية المقيدة ،والتى ما نزال نعيشها حتى اليوم.

وفى ١٠ أبريل ١٩٧٦، أى بعد ١٢ يوما بالضبط على قيام (التنظيم)قانونا، عقدت أول هيئة تأسيسية للتنظيم بقاعة الاجتماعات بالاتحاد الاشتراكى العربى والتى تكونت من **١٣٣ عضوا**، وانتخبت **خالد محيى الدين (مقررا مؤقتا) و ٣٩ من اعضائها (سكرتارية مؤقتة)**.واعتبر هذا اليوم ١٠ أبريل يوم تأسيس «التجمع».

ولم يكن ميلاد التجمع فى ذلك الحين شيئا عاديا أو عابراً ،بل كان حدثا تاريخيا بكل معنى الكلمة. فهو أول حزب يسارى علنى (شرعى) فى العصر الحديث ،يجمع فى صفوفه قطاعات أساسية من كل فصائل اليسار.. **«الماركسيين والناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين والدينيين المستنيرين والقوميين»**.

وقد ولد فى لحظات حاسمة في تاريخ مصر والمنطقة.

فالسلطة التى قامت عقب **انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١** بزعامة **أنور السادات** قادت البلاد إلى **أزمة سياسية** طاحنة نتيجة التناقض بين الشعارات الديمقراطية المرفوعة والواقع المعاش فى ظل احتكار السلطة ،والقوانين المقيدة للحريات، وانهيار التنظيم السياسى (الوحيد) القائم ،وتصاعد دور أجهزة الأمن والشرطة السرية،وتحرك عديد من القوى الوطنية خارج مؤسسات الدولة وتنظيمها السياسى..

وأزمة وطنية برزت بصورة حادة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى استخدمها الحكم للاسراع بتصفية انجازات ثورة يوليو الوطنية وربط مصر بالتبعية للمعسكر الرأسمالى- خاصة الولايات المتحدة-والقبول بالحل الأمريكى الاسرائيلى لقضية احتلال الأرض.. فاندفع الحكم لتأزيم العلاقات المصرية السوفيتية والوصول بها إلى حافة العداء، رغم دورهم الهائل خلال حرب أكتوبر، وكيل المديح لامريكا، وتسليم الزمام فى المنطقة (للعزيز) **هنرى كيسنجر** وزير الخارجية الأمريكى . وأدت هذه السياسة إلى توقيع اتفاقية فصل القوات ، ثم اتفاقية سيناء الثانية، بشروط مجحفة ومهينة لتضحيات المقاتلين. وانفجار الصراع بين حلفاء حرب أكتوبر **(مصر -سوريا -فلسطين)**، وتزايد نفوذ الانظمة العربية التقليدية- البترولية -خاصة ،فى شئون المنطقة وداخل مصر- **وبداية ما عرف بالعصر السعودى**، أو عصر الثروة لا الثورة..

حوار صريح مع : خالد محيى الدين

التجمع لم ينتقل من موقع المعارضة الجذرية إلى.. مواقع أخرى ولكن أسلوبنا فـى المعارضـة تغير

الحكم يرفض تداول السلطة ويتمسك باحتكاره لها

وجود علاقات مختلفة مع الحكم نتيجة بروز الإرهاب.. لايعنى إطلاقا التحالف معه

حـــوار : حسـين عبـد الـــرازق

وأزمة اقتصادية اجتماعية نتيجة سيطرة رأسمالية طفيلية على الحكم ، قادت البلاد إلى توقف التنمية وضرب الصناعة وزيادة الدين الخارجي،وسيادة قيم الاستهلاك والولع بالمستورد،وارتفاع الاسعار ،وزيادة العجز مع العالم الخارجي،وسوء توزيع الدخل وانتشار الفقر.

وسجل التجمع فى مشروع برنامجه الذى تقدم به إلى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية **«إن هدفه الدفاع عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ومنجزاتها والتقدم بها»** واعترض على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ،وتخلى الحكم عن سياسة التنمية والتخطيط القومى الشامل لحساب سياسة الانفتاح .**وأكد على حق الاضراب للطبقة العاملة وعلى تمسكه بالاشتراكية.**

واليوم وبعد مرور ٢٠ عاما على تأسيس التجمع، تحول خلالها من منبر وتنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى إلى حزب سياسى خاص ويخوض معارك الوطن والأمة ،وجرت مياه كثيرة فى النهر، وتغيرت مواقع ومفاهيم عديدة.. كان ضروريا أن نجرى هذا الحوار مع **«خالد محيى الدين» رئيس حزب التجمع** وقائده طوال هذه السنوات العشرين والزعيم التاريخى لليسار المصرى خلال النصف قرن الأخير.

خمسة .. يؤسسون التجمع

*** فى العيد العشرين لحزب التجمع.. ماهى قصة الأيام الأولى لإنشاء حزب اليسار، ومن هم الذين تحملوا مسئولية التفكير والإعداد لهذا الحزب، وكيف اختاروا الاسم، ولماذا فكروا فى حزب موحد لكل اليسار؟.**

** بدأت فكرة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى تبرز عقب الأحداث الطلابية فى يناير ١٩٧٢ وتطرح نفسها على التفكير السياسى فى المجتمع وداخل الاتحاد الاشتراكى نفسه، بعد أن بدت للعيان أزمة التنظيم السياسى. وقال **سيد مرعى** رئيس مجلس الشعب والأمين

هنـــاك تيـــاران متصـــارعـــان داخـــل التجمـــع..

ولكنهما لايسعيان للمواجهة ويحرصان على التعايش

انتخابات مجلس الشعب الأخيرة..

تراجع واضح عن الهامش الديمقراطي المحدود

العام السابق للجنة المركزية فى ورقة عمل قدمها للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى «إن الممارسة العملية خلال المرحلة الماضية قد كشفت عن قصور الإطار الحالى للاتحاد الاشتراكى عن مجابهة المتطلبات المتزايدة للمرحلة القادمة.

ان كل وثائقنا منذ الميثاق وحتى الدستور تؤكد ان الاتحاد الاشتراكى جهاز للشعب يمارس بواسطته سلطاته. ولكن الواقع عكس ذلك تماما. فهو خلال مساره الطويل يؤكد **أنه جهاز لخدمة السلطة أو لوضع الشعب فى الإطار الذى تريده السلطة تماما. فهو دائما يفسر قرارات السلطة ويدافع عنها..».**

وقد دار نقاش طويل عام ١٩٧٢ داخل الاتحاد الاشتراكى وفى الصحف **(الجمهورية والطليعة خاصة)** حول هذه الأزمة. وكنت -ككثيرين غيرى - مهموما بالبحث عن منهج جديد للعمل السياسى يأخذ فى اعتباره التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تجرى فى المجتمع، خاصة وقد انطلقت القوى الوطنية تعبر عن نفسها بالتحرك خارج التنظيم السياسى ومؤسسات الدولة.. وفى النقابات، وانفجارات جماهيرية عمالية وطلابية. أو إقامة تنظيمات سياسية (سرية) .

وأذكر أننى استقبلت فى مكتبى بمجلس السلام **فؤاد مرسى واسماعيل صبرى ولطفى الخولى وابراهيم سعد الدين ورفعت السعيد.** وجرى حوار (مسجل) بيننا اقترحت خلاله إنشاء **نواد فكرية وسياسية داخل الاتحاد الاشتراكى** أسوة بحزب العمال البريطانى، وأعددنا ورقة بملخص النقاش قدمت للمسئولين فى ذلك الحين. ولكن مثل هذه الأفكار والاقتراحات لم يكن الحكم على استعداد لتقبلها .

فى عام ١٩٧٥ استقر رأى السادات على إنشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكى. وعاودت التفكير والإعداد لإنشاء منبر يسارى. **عقدنا أول اجتماع فى منزل الصديق حسين فهمى نقيب الصحفيين الأسبق** وحضره **حسين فهمى وفؤاد مرسى ورفعت السعيد واسماعيل صبرى** وأنا. وأذكر أن اسماعيل صبرى هو أول من اقترح أن يكون المنبر **مظلة واسعة لكل اليسار وليس حزبا ماركسيا أو لمجموعة يسارية محدودة.** وبالفعل حرصنا منذ البداية على أن يكون منبرا تقدميا واسعا يضم كل اليسار، وأن لايأخذ الصفة الماركسية، طبعا يكون فيه ماركسيون ومفتوح أمامهم مثلهم فى ذلك مثل أي تيار يسارى، ولكن لايتحول إلى منبر ماركسى صرف. وفى هذا الاجتماع الأول طرحت أسماء، للانضمام إلى هذه المجموعة التى أخذت المبادرة ، مثل **كمال رفعت ولطفى واكد ويحيى الجمل** .

وبالفعل قمت ورفعت **السعيد** بزيارة **كمال رفعت** فى مكتبه، والتقينا به **وبلطفى واكد،** وكان موقفهما إيجابيا للغاية، ولم يطرح **كمال رفعت** فى ذلك اللقاء فكرة منبر خاص بالناصريين .

وتوالت الاجتماعات وانضم إليها **لطفى الخولى ولطفى واكد،** وكلف **د. فؤاد مرسى** بصياغة مشروع البرنامج فى ضوء الضوابط التى حددها الاتحاد الاشتراكى **«السلام الاجتماعى - الوحدة الوطنية - الشريعة الإسلامية»،** ولم يشاركنا **كمال رفعت** هذه الاجتماعات لدخوله المستشفى إثر إصابته بوعكة صحية.

ثم بادر عدد من الشباب الناصرى بالتحرك لإنشاء منبر ناصرى مستقل وواجهنا معا- المجموعة التى تشكل **«المنبر الوطنى التقدمى»** والمجموعة التى تتحرك لتشكل منبرا ناصريا والتى اتصلت بكمال رفعت ليتولى قيادتها - واجهنا الشرط الذى وضعه الاتحاد الاشتراكى، وهو ضرورة أن يكون المؤسسون عشرة من أعضاء مجلس الشعب أو اللجنة المركزية (أو هما معا) .

بدأنا **بأبو سيف يوسف** (عضو مجلس الشعب) وأنا (عضو اللجنة المركزية) . ثم عرفنى الصديق (المرحوم) **زكى مراد** بأبناء أسوان والنوبة **عبد الهادى يعقوب** (عضو مجلس الشعب) **وعبد السعار ميرغنى** (عضو اللجنة المركزية) وانضم إلينا بعد ذلك



خالد يتحدث مع حسين عبد الرازق

«محمد ادريس» وأربعة من أعضاء اللجنة المركزية من القليوبية (**محمد عبد السميع - على طلخان - عيد طنطاوى - محمود محمد غريب**) ..وكان ينقصنا شخص واحد لاستكمال شرط العشرة.. واجه المنبر الناصرى عجزا أكبر، وبدأت الاتصالات مع مؤسسى المنبر الناصرى بقيادة **كمال أحمد**، وتركز النقاش على مطالبتهم أن تكون «الراية ناصرية»، بمعنى أن يكون المقرر ناصريا، واقترح **كمال أحمد** أيضا أن يضاف كلمة الوحدوى إلى «المنبر الوطنى التقدمى» وأن يكون **تجمعا**، أي اسمه **«التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»** ووافقنا على هذا الاقتراح الجيد، ودار حوار ونقاش طويل حول الاقتراح الأول. كان **كمال أحمد** يصر على أن يكون المقرر باعتبار أن الناصريين هم الغالبية والتيار الأكبر. وكان المؤسسون الآخرون يتمسكون **بخالد محيى الدين** مقررا باعتبارى شخصية تجمع عليها كل التيارات والشخصيات ولها وجود فى المجتمع وبين الجماهير وتاريخ معروف وتجارب مع الجميع ويقبل الجميع بقيادتها ثقة فى تعبيره عنهم وعدم انحيازه لتيار أو فصيل، بينما **كمال أحمد** لم يسبق أن تعامل معه أغلب المؤسسين ولاتوجد معه تجارب مشتركة، واسم جديد على الحياة السياسية والرأى العام .

وكان يمكن تجاوز هذه المشكلة لو كان المطروح هو الصديق **كمال رفعت** رحمه الله، ولكن الشروط التى وضعها الاتحاد الاشتراكى لم تكن تنطبق عليه .

وتشبث **كمال أحمد** باقتراحه لافتا الأنظار **أن مصطفى كامل** كان زعيما لمصر وهو شاب صغير السن، وأعلن انسحابه ومن كانوا معه من الشباب الناصرى. ولم يؤد انسحابه إلى غياب الناصريين عن التجمع **فقد شارك فى التأسيس مجموعة لامعة من الناصريين أذكر منهم « محمد عودة - محمود المراغى - فتحى محمود- عبد الصبور عبد المنعم - عبد العظيم المغربى - د. لطفى سليمان - محمد خليل..»** ولكننا عدنا لمواجهة مشكلة العشرة المؤسسين طبقا لقواعد الاتحاد الاشتراكى. فقد بلغ العدد تسعة ولم يبق إلا عضو واحد. ورفض **أحمد طه** الانضمام إلى التجمع. وتوجهنا إلى المناضل العمالى **«قبارى عبد الله»** عضو مجلس الشعب (رحمه الله). ولم يتردد فى القبول. ولكنه طلب إجابة على سؤال واحد.. (هل ستتدخل الحكومة ضده لإسقاطه إذا انضم للتجمع فى الانتخابات القادمة بعد أشهر قليلة، وكان سؤاله منطقيا واتصل بالمهندس **سيد مرعى** من مكتبى. ورد عليه أن انضمامه لمنبر شرعى لن يترتب عليه صدور قرار بإسقاطه فى انتخابات مجلس الشعب. وهكذا استكملنا الشروط، ووافق الاجتماع المشترك على قيام تنظيم **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»** فى ٢٩ ابريل، رغم اعتراض ١٤ عضوا على المطالبة بالإقرار القانونى بحق الإضراب السلمى، واعتراض عضوين على «الاشتراكية العلمية».

ومع انعقاد الجمعية التأسيسية الأولى فى ١٠ أبريل ١٩٧٦ واجهنا مشكلة ثانية. كنت قد لاحظت أثناء الجهود الأولى لتكوين المنبر وبعد أن اتسع عدد المشاركين فى الاجتماعات **أن بعض التيارات اليسارية المتصلة بالحكم وبالسادات شخصيا تحرص على تنمية التيار الماركسى داخل المنبر وتسعى لصبغة بصبغة ماركسية**. وكان هذا الاتجاه يتناقض مع قناعات غالبية المشاركين فى فى هذه الاجتماعات، وفى مقدمتهم الماركسيون. وفسر البعض هذه الدعوة بأن هناك من أعطوا وعدا للسادات بأن يكون المنبر ماركسيا فى الأساس وبديلا للحزب والمنظمات الشيوعية التى أعادت تكوين نفسها بعد مايو ١٩٧١ ومارست معارضة جذرية للسادات وسياساته، خاصة «الحزب الشيوعى المصرى»، وكان المرحوم **«عبد الرحمن الشرقاوى»** من دعاة أن يكون المنبر «ماركسيا» ، واستمر النقاش معه طويلا، وتوقف النقاش بعد سفر الشرقاوى مع السادات إلى أوروبا ضمن الوفد الصحفى المرافق للرئيس .

وبعد الإعلان عن قيام المنابر، بادرنا إلى تكوين هيئة تأسيسية تم اختيارها طبقا لشروط موضوعية من ضمن الآلاف الذين انضموا للتجمع فى الأسبوع الأول من قيامه. فدعى لحضور هذه الهيئة التأسيسية كل من له صفة تمثيلية. **أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية، أعضاء مجالس إدارات النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية، الشخصيات العامة البارزة من السياسيين والقادة النقابيين والكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات والفنانين والمحامين** (المهنيين عامة) والقيادات الفلاحية والنسائية والشبابية.. وبلغ عددهم ١٣٣ عضوا .

واعترض **أحمد حمروش** فى هذا الاجتماع على انتخاب السكرتارية العامة المؤقتة من ٣٩ عضوا، وطلب التأجيل، وكان الهدف انتظار عودة **عبد الرحمن الشرقاوى**. ولكنا كنا مصرين على التشكيل الفورى وبشكل ديمقراطى خاصة والهجوم على التجمع بدأ بمجرد الإعلان عن قيامه ووصل إلى مستوى خطير من الحدة وتلفيق الاتهامات فى الأسبوع الأول من تأسيسه .

وهكذا ولدت أول قيادة ديمقراطية للتجمع تمثل كل التيارات والأجيال

المدارس، وتبلورت صيغة التجمع الخماسية المعروفة «الناصريون - **الماركسيون - الاشتراكيون الديمقراطيون - القوميون - التيار الديني المستنير».**

وقد مارسنا الاستقلالية منذ اللحظة الأولى. وتصرفنا كحزب مسئول. مما أدى إلى وقوع صدامات عديدة بيننا وبين السادات، بدأت في الأسبوع الأول بمناسبة المذكرة السوفيتية. ثم بمناسبة موقف التجمع المساند للثورة الفلسطينية في لبنان (يوليو ١٩٧٦)، فإعلان الحزب تأييده لإضراب عمال النقل العام الذى شل الحياة فى القاهرة عقب إعلان إعادة انتخاب السادات رئيسا للجمهورية بأغلبية ساحقة. وصولا إلى انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧. وزيارة القدس واتفاقيات كامب ديفيد.

وهناك سر لايعرفه أعضاء الحزب.. أنه بمجرد إعلان قيام التنظيمات الثلاثة وضع الاتحاد الاشتراكى قواعد صارمة للحركة، وطالب كل تنظيم بأن يسلم الاتحاد الاشتراكى كشوف عضويته والمسئولين فى كل مقراته وأن يبلغ بتحركات الحزب أولا بأول، وقد وضعت هذه التعليمات فى مكتبى ولم أبلغ بها أحدا، واثقا أنها قرارات ليست للتنفيذ. ولم نعمل بها **وتصرفنا باستقلالية كاملة حتى فرضنا فى النهاية التحول إلى أحزاب سياسية مستقلة.**

أخطأنا تقدير المزاج الجماهيري

*** حدد التجمع عند قيامه عام ١٩٧٦ مجموعة من الأهداف.. ماذا تحقق منها حتى الآن.. وماذا عجز عن تحقيقه.. بعبارة أخرى ماهى إنجازات التجمع وإخفاقاته؟**

وماهى الأسباب كما تراها من موقعك كرئيس لحزب التجمع؟

** كان لنا ثلاثة أهداف مترابطة

الهدف الأساسى والاستراتيجى- إذا جاز التعبير- **هو وقف الردة عن ثورة ٢٣ يوليو والتراجع عن إنجازاتها التقدمية.**

والهدف الثانى.. **تأكيد التعددية السياسية والحزبية** والإقرار بحق كل القوى والتيارات فى تشكيل أحزابها المستقلة.

الهدف الثالث.. **توضيح العلاقة والترابط بين القضية الوطنية والنضال الوطنى والقضية الاجتماعية والكفاح من أجل العدالة.**

ولأسباب عديدة سأتعرض لها بعد قليل **فلم ننجح فى وقف الردة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.** ومن واجبنا الاعتراف بذلك، صحيح أننا قاومنا هذه الردة ببسالة وعطلنا اندفاع الحكم لتصفية منجزات الثورة طويلا، وأجبرناه طوال عشرين عاما على تأجيل بعض خطواته وقراراته، إلا أننا لم نستطع وقف التحول من النظام المعادى للاستعمار والصهيونية المتطلع إلى العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والتنمية المستقلة وتذويب الفوارق بين الطبقات ،. المنحاز للمنتجين من عمال وفلاحين وموظفين ورأسمالية وطنية منتجة غير مستغلة.. إلى نظام الردة الذى نعيش حقائقه المؤسفة اليوم.

أما الهدفان الثانى والثالث فقد قطعنا شوطا لابأس به فى تحقيقهما فهناك - إلى حد ما - درجة من التعددية السياسية والحزبية، وكثير من القوى التى كانت محجوبة عن الشرعية أقامت أحزابها، وهناك قناعة لدى الرأى العام باستحالة الديمقراطية بدون تعددية سياسية وحزبية حقيقية، وإمكانية واقعية للتداول السلمى للسلطة.

أيضا هناك وعى لدى الشعب المصرى أنه يستحيل تحقيق العدل الاجتماعى إذا غاب الاستقلال الوطنى الاقتصادى والسياسى والعسكرى، وأي مساس بالاستقلال الوطنى يؤدى إلى ظلم اجتماعى.

وإذا حاولنا أن نفسر العوامل التى أدت إلى عجزنا عن وقف الردة، فسنواجه، بمجموعة من الأسباب.

- **منها سيطرة قوى الردة على أجهزة الدولة والإعلام والصحافة**،واستخدام هذه الأجهزة فى إعادة صياغة قناعات وعقول المواطنين، وفى تنفيذ السياسات التى تريدها.

- **الحصار الذى فرض على حزب التجمع والحملات التى شنت عليه** واتهمته بالعمالة للاتحاد السوفيتى ومعاداته للدين واتهمت قادته بالكفر والإلحاد. وممارساته بالإثارة والتحريض على الفوضى والتخريب والسعى لتكوين ميليشيات عسكرية «عندما دعا الحزب للتطوع للدفاع عن الثورة الفلسطينية». وساهم فى هذه الحملة رئيس الجمهورية الراحل **(أنور السادات)** ورئيس الوزراء والصحف القومية ورؤساء التحرير وخطباء المساجد.. الخ، وبعد أحداث ١٨ و١٩ يناير اعتقل ٤٤٠ من قادة وأعضاء الحزب وقدم ٤٦ منهم للمحاكمة (حكم ببراءتهم جميعا بعد ذلك) بتهمة التحريض على التخريب. **وقد بلغ هذا الحصار قمته بعد انتخابات ٧٦ وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومعاهدة الصلح ١٩٧٩**، واستمرار الحصار والهجوم بمستويات وأشكال مختلفة فى الثمانينات أيضا.

- فى ظل هذه السيطرة لقوى الردة على أجهزة الدولة، والحملة ضد التجمع، أو مواقفه المبدئية التى اتخذها فى قضايا عديدة أساسية، **نجح السادات فى إقامة حاجز بيننا وبين الجماهير فى مرحلة فاصلة فى تاريخ مصر.**

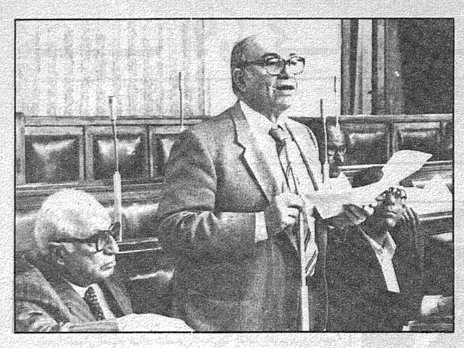
فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والسياسات الجديدة للحكم، شن السادات ونظامه حملة ضد الاتحاد السوفيتى بحجة تخليه عنا وعدم مساعدته لنا، واستغل الحكم الإرهاق الذى كان يعانيه الناس، وروج أن تغير علاقاتنا الدولية والتوجه إلى أمريكا سيؤدى إلى تحقيق السلام والرخاء. ثم انتقل إلى مقولة إن الصلح مع اسرائيل هو الطريق للسلام والرخاء.

وقفنا ضد هذه السياسة، وعارضنا زيارته للقدس، والارتماء فى أحضان أمريكا، وكان هذا موقف واضح صحيح، أثبتت الأيام صحته.. فبعد كل ما تم لم يتحقق السلام ولم يأت الرخاء.

ولكن فى حينها كان المواطنون مستعدين لتصديق ما يقوله السادات والتعلق بالحلم. كانوا مقتنعين أن العلاقة مع أمريكا ستؤدى إلى الرخاء، وانتهاء الجوع.

وظهر اقتناع الناس بحجج السادات ومنطقه والحلم الذى روج له واضحا، فى استقبال الرئيس الأمريكى **نيكسون**. ثم استقبال

رفضنا برنامج الحكومة داخل مجلس الشعب ورفضنا كافة القوانين المقيدة للحريات وصوتنا ضد ترشيح الرئيس مبارك لفترة ثالثة



خالد محيى الدين يتحدث فى مجلس الشعب وإلى جواره نواب التجمع : لطفى واكد والبدرى فرغلى وعبد العزيز شعبان

السادات بعد زيارته للقدس المحتلة ولقائه ببيجين .

ونحن كقيادة سياسية لم نقدر تقديرا صحيحا المزاج الجماهيرى ومدى تطلع الرأى العام للسلام.

صحيح أن الرخاء لم يأت ولا السلام حتى الآن. وأن ما كان يعانيه الناس وقتها لايقارن بما نحن فيه الآن، وأن هذا الاقتناع والتأييد تراجع فى ظل اكتشاف هذا الوهم وعدم تحقيق الرخاء المزعوم، ومن ثم اقتنعت الجماهير بكذب ما كان يقال لهم من الحكم، وبدأت الناس تستمع إلى ما نقوله وتصدقه وتعترف بصحة مواقفنا ضد سياسات السادات واتفاقيات كامب ديفيد.. ولكن هذا تم بعد سنوات، وبعد أن عانينا العزلة فترة صعبة، وأتذكر أنه فى انتخابات ١٩٧٩ لم نكن نستطيع أن نقول رأينا بقوة ضد كامب ديفيد. لأن الناس لم تكن مستعدة للاستماع لنا، وليس لأن القانون جرم أي هجوم على المعاهدة .

نعارض بأسلوب أقل حدة

*** هناك إحساس لدى قطاعات فى المجتمع - وداخل التجمع أيضا - أن حزب التجمع لم يعد هو حزب المعارضة الجذرية الذى كانه فى السبعينات وبداية الثمانينات .. بل وصل البعض إلى الحديث عن تقارب غير معلن مع الحزب الوطنى الحاكم وتهادن مع الحكم ما هو ردكم على هذا القول..؟**

وماهى فى تقديرك أسباب هذا المناخ المحيط بالتجمع هذه الأيام، أو هذا الاتهام؟

** هذا المناخ موجود بالفعل وفيه قدر من الصحة.

ماهو غير صحيح أننا لانعارض معارضة جذرية، ونحن مازلنا معارضة جذرية ولكننا لم نعد المعارضة الجذرية الوحيدة، أصبح الناصريون شركاء لنا فى المعارضة بعد أن أسسوا «**الحزب العربى الديمقراطى الناصرى» عام ١٩٩٢.**

ولكن هذا المناخ الناقد للحزب سابق على عام ١٩٩٢، بل سابق على دخولنا لمجلس الشعب عام ١٩٩٠ وتحمل مسئوليتنا فى المعارضة داخل المجلس.

الأمر الواضح أن **هذه الأقاويل بدأت بوضوح مع التغيرات التى حدثت فى الأهالى بدءا من تغيير رئاسة التحرير فى يونيه ١٩٨٨.**

ماحدث ليس انتقال التجمع من موقع المعارضة الجذرية إلى مواقع أخرى. ولكنه تغيير فى أسلوب المعارضة فرضته الظروف الموضوعية، وتغيير فى بعض المواقف نتيجة تغير فى علاقات القوى .

كان التجمع منذ بدايته يطرح بديلا مختلفا عن النظام القائم، وهو **البديل الاشتراكى.** ورغم أننا كنا حزبا حديث التأسيس ومحاصر ويتعرض لحملات متتالية من الحكم ، فقد كان هناك صورة لهذا البديل لدى الرأى العام. تمنحنا قوة .

كانت هناك **التجربة الناصرية** منذ عام ١٩٦١ و١٩٦٤. وهناك أيضا التجربة الاشتراكية فى **الاتحاد السوفيتى.** مجتمع آخر يقدم صورة للعدل الاجتماعى، وتجربة أخرى تعطى أملا فى الخلاص من المجتمع الرأسمالى والاستغلال والتخلف. كانت الناس فى ظل المعاناة والفشل فى النظام الرأسمالى المتخلف فى العالم الثالث، تبحث عن نظام آخر وتجربة أخرى .

ولكن مع تراجع التجربة الناصرية والحملة عليها وتشويهها منذ مايو ١٩٧١.. ثم تدهور موقف الاتحاد

هدفنا الأول كان وقف الردة عن ثورة ٢٣ يوليو .. ولم ننجح فى ذلك

السوفيتى وصورته وصولا إلى الانهيار والتفكك والاختفاء من الخريطة، لم يعد هناك أمل فى بديل، ولو إلى حين.

ولعلنا نتذكر أن هذا الانهيار لم يتم فى يوم وليلة، فعوامل التراجع والفشل برزت فى الثمانينات، وتحديدا فى النصف الثانى منها، إلى أن تم الانهيار عام ١٩٩٠ .

ومع الانهيار أصبح هناك شك فى إمكانية إقامة نظام بديل ناجح للنظام الرأسمالى .

وإذا كان الناس فى روسيا ودول الكومنولث وأوروبا الشرقية يترحمون اليوم على الأيام الماضية وعلى التجربة السوفيتية، فإن الأمر فى ذلك الحين كان مختلفا.

وقد قام ربط خاطىء بين التجمع والماركسية والاتحاد السوفيتى فى أذهان الناس، وليس له صلة بالحقائق. وهنا بدأ التجمع كبديل وكقوة معارضة جذرية يتراجع فى نظر قطاعات من الرأى العام. وراج أن التجمع -مهما كانت معارضته وجذريتها- فهى لن تحقق شيئا فى الواقع .

فى الحقيقة كان هناك خطر أن ينتهى التجمع ويفقد جماهيريته تماما فى ظل هذا الربط الخاطىء، وفقدان أى ثقة فى البديل، **لولا أن التجمع حرص منذ البداية على استقلاله الفكرى والتنظيمى وعلى هويته الخاصة، ولم يكن أبدا نموذجا مكررا لأى تجربة أو حزب، خاصة التجربة السوفيتية .**

كان لدى التجمع - رغم هذه الظروف المعاكسة - محليا وعالميا أربع مميزات جعلته يستطيع البقاء والاستمرار وأن يظل قوة فاعلة فى الواقع المصرى اليوم .

أول هذه المميزات أن **التجمع كان واضحا وحاسما فى موقفه من العقيدة الدينية والتدين،** فأكد فى أدبياته وممارساته أن الإيمان بالأديان السماوية من حيث هى نظام إلهى جاء لإسعاد الناس، وفهمها فى ضوء العقل والاجتهاد، هو طاقة خلاقة تسهم فى تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والظلم والتخلف والتحلل .. وأن القيم الدينية الصحيحة التى يستمدها الإنسان من الدين قد صارت جزءا لايتجزء من تراثنا الحضارى.

ثانى هذه المميزات إصرار الحزب ودفاعه عن حق كل القوى فى إقامة أحزابها المستقلة، **وقيامه بدور عملى دفاعا عن حق الوفديين**



والناصريين والشيوعيين والاخوان المسلمين فى تأسيس أحزابهم. بما اقنع الناس بأن التجمع حزب ديمقراطى حقيقى .

كذلك كان موقفنا الصلب فى معارضة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية. **تأكيدا لموقفنا الوطنى.**

وأخيرا برنامجنا الذى وضع الحزب على الخريطة السياسية **كحزب اشتراكى ديمقراطى.**

هذه الحقائق الأربع أكدت لدى الرأي العام أن لحزبنا هوية خاصة به، وأنه استمرار للتراث الوطنى المصرى، وليس تكرارا لأى تجربة أو نموذج آخر. وهو أمر يحمد لمؤسسى الحزب والذين تحملوا مسئولية القيادة فى هذه الظروف الصعبة .

فى ضوء الحقائق الواقعية وما جرى على الساحة الداخلية والعالمية والتغير فى موازين القوى، **كان لابد من تعديل بعض المواقف، وتغير أسلوب المعارضة .**

لقد عارضنا دائما بقوة وموضوعية.. وجوهر موقفنا لم يتغير. فى مرحلة كان ما يشغلنا أساسا هو تسجيل المواقف.

الآن مع تسجيل المواقف، نحرص على التأثير فى المجتمع - نعارض بأسلوب أقل حدة بحيث لانبتعد عن

نقطة ضعفنا كأحزاب سياسية.. العجز عن تكسير القيود المفروضة علينا وتخطى الإطار الذى حدده الحكم

مواقف الناس ولا نتعزل عن حركتها، ونكون أكثر قبولا من المجتمع .

وأسلوبنا الآن فى المعارضة هو الذى جعل وجودنا فى مجلس الشعب عام ١٩٩٠، ثم عام ١٩٩٥ ممكنا، رغم طبيعة الانتخابات فى مصر، وإن كان هذا الأسلوب جعل بعض الناس تنكر علينا أنناحزب المعارضة الجذرية والبديل.

الصراع داخل التجمع

* يلاحظ المراقب المحايد أن هناك أكثر من قضية محورية يدور حولها شد وجذب داخل التجمع..

القضية الأولى الموقف من الحكم .

القضية الثانية الموقف من قوى الإسلام السياسى وتحديدا من الإخوان المسلمين.

القضية الثالثة الموقف من التنسيق والعمل المشترك مع أحزاب المعارضة، بما فى ذلك الموقف من التحالف اليسارى (أو الاشتراكى) بين التجمع والناصرى والشيوعيين .

القضية الرابعة، الموقف من القضية الوطنية وحل الصراع العربى الإسرائيلى واتفاقيات التسوية الأخيرة .

ماهى طبيعة الخلافات حول هذه القضايا..

وهل صحيح أن هذه الخلافات تدور بين تيارين محددين برؤيتهماوشخوصهما..

التيار الأول يرى أن التغيرات الدولية والعربية والإقليمية أدت إلى اختلال فى موازين القوى لغير صالح اليسار الذى يمر حاليا بفترة ضعف نسبى . ومن الخطأ فى مثل هذه الأوضاع، طرح شعارات تتجاوز قوته وخوض معارك فى غير أوانها، وإذا كان صحيحا أننا نواجه بديلين أو خطرين يتمثلان فى سياسات الحكم، والقوى الظلامية المتسترة بالدين فإن الخطر الحالى والأساسى هو خطر هذه الجماعات. وفى ظل عدم واقعية طرح البديل الثالث الديمقراطى حاليا باعتبارها فكرة للمستقبل وليس للحاضر، فلابد من التصدى للخطر الحالى، والتعامل مع الحكم بشكل مختلف.. الخ.

التيار الثانى .. يرى أن البديل الديمقراطى لا يمكن أن يكون واقعيا إذا سلمنا بالأمر الواقع، فلابد من مبادرات شجاعة تؤدى إلى بروز هذا البديل وتحوله من فكرة مستقبلية إلى واقع معاش. وإذا كان هناك تراجع لليسار على المستوى العالمى والعربى، فإن الواقع المصرى والتناقضات الاجتماعية والطبقية الحادة التى تمسك بخناقه، تخلق أرضية موضوعية لليسار المصرى وفى القلب منه التجمع.. وأن مواجهة خطر القوى الظلامية يبدأ بمواجهة سياسات الحكم التى مهدت لظهوره وتغذى وجوده وتصاعده، وبتقدم قوى البديل الثالث والتى تضم اليسار والقوى الليبرالية السياسية والقوى الديمقراطية وتصديه لهذه السياسات ولاطروحات الجماعات المتسترة بالدين.. الخ؟.

** كل ما قلته صحيح وموجود داخل التجمع.. فالتياران يعيشان معا،، ويتصارعان ولايستطيع أيهما أن يحسم المعركة لصالحه، لأن المعركة غير محسومة فى الشارع.

هناك من يرى أن معركتنا ضد الحكم وسياساته قائمة ومستمرة ، لكنا نواجه الآن ظاهرة جديدة - ظاهرة الإرهاب- يستحيل تجاهلها ، ولابد من اعطاء مواجهتها الأولوية فى لحظات معينة. قد يكون خطر الإرهاب قد تراجع نسبيا فى الوقت الحاضر ولم تعد معركته على نفس الحدة التى كانت عليها منذ ٣ سنوات، ولكن خطره ما زال قائما إلى جانب خطر سياسات الحكم.

وهناك أيضا التيار الثانى الذى شرحت رؤيته .

وفى تقديرى أن التيار الأول تيار عملى وواقعى أساسا، ومهدئ فى نفس الوقت، لكنه يعلى الجانب العملى فى

وقفنا ضد سياسة السادات وزيارة القدس

واتفاقيات كامب ديفيد ..وكان موقفنا صحيحا

ولكنه عزلنا عن الجماهير

تفكيره وحركته.

بينما التيار الثانى مهدئى أساسا، تيار مهدئى وعملى، ولكنه يعطى المواقف المهدئية الأولوية.

والتياران موجودان فى التجمع باستمرار ومنذ نشأته، وهو أمر طبيعى.

وما دام التيار الأول يركز على خطر الإرهاب ومقاومته، فمن الضرورى أن يسعى لعلاقات مع الحكم تختلف عن العلاقة قبل بروز خطر الإرهاب، وهذا لايعنى إطلاقا التحالف مع الحكم. نحن لم نتحالف معه، بدليل أننا كنا فى موقع المعارضة من سياساته، فى السنوات الخمس (١٩٩٠-١٩٩٥) التى دخلنا فيها مجلس الشعب بعد إبعادنا عنه قسرا لمدة ١١ عاما متصلة (من ٧٩-١٩٩٠).رفضنا برنامج الحكومة خمس سنوات متصلة، رفضنا قانون قطاع الأعمال، والقانون ١٠٠ الخاص بالنقابات المهنية، وقانون اغتيال الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥) وقانون الإرهاب.. و.. و.. وصوتنا ضد ترشيح الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثانية، وكنا الحزب الوحيد الذى اتخذ هذا الموقف داخل البرلمان منذ بدء التعددية الحزبية.

إن موقفنا واضح، فبقدر خوفنا على المجتمع من الإرهاب، بقدر خوفنا عليه من سياسات الحكم التى أفقرت الناس وتدفعهم، إلى الجوع وبالتالى تساهم فى انتشار الإرهاب.. ولكن مقاومة سياسات الإفقار وتزوير الحكم للانتخابات أمر ممكن مهما استغرق من وقت، أما إذا وصل الإرهاب إلى السلطة فلن يكون هناك وقت للمواجهة.

وكما قلت فالتياران موجودان داخل التجمع، وكلاهما لايسعى للدخول فى مواجهة حاسمة، ويحرصان على التعايش معها.

تجنب التصويت!

*** هذا يقودنا إلى سؤال آخر..**

فى الوقت الذى أدت خلافات مثل هذه أو أقل إلى انشقاقات وانقسامات داخل عديد من الأحزاب ، فالتجمع يكاد يكون استثناء من هذه الظاهرة، فهناك تعايش وطريق دائم للحوار بين التيارين وتجنب للحدة واللدد فى الصراع، وحرص على الوحدة التنظيمية لماذا؟

** السبب الأساسى هو التزامنا بالديمقراطية الداخلية.تعودنا باستمرار أن لايصدر قرار لا يحظى **بأغلبية كبيرة إن لم يكن بالإجماع**. فعند مناقشة أي موضوع فى الأمانة المركزية أو الأمانة العامة أو اللجنة المركزية، ويظهر من النقاش أنه لايوجد قرار يحظى بأغلبية واضحة لا نلجأ للتصويت. هذا تراث ديمقراطى. **فالحياة تؤيد فى فترات معينة هذا الرأي، ثم تعود فى فترة أخرى لتأييد الرأى الآخر. الحياة تثبت أن للرأيين وجود** وسدادة. من هنا التعايش وتجنب التصويت فى أحيان كثيرة.

وقيادة الحزب ممثلة فى الأمانة المركزية **حريصة على عدم شطر الحزب بالإصرار دائما على التصويت**، إلا فى المسائل الضرورية التى لاتقبل التأجيل أو التى لايمكن اللجوء فيها لحل وسط. وإذا اضطررنا للحسم فالأقلية تخضع لقرار الأغلبية وتستمر فى نشاطها نتيجة للتجربة الطويلة فى العمل المشترك داخل المجتمع .

السبب الثانى أن **الخلاف داخل التجمع ليس خلافا تياريا أو فصائليا** فهناك خلافات واجتهادات داخل الماركسيين، وداخل الناصريين ، وبين كافة تيارات التجمع. أي أن **الانقسام أو الخلاف فى الرأى لايقوم على أساس تيارى أو أيديولوجى**. وهو أيضا ليس خلافا بين مستويات تنظيمية. بل موجود فى كل المستويات تقريبا بدرجة أو أخرى .

وهو ليس **انقساما بين الأجيال** فلكل تيار أنصاره من كل الأجيال .

والسبب الثالث **غياب أى عامل خارجى مؤثر** . فتجربة التجمع والاحترام الذى اكتسبه محليا وخارجيا جعل الجميع يدرك بوضوح استحالة التسلل أو التأثير فى صفوفه .

سلطات رفعت السعيد

*** رغم التسليم بحجم الديمقراطية الداخلية فى الحزب، فالبعض يرى أن هذه الديمقراطية معطلة**

فؤاد مرسى واسماعيل صبرى وحسين فهمى ورفعت السعيد.. وخالد محيى الدين المجموعة الأولى المؤسسة للتجمع



جزئيا نتيجة الشخصية الكاريزماتية لخالد محيى الدين، وتركيز سلطات عديدة فى يد د. رفعت السعيد، فهو الأمين العام بكل صلاحياته اللائحية، وله نفوذ واضح على الأهالى، وسيطرة على النواحى المالية. وأن هذا الوضع أدى إلى وجود فرق ملموس بين الخط السياسى المكتوب والمتفق عليه، وبين الخط السياسى الممارس، سواء فى الأهالى ، أو تصريحات قادة الحزب لأجهزة الإعلان والصحافة، أو فى مجلس الشعب .

** هذا صحيح.. فهل يريدون حزبا يهبط من السماء.. ملاية بيضاء بلا تجاعيد..

دورى فى الحزب ناتج عن وضع تاريخى، وعن قناعة كافة تياراته وقياداته بأهمية وجودى فى الحزب وقيادته وكما يقولون فوجود خالد محيى الدين فرصة تاريخية لليسار والتجمع، يخطأ أحيانا فيتقبل له خطأه.

فى السنوات الأخيرة، ولظروف السن لم يعد لدى القدرة الجسدية للقيام بمسؤلياتى كأمين عام بنفس الحيوية والنشاط السابق وكان الحل أن أصبح رئيسا للحزب وأن أعطىء جزءا من مسئولياتى المرهقة لرفعت السعيد الذى أصبح أمينا عاما .

أما بالنسبة للخط المكتوب والممارسة، فشىء طبيعى فى أى حزب سياسي أن توجد فروق بين السياسة المكتوبة والممارسة السياسية. فالحياة دائما أغنى من النصوص.

* أستاذ خالد.. فى السنوات الأخيرة ترك المستويات القيادية للتجمع عدد من أبرز وألمع قادته - وأن كانوا ما زلوا أعضاء فى الحزب ويساهمون فى نشاطاته - مثل د. اسماعيل صبرى عبد الله - د. ابراهيم سعد الدين - ولطفى الخولى..

ماهو مستقبل التجمع بعد أن يترك خالد محيى الدين ورفعت السعيد مواقعهم القيادية؟

** الأصدقاء الذين أشرت إليهم لم يتركوا الحزب كما قلت وإن تخففوا من مسئولياتهم التنظيمية ودروهم القيادى. ونفس الشىء سيحدث بالنسبة لى ولرفعت السعيد. فلن نتخلى أبدا عن التجمع ما دمنا أحياء. وإذا تركنا مواقعنا فالتجمع غنى بالخبرات والتجارب والشخصيات القيادية والممارسة السياسية والقدرة على الالتزام بالمبدأ والمرونة فى نفس الوقت .

فى يوم ما سيترك خالد محيى الدين ورفعت السعيد المسئوليات التنظيمية، وسيكون ذلك اختبارا حقيقيا للتجمع.. ولكنى مطمئن أن التجمع سيبقى وسيسير للأمام لأن هناك تراث. فالذين عاشوا معا ٢٠ عاما من النضال دون أن يعانوا من انقسام أو انشقاق أو تفكك لا يمكن أن يتفرقوا أو يتراجعوا فى أى ظرف.

وإذا كنا لم نكبر خلال هذه السنوات فتلك قضية أخرى.. سببها هو المصاعب المادية، فلو توفرت للتجمع قدرات مالية أكبر من الحالية لحقق تقدما كبيرا. فكل ما نحتاج نشاط تنظيمي وإعلامي وتثقيفي وتنظيمي أكبر. وما يقيد حركتنا هو المال .

حزب اشتراكى ديمقراطى

* ماهى توقعاتك للتجمع حتى نهاية هذا القرن ؟

** أعتقد أن أهم عمل سيقوم به التجمع خلال السنوات الأربع القادمة، هو ترسيخ وجوده كقوة اشتراكية ديمقراطية .

عمليا نحن حزب اشتراكى ديمقراطى. ولكنا مربوطين فى أذهان الناس بالماركسية اللينينية.. لابد من حسم هذا الموقف ليتقدم التجمع كحزب اشتراكى ديمقراطى معاد للاستعمار والصهيونية وليس حزبا اشتراكيا على النسق الأوروبى. فالظروف مختلفة.

هكيل والأحزاب

* السؤال الأخير يدور حول ما قاله محمد حسنين هيكل فى حديثه الأخير معى الذى نشر باليسار فى العدد الماضى..

لقد اتهم هيكل الأحزاب السياسية بالإفلاس الفكرى والجماهيرى وأنها لاتملك بدائل أو رؤى وتطلب التداول بطريق الصدقة، وأقصى ما يطمع إليه أى حزب من

دافعنا عن حق الوفديين والناصريين والشيوعيين والإخوان المسلمين في تأسيس أحزابهم المشتركة



الأحزاب المعارضة، هو التفاهم مع الحكومة.

أين تتفق وأين تختلف مع هذا القول؟

** تداول السلطة فى الوقت الحاضر قضية مبدئية مستقبلية وليست قضية عملية. **حاليا لايمكن لأى حزب أن يحقق التداول. فالحكم يرفض تداول السلطة** ويستخدم كل الوسائل والأساليب لاستمرار احتكاره للسلطة، وهو لن يسمح مختارا بتداول السلطة .

مثلا حزبنا الذى يتهم بالتعاون مع السلطة، يتعرض اعضاؤه لمطاردة مستمرة فى المحافظات من مباحث أمن الدولة، خاصة الشباب الذين ينضمون للحزب ويمارسون الحركة فى صفوفه، **هناك حرص على أن لايجدد الحزب شبابه، وأن لايتصل بجماهيره.**

هناك إطار محدد سلفا ومرسوم لأحزاب المعارضة تتحرك فى إطاره، ولاتسمح السلطة لها بتجاوزه.

ونقطة ضعفنا هى العجز عن تخطى هذا الإطار وتكسير القيود المفروضة علينا كأحزاب سياسية، وربما نحتاج إلى عشرين سنة أخرى أو عشر سنوات لتكسير القيود وفرض التداول.

وللأسف فانتخابات مجلس الشعب الأخيرة وماجرى فيها تمثل تراجعا واضحا عن الهامش الديمقراطى المحدود الذى تحقق فى فترة سابقة.

وقانون تعيين العمد تراجع آخر، آثار جوا بالغ الرداءة فى الريف. فانتخابات العمد فى السابق كانت تولد مناخا صحيا وديمقراطيا فى القرى.

وقانون تعيين عمداء الكليات، أدى إلى سيادة أجواء غير صحية فى الجامعات ، ومثل بدوره تراجعا آخر عن الديمقراطية.

هناك مناخ غير ديمقراطى قائم وينتشر فى المجتمع المصرى، وتراجع مستمر عن الخيار الديمقراطى ولاشك أن هذه التطورات تؤثر سلبا على الأحزاب السياسية ودورها فى المجتمع، وعلى عضويتها وانضمام المواطنين، وبالتالى على جماهيرها بها.

هناك عشرات ومئات الشخصيات اليسارية والوطنية الجماهيرية المهمة لم تنضم للتجمع نتيجة لمناخ العداء والمطاردة لأعضاء الأحزاب السياسية ، فمثلا هناك قرار يمارسه الحكم يمنع تولى أى استاذ جامعى ينضم للتجمع – مهما كانت كفاءته وأحقيته – من تولى منصب العميد أو وكيل الكلية. والأمثلة كثيرة ومعروفة .

كلام هيكل فى هذا النطاق صحيح. ولكنى أختلف معه بالنسبة للبرنامج والرؤية المستقبلية. وأزعم أن حزبنا **«التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»** – قد يكون الحزب الوحيد– الذى يملك رؤية وبرنامجا وتصورا لنهاية هذا القرن على الأقل ولعشر سنوات قادمة، مسطور فى «برنامجنا للتغيير» الذى أصدرناه فى فبراير ١٩٩٢، وأعتقد أن هيكل لم يقرأه، وأرجو أن ترسل له نسخة منه.

لقد تناول هذا البرنامج المختصر رؤية واضحة لكل مشاكلنا وقضايانا من تطوير نظام الضرائب، ونظم التأمينات الاجتماعية، والأجور، وعلاقات العمل، والعلاقات الإيجارية، ونظم الزراعة، والتعاون والتخطيط الزراعى، والحقوق الديمقراطية المدنية والاجتماعية والسياسية، وإصلاح النظام الانتخابى، وبرنامج مواجهة الفساد والانحراف، وحماية الصناعة والتنمية البشرية والمرأة والطفل والإسكان، ومواجهة الإرهاب وحماية المصالح القومية.. الخ.

وسيكون على المؤتمر الرابع للحزب الذى نأمل فى عقده خلال عام ١٩٩٧ أن يضع برنامجا استراتيجيا جديدا نحدد فيه القضايا الجوهرية مثل نوع الاشتراكية التى نريدها لوطننا.

على كل قد يكون مفيدا إجراء حوار مع الاستاذ هيكل بعد أن يقرأ برنامجنا للتغيير. وليس لى أى اعتراض على رأى هيكل الذى يخالف رأينا فى التجمع.

هوامش على دفتر الحياة

مظاهرة شرم الشيخ واقتراح مدريد

المؤتمر الدولى الذي انعقد فى شرم الشيخ فى ١٣ مارس الماضى، لم يكن فى رأيى أكثر من مظاهرة سياسية أمريكية القيادة، قصد من ورائها فى المحل الأول دعم مركز **بيريز** فى الانتخابات الاسرائيلية القادمة بعد ما اهتز هذا المركز كثيرا بفعل الانفجارات التى وقعت فى **القدس وتل أبيب وعسقلان** وأدت إلى مصرع ٦٨ إسرائيليا وإصابة المئات. أما الإجراءات الأمنية المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة ،والدعم المالى اللازم لهذه الإجراءات، فقد تم الاتفاق عليها بعد ذلك عندما ذهب **كلينتون** مع **بيريز** إلى **تل أبيب** ، أى أنه تم بعيدا عن **شرم الشيخ** .ففى **تل أبيب**– لا فى شرم الشيخ– أبرم الاتفاق الأمنى بين واشنطن والإسرائيليين وأعلن **كلينتون** اعتماده لمبلغ مائة مليون دولار كدفعة أولى– فى تنفيذ هذا الاتفاق.

ولقد تعددت التعليقات فى صحف الغرب وأجهزة إعلامه على نتائج **شرم الشيخ**،ومعظمها تقلل من أهمية نتائج العملية ،وتشير إلى عمومية البيان الختامى،وإلى **رفض أوروبا للموقف الإسرائيلى الأمريكى** بإدانة إيران، بزعم أنها التى تقف وراء العنف فى الأرض الفلسطينية المحتلة وفى جنوب لبنان.

لكن مؤتمر شرم الشيخ كان فى أحد جوانبه تعبيرا عن حالة الفزع التى تعيش فى أجوائها بعض الفئات الحاكمة العربية، خصوصا **مصر والاردن**،من اتساع العمل الفدائى بقيادة **حماس** فى الأرض الفلسطينية المحتلة،والاعتراف –حتى فى إسرائيل–بأنه لا يوجد رد حقيقى على مثل هذه الهجمات الانتحارية.**فالفئات الحاكمة العربية تزداد التصاقا بالولايات المتحدة، وبالتالى باسرائيل، وتزداد طلبا لحماية الغرب لها ازاء انفجارات محتملة لشعوبها فى المستقبل** .ومثل هذا المؤتمر قد يشعرها ببعض الطمأنينة ،فى الوقت الذى يزداد شعورها بأن مستقبلها يرتبط بشكل من الأشكال بمستقبل اتفاقات **«السلام»** التى أبرمتها اسرائيل مع **عرفات والملك حسين**،وهى فى الحقيقة اتفاقات إذعان . **وهذه الفئات الحاكمة تراهن على انتصار بيريز فى الانتخابات ،كما كانت تراهن على اتفاق سلام سورى إسرائيلى**، وإن كانت تدرك اليوم أن هذا أمر مستحيل لا قبل الانتخابات الاسرائيلية ولا الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر القادم.

وفى رأيى أن **عرفات** وسلطته **«الوطنية»** كانا أقل الاطراف مكسبا من هذا المؤتمر . فالاحداث الأخيرة قبل المؤتمر– من جانب **عرفات** ومن جانب إسرائيل– قد أوضحت حجمه ودوره الحقيقى المطلوب منه أن ينفذه –وقد قام بتنفيذه –وهو بهذه الاجراءات يزداد عزلة عن الشعب الفلسطينى ،والمؤتمر لم يصنع له شيئا كثيرا فى محنته، فالمفاتيح الحقيقية فى يد إسرائيل،وقد تتساهل

د. عبد العظيم أنيس

هنا أو هناك فتسمح بمرور بعض عربات الاغذية، لكن عرفات سيظل يرجو ويستعطف، وسيظل الإسرائيليون يتحفظون ويتدللون بإسم الأمن الإسرائيلى،

وإسرائيل تعلم أنها لو أعادت الاتصالات بينها وبين مناطق الحكم الذاتى، فربما تتكرر من جديد الهجمات الانتحارية فى إحدى مدنها، ولو حدث هذا فربما يكون بمثابة **المسمار الأخير فى نعش حزب العمل وبيريزانتخابيا**.

ولا شك أن الموقف الأمريكى فيما يتعلق بشرم الشيخ وما بعده إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالانتخابات الأمريكية القادمة، وحرص **كلينتون** على كسب أصوات يهود الولايات المتحدة فى نوفمبر القادم. **وبالتالى فإن إعلان أمريكا عن مواقفها المبدأية ضد العنف والإرهاب لا ينبغى أن**

يأخذه **المحللون على محمل الجد، وإنما هي تقصد «العنف»** الذي يجرى ضد إسرائيل فقط.

ولعل أوضح مثال يبين أن الدوافع الانتخابية هي المحرك الأول لموقف **كلينتون** هو أن نقارن بين موقفه إزاء منظمة **«حماس»** الفلسطينية، وموقفه إزاء **«الجيش الجمهورى»** فى إيرلندا الشمالية وجناحها السياسى **«شين فين»** بقيادة **جيرى آدامز**. إن المعروف للعالم كله أن الأمريكيين من أصل إيرلندى - ومعظمهم يتعاطفون مع حزب كلينتون - يجمعون التبرعات سنويا التى تمول **«الجيش الجمهورى»** الأيرلندى فى شرائه للسلاح وقيامه بأعمال العنف فى **إيرلندا الشمالية** أو فى **لندن** ذاتها. وفى العام الماضى منحت أمريكا **جيرى آدامز** تأشيرة دخول للولايات المتحدة وسمح له بالقيام بجمع التبرعات بل واستقبل فى البيت الأبيض استقبالا حافلا.

وحتى اليوم بعد ما أنهى **«الجيش الجمهورى»** الايرلندى إعلان الهدنة القديم، وقام بتفجير أكبر ناطحة سحاب فى لندن (قدرت الخسارة بنحو ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى) وتفجيرات أخرى أصغر فى أماكن أخرى فى لندن، وافق **كلينتون** على منح **جيرى آدامز** تأشيرة دخول لأمريكا رغم معارضة البريطانيين، وغضبهم، وإن كان قد أعلن أنه لن يسمح له بجمع تبرعات هذه المرة ولن يستقبل فى البيت الأبيض.

إن المفارقة بين موقف **كلينتون** من عنف حماس وموقفه من عنف الجيش الجمهورى الايرلندى، إنما تعود إلى هدف انتخابى واحد، هو **كسب أصوات الصهاينة الامريكيين وأموالهم الانتخابية إلى جانبه فى نوفمبر القادم**، تماما كحرصه على كسب أصوات الأمريكيين من ذوى الأصول الأيرلندية، وهم ذوو سطوة ونفوذ فى الصناعة ودوائر المال وفى الكونجرس وفى الحزب الديمقراطى ذاته.

يبقى تعليق أخير على مظاهرة **شرم الشيخ**، يتعلق بالسؤال المهم الحقيقى الذى كان من المفروض أن يناقشه المجتمعون بكل جديه وواقعية.. هذا السؤال: إذا كان العنف الفلسطينى لا يحل شيئا كما يقولون، وكان العنف الإسرائيلى المضاد لا يحل شيئا هو الآخر إزاء الهجمات الانتحارية، كما يشهد بذلك كافة معلقى الغرب ومعلقى إسرائيل أنفسهم، فما هو الطريق إلى سلام حقيقى بين العرب واسرائيل؟ ؟سلام يتحقق فيه القدر الأكبر من العدل للشعب الفلسطينى وللشعوب العربية، وتنتصر فيه قرارات الأمم المتحدة التاريخية التى أقرت بحق الشعب فى تقرير مصيره على أرضه؟.

لقد بدا بصيص خافت من النور فى اتجاه الإجابة على هذا السؤال بالدعوة التى وجهتها سوريا قبل المؤتمر بأيام بالعمل على إحياء مؤتمر مدريد مرة أخرى. وفى داخل المؤتمر ارتفع صوتان بنفس الفكرة، أحدهما صوت **يلتسين** والآخر صوت **سعود الفيصل** وزير خارجية السعودية.

فقال **يلتسين** «إن الأساس فى السلام فى اعتقادى هو الاتجاه السورى - الاسرائيلى نحو التسوية السلمية. ومنذ أيام اقترحت سوريا عقد مؤتمر على نمط مدريد. دعونا لا نتعجل ونرفض هذا الاقتراح. أليست الفكرة ذاتها غير سيئة؟» وأعلن يلتسن عن استعداد روسيا لاستضافة هذا المؤتمر، إذا وافق المجتمعون على الفكرة.

ودعا **سعود الفيصل** فى كلمته إلى عقد دورة ثانية لمؤتمر مدريد لمتابعة مسيرة السلام وتقويم إنجازاتها والعمل على تعزيزها.

لكن هذه الأصوات العاقلة لم تجد إلا آذانا صماء من جانب **أمريكا وإسرائيل ومصر**. والغريب أن دولا عربية كانت فى المؤتمر لم تنتهز هذه الفرصة وتدعم هذا الاقتراح.

وربما يكون أفضل ختام لهذا المقال أن نلفت الانظار إلى كلمة وزير خارجية اليمن **د. عبد الكريم الارياني** فى المؤتمر، عندما قال بصريح العبارة «بأن **القضاء على العنف يتطلب سلاما على أسس متكافئة**، وأن الإجراءات التى تهدد إسرائيل وأمريكا باتخاذها ضد المنظمات الإسلامية ليست بالضرورة - وكما أثبتت التجربة - كفيلة بتحقيق النتائج المتوخاة من ورائها، بل قد تسهم فى استشراء ظاهرة العنف والإرهاب. إن إنهاء هذا المسلسل الجارى فى الشرق الأوسط بصورة قاطعة والقضاء عليه من جذوره يتطلبان إقامة سلام عادل وشامل على أسس متكافئة ودون استضعاف أو استكبار».

فهل يسمع الامريكيون، وهل تسمع إسرائيل؟ وهل يسمع المسئولون فى مصر؟.

«العولمة» حقيقة أو وهم؟

يتحدث العديد من المثقفين المصريين عن هذه **«العولمة»** ويقصدون بها أن الكرة الأرضية بفضل ثورة الاتصالات وتقدم التكنولوجيا ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات إنما تتحول بسرعة إلى **«قرية كونية»** تزداد أجزاؤها على مر الايام اقترابا من بعضها البعض وتتوحد فيها بالتدريج الإدارة الاقتصادية الدولية، وبالتالى تفقد - فى رأيهم - العديد من المفاهيم الكلاسيكية أهميتها، ومن أمثلة ذلك مفهوم **«التحرر الوطنى»** وثقافته.

وهم يتحدثون عن حاجتنا فى ضوء هذه المفاهيم الجديدة إلى التركيز على ما يسمونه **«ثقافة السلام»**، فى العالم عموما، وبيننا وإسرائيل خصوصا.

إن هؤلاء المنظرين الجدد لهذه المفاهيم غالبا ما تجدهم من أشد أنصار النظام الحالى فى مصر والمدافعين عنه، وهم يمثلون فئة تدافع عن اتفاقات «السلام» التى وقعتها منظمة التحرير والأردن مع إسرائيل، وكانوا دائما يروجون لصورة وردية عن مستقبل علاقاتنا مع اسرائيل لولا أحداث الانفجارات الأخيرة التى وقعت فى **القدس وعسقلان** وتل أبيب والتى أوضحت الصورة الحقيقية للسيطرة الاسرائيلية الفعلية على الضفة الغربية **وقطاع غزة**، وفضحت معنى هذا «السلام»!

فهل صحيح أن العالم تحول إلى «قرية كونية» كما يروج بعض الكتاب الغربيون ويردد بعض المثقفين المصريين؟.

إن كان المقصود أن العالم يزداد اقترابا عن طريق الصورة والتلفزيون والصوت والأقمار الصناعية، فهذا صحيح، وتشهد بذلك الثورة التى حدثت فى العقود الأخيرة فى علوم الاتصالات، ومن هذه الزاوية يزداد العالم تقاربا.

لكن العالم يزداد تباعدا بين الشمال والجنوب، وبين الدول الغنية

فى الشمال والدول الفقيرة والتى تزداد فقرا فى الجنوب. وليس صحيحا أن عالم الجنوب هو ما يمكن أن نسميه كله **«العالم الثالث»**. فواقع الحال أن بعض أجزاء الجنوب تتحول إلى ما يسمونه اليوم **«العالم الرابع»**، ومن أمثلته الصومال ورواندا وما شابه ذلك، وهى أقطار مهددة بفعل الفقر الواسع النطاق بالاختفاء يوما ما من التاريخ. وفى الوقت الحاضر تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض قيادتها العسكرية والسياسية للعالم، عن طريق الاستيلاء على مقاليد الأمور فى الأمم المتحدة وعن طريق تهديد الدول الصغيرة تارة بالحصار الاقتصادى (**إيران، العراق، ليبيا** أمثلة على ذلك) وتارة عن طريق التدخل العسكرى أو التهديد به كما فعلت فى **كوريا** ومع **الصين** إبان صراعها مع **تايوان.**

لكن ثمة علامات واضحة فى العقود الأخيرة عن الصراع الدائر بين **الولايات المتحدة** من ناحية وبين **أوروبا واليابان** من ناحية أخرى، بحيث لا يستبعد أن نرى تحولا فى ميزان القوى فى العالم لصالح إحدى هاتين القوتين الأخيرتين. والذى حدث فى مؤتمر **دافوس** فى سويسرا يشير إلى قلق الرأسماليين الغربيين من أن عملية **«العولمة» لا تمضى فى الاتجاه الصحيح** وأنها فى حاجة إلى دعم لضمان مسيرتها، وحتى لا تؤدى تحركات الطبقات العاملة فى بلدان العالم إلى افساد اتجاه «العولمة» هذا. والذين حضروا مؤتمر دافوس يقولون إن مناقشاته تركزت على **المخاطر المعيقة بعملية «العولمة» بسبب مشاعر القلق واليأس التى تسود الديمقراطيات الاوربية والتى يخشى أن تتحول إلى تمرد** وارتداد، وهو الأمر الذى أثبتته أحداث فرنسا العمالية الأخيرة، والتى تهدد تحركات الطبقة العاملة فى ألمانيا وبلجيكا ورومانيا وغيرها إلى عدم حل المشاكل التى تواجه تلك البلدان لصالح الرأسماليين وعلى حساب الطبقات العاملة.

ومن ناحية أخرى فقد ظهر حديثا كتاب هام للكاتبين **بول هيرست و جراهام طومسون** بعنوان «العولمة موضع تساؤل» GLOBALISATION in Question يوضحان فيه أن الحجم المتداولة عن العولمه مبالغ فيها إلى حد كبير، فالجزء الأعظم من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ما زال قائما فى بلادها الأصلية. والأكثر من هذا أن الاتجاه الغالب لهذه الشركات فى الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٣ هو عكس العولمه deglobalisation، أى التركيز الاكبر- لا الاقل-لهذه الشركات على نشاطها فى موطنها الأصلى.

ويوضح **هيرست وطومسون** بالارقام انهما لا يريان انهمارا واسعا من الاستثمارات على البلدان الاقل نموا وذات الاجور المنخفضة كما حاول أن يروج البعض،بل يعتقد المؤلفان أن الإنتاج الواسع لكل السلع(باستثناء السلع البسيطة ذات التكنولوجيا المنخفضة)له مخاطره العديدة خارج «البنية التحتية» infrastructure للدول المتقدمة. وهذه القناعة توافق عليها الشركات المتعددة الجنسية بشكل عام.

وقد تميل بعض هذه الشركات إلى الاستثمار فى عدد قليل من الدول النامية حيث النجاح الاقتصادى مؤكد، لكن هذا النجاح يعتمد إلى حد كبير على تحويل العمالة من قطاع الزراعة ذى القيمة المضافة المنخفضة إلى قطاع الصناعة ذى القيمة المضا . الاعلى، وهو أمر لا يمكن تحقيقه غير مرة واحدة.

وعلى أى حال فإن الجزء الاعظم من التجارة وتدفق الاستثمارات هو -كما يوضح مؤلفا الكتاب -بين أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية،وليس بين إحدى هذه الكتل وبلدان العالم النامى من قريب أو بعيد.

وكل هذا يوضح أن **المثقفين المصريين الذين حاولوا أن يروجوا لفكرة «العولمة»، و«القرية الكونية» إنما كانوا يرددون أفكارا راجت فى الغرب فى فترة من الفترات، لكنها أصبحت موضع شك وتساؤل لدى مراكز بحثية عديدة غربية**، كما يشهد على ذلك مؤتمر دافوس الأخير فى سويسرا والكتاب الذى أشرنا إليه من قبل . وبالتالى فإن الدعوى بأن **«التحرر الوطنى»** والثقافة الوطنية، هما من بقايا تفكير عفا عليه الزمن هو أمر فى حاجة إلى مراجعة من جانب هؤلاء المثقفين . فهل يفعلون؟.

مهزلة معرض الكتاب

اعتدنا على هذا الصداع الذى يبدأه د. **سمير سرحان** ومعاونوه كل عام بأن معرض القاهرة الدولى للكتاب هو أضخم معرض دولى للكتاب بعد معرض **فرانكفورت** . وصبرنا كثيرا على دعاوى الحوارات الحرة المفتوحة التى تجرى كل عام فى المعرض، وهو الأمر الذى يميز معرض القاهرة دون غيره من المعارض . وينبغى أن نعترف أن فى المعارض السابقة كان هناك القليل الذى يبرر هذه الدعاوى.

لكن المعرض هذا العام كان مهزلة بكل المقاييس. ففضلا عن تأخره عن موعده السنوى بحوالى شهرين، وهو الأمر الذى أساء إلى مصالح الكثير من الناشرين -لاسيما غير المصريين- فإن الكثيرين من الذين زاروا المعرض هذا العام كانوا غاضبين من سوء تنظيم المعرض ومن زيف الدعاوى التى تعلقت بندواته. ولقد بلغ الامر حتى بالصحف الحكومية إلى أن تنتقد إجراءات تنظيم المعرض وسوء أحواله (انظر الاهرام مثلا).

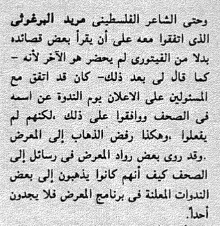
ويعنينى هنا أمران .. **أولهما** أن البرنامج الذى أعلن فى الصحف لم يتحقق منه الكثير فى واقع الأمر. ففى ندوات الشعر لم يحضر الشاعر الكبير **أحمد عبد المعطى حجازى** كما أعلن فى البرنامج، ولم يحضر الشاعر **الفيتورى** كما كتب ، بل



فاروق حسنى



سمير سرحان



وحتى الشاعر الفلسطينى **مريد البرغوثى** الذى اتفقوا معه على أن يقرأ بعض قصائده بدلا من الفيتورى لم يحضر هو الآخر لأنه - كما قال لى بعد ذلك- كان قد اتفق مع المسئولين على الاعلان يوم الندوة عن اسمه فى الصحف ووافقوا على ذلك ،لكنهم لم يفعلوا ،وهكذا رفض الذهاب إلى المعرض .وقد روى بعض رواد المعرض فى رسائل إلى الصحف كيف أنهم كانوا يذهبون إلى بعض الندوات المعلنة فى برنامج المعرض فلا يجدون أحداً.

أما الأمر الثانى فهو موضوع الحوارات المزعومة مع المسئولين .ولقد قيل قبل المعرض إن الهدف من هذه الحوارات هو مواجهة المسئولين بالرأى الآخر . لكن الذى حدث أن الوزراء جاءوا للدفاع عن مواقفهم وقراراتهم وليس للاستماع إلى الرأى الآخر والحوار معه أو الرد عليه.أى أن تصوير ما حدث فى المعرض هذا العام بأنه توجه ليبرالى عظيم بعيد عن الحقيقة .والذين اختارهم **د. سمير سرحان** للحوار مع الوزراء هم أصدقاء الوزراء وأنصارهم فى غالب الأمر.. **ولذا ترحم الناس على محاضرة الأستاذ هيكل العام الماضى والتى منعت هذا العام.**

أما ثالثة الأثافى فى معرض هذا العام فهى مهزلة منح الجوائز دون أسس حقيقية ومعايير موضوعية. ولن أزيد عن ما كتب فى الصحف والمجلات عن هذا الموضوع وآخرها مجلة **الهلال** القاهرية التى تساءلت فى افتتاحية عدد مارس الماضى قائلة: «**هل من المعقول أن يحصل سبعة من أعضاء اللجنة الاستشارية للمعرض على جوائز؟.**

وأن يفوز أحد الكتب قبل أن يصدر ويخرج من المطبعة؟».

تعقيب على حوار هيكل مع رئيس تحرير اليسار



فكر هيكل السياسى

سؤال ظل يتردد فى الذهن منذ وصف الاستاذ **محمد حسنين هيكل** لما يحدث « فى بر مصر» فى معرض كتاب القاهرة عام ١٩٩٥ ،وعاد السؤال نفسه يلح على الخاطر بإصرار أقوى بعد حواره الساخن حول الموضوع ذاته مع الاستاذ **حسين عبد الرازق** فى عدد مارس ١٩٩٦ من اليسار.

ذلك السؤال هو:

اذا كان الوضع فى مصر بهذا القدر البالغ من السوء الذى عرضه الاستاذ هيكل فى محاضرته الشهيرة عام ١٩٩٠؟.

وإذا كان هذا السوء المتعدد الجوانب ليس أمرا وقتيا ، بل ظاهرة متصاعدة -أو اذا شئت متهابطة- على خط بيانى منحدر إلى أسفل يمتد انحداره إلى الوراء أكثر من عشر سنوات؟.

من أين يأتى التغيير المطلوب

ماهى المقترحات التى يمكن أن تقدمها القوى السياسية إلى رئاسة الجمهورية

حكام اليوم هم أبناء من استغلوا الهزيمة

د. فوزى منصور

ثم إذا كان العام الذى مضى بين محاضرة المعرض فى يناير ١٩٩٥ والحوار الساخن مع حسين عبد الرازق فى فبراير عام ١٩٩٦ لم يشهد إلا زيادة فى التدهور والتأزم على كل المستويات؟.

وأخيرا إذا كانت رئاسة الجمهورية طوال هذه المدة- الكارثة «هى مركز اتخاذ القرار وموتور الحركة» ،وهى وحدها المختصة بالسياسات بينما تختص الحكومات بالتنفيذ ولا علاقة لها بالسياسات؟.

إذا صح ذلك كله،وهو فيما أرى صحيح لم يقم أحد البرهان على صحته بمثل القوة والاقتدار- اللذين تتميز بهما كتابات الاستاذ هيكل ،فكيف إذن- ذلك هو السؤال الملح المحير- يعود الاستاذ الكبير،وتحت شعار أن أية محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة ، فيؤكد أنه وليس أمامنا فى هذه اللحظات إلا أن نتقدم باقتراحاتنا ونطرحها على رئيس الدولة، ونظل نقول ونلح، ونشجعه على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع.. لأنه ليست هناك بدائل ولا إمكانيات ، للتغيير خارج ما هو قائم؟.

اقتراحات مثل ماذا؟.

مثل أن تشكل الرئاسة ، أو أن يشكل داخل الرئاسة ،مجلس مستشارين يتمأسس بوجوده صنع القرار،ويجرى نقاشا حول السياسات ويصل هذا النقاش للناس لكى يشاركوا فيه قبل صدورها ..الأمر الذى يثير على الفور تساؤلا آخر: فيم سوف يختلف الوضع عندئذ عن الوضع الحالى؟.

أليس للرئاسة بالفعل مجلس مستشاريها غير الرسمى الذين نعرف أسماء بعضهم وقد لا نعرف أسماء البعض الآخر أو لا نعرف عنهم إلا أقل القليل؟.

هل سيختلف تشكيل المجلس المقترح وطبيعة نشاطه كثيرا- على سبيل المثال- عن كيفية تشكيل ونشاط ما سمعته الصحافة الحكومية «المجموعة السياسية رفيعة المستوى» التى كونت من السادة صفوت الشريف ويوسف والى وفتحى سرور وغيرهم من أعالى الموظفين لكى تتعامل- تحت تسمية بحث ترتيبات المؤتمر الدولى لصانعى السلام»- مع أهم حدث فى المنطقة العربية بعد غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ وانعقاد مؤتمر القمة العربى الفورى بدعوة عاجلة من مصر لإضفاء ورقة التوت العربية على المخططات الأمريكية للمنطقة، ألا وهو مظاهرة استعراض القوة الفريد الذى قام به الغرب- مرة أخرى بغطاء عربى- على الأراضى المصرية وأمام شواطئها لمساندة اسرائيل وإنقاذها من نتائج أعمالها هى الإرهابية ودون أدنى قدرة أو رغبة فى تغيير سلوكها؟

ربما تكون مداولات المجموعة السياسية المصرية رفيعة المستوى قد أسهمت فى تخفيف غلواء بعض عبارات مشروع البيان النهائى لمؤتمر صانعى السلام وإضافة بعض الزخرف السياسى إلى عباراته.

لكن ،فى ضوء الاحداث التى صاحبت انعقاد المؤتمر وبعد انعقاده،فى مناطق الحكم الذاتى وباقى أراضى فلسطين، وفى جنوب لبنان،وفى اسرائيل وتطور العلاقات الأمريكية الاسرائيلية، هل يستطيع أحد أن يزعم أن أعمال اللجنة السياسية رفيعة المستوى قد غيرت بمقدار مثقال ذرة واحدة من الطبيعة الحقيقية لمؤتمر «صانعى السلام» ودور مصر فى التغطية على هذه الأهداف؟.

ربما قبل، ويحق ، أن وراء مطالبة الأستاذ هيكل بوضع جدول لأعمال المجلس الاستشارى الرئاسى وتسجيل مناقشاته وإطلاع الرأى العام عليها الرغبة فى توفير قدر من الشفافية والمناقشة الديمقراطية عند اتخاذ القرار. لكن ألا يثابر السيد صفوت الشريف ، بدأبه المعهود وقدراته الفائقة على اصطناع الصياغات المعقمة ضد كل ما من شأنه أن يثير الفكر على إطلاع الرأى العام على مجمل السياسات والقرارات التى

تعقيب على حوار هيكل

تتخذ فى كل موضوع؟ فهل سيتغير الأمر كثيرا لو أنه أضاف إلى هذه المهام الرسمية الجليلة ملخصا لجدول الأعمال قبل كل اجتماع وتلخيصا على الطريقة الصفوتية لمجمل الآراء التى عرضت ؟.

ثم من الناحية الواقعية : ألا تتسرب أو تسرب هذه السياسات والآراء المختلقة فى دوائر الحكم حولها إلى دوائر الرأى العام المعنية قبل اتخاذ القرار بشأنها ؟.

لقد عرف منذ فترة طويلة موقف السيد **يوسف والى،** أو ربما الدور الذى وكل إليه ،فى موضوع المشروع الشرق أوسطى،وعرف موقف السيد **عمرو موسى** المختلف عنه بعض الشئ. وموقف من لا موقف لهم فى هذا الموضوع الخطير أو غيره ،واستطاع المراقبون أن يخمنوا ، ربما بنسبة ٩٥٪ من الصحة،من تصريحات الرئاسة المتتابعة حولها ، موقفها الحقيقى منه والأسباب الواقعية التى أدت إلى هذا التغيير الطفيف أو ذاك ،فى هذه المناسبة أو تلك فى صياغة ذلك الموقف.

ونتيجة لهذه التسريبات ،وكان بعضها يأتى من الخارج، **دارت فى الصحافة والمحافل العلمية المصرية ،والقومية مساجلات بالغة الجدية، لو أن بعضها كان قد حدث فى نظام سياسى حساس للحجة والبرهان لإنفلق الحجر أو على الأقل لسقطت وزارات وحلت محلها أخرى .** فهل شعر الأستاذ هيكل أن هذه المساجلات كان لها أدنى أثر على توجهات النظام بالنسبة لهذا الموضوع البالغ الخطورة، أم الحقيقة هى أن سلوكه كان محكوما طيلة الأمر بتوافقات حدثت خارج دوائر الرأى العام المصرى، بل وخارج السلطات الشرعية التى لها وحدها حق اتخاذ القرارات المصيرية: توافقات طال الإعداد لها من قبل ،وعندما كان النظام يتململ أحيانا من بعض نتائجها -عندما كانت تتكشف له- فلم يكن الدافع إلى هذا التململ هو الوعى بالمصير البائس الذى يساق الوطن العربى فى مجمله إليه والرغبة فى التمرد عليه، ولكن الخوف من إزاحة النظام بعيدا عن بؤرة أضواء المسرح الشرق أوسطى


عمرو موسى


يوسف والى

التى تعود عليها واستمرأها حتى أصبحت غاية فى حد ذاتها تغنى عن التأمل العميق الواعى فى حقيقة الدور الذى يسلط عليه الضوء.

شروط .. «التوافق» الطبقى

أو لتأخذ ، كمثال آخر ، تلك التعويذة السحرية التى يقدمها الأستاذ هيكل كأسلوب آخر لاصلاح النظام من فوق : فكرة العقد الاجتماعى.

ومعروف أن هذه الفكرة- كتفسير لنشأة المجتمع ومنطق الحياة السياسية -لقيت ما تستحق من سخرية منذ أطلقها **جان جاك روسو** فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.لكنها اكتسبت حياة جديدة،وبمضمون مختلف،كتفسير لقدر معقول فى التوافق الطبقى تحقق ،بعد صراعات القرن التاسع عشر الحادة دائما والدموية أحيانا، بين الطبقات المالكة (الرأسمالية أساسا) والطبقات الشعبية (العمال أساسا) فى بلد غربى متقدم بعد الآخر. يستوى - رغم الخلاف فى التفاصيل- أن يحدث التوافق تحت حكم الاحزاب المحافظة أو العمالية. لكن يكاد يجمع المحللون الجادون على أن ذلك التوافق **الذى أنقذ تلك المجتمعات من أن يلتهمها الصراع الطبقى وأنقذ معها الديمقراطية كأداة عقلانية للتوصل إلى حلول توفيقية لا تعطى** لأحد كل ما يريد لكنها تعطى للأغلبية من الطرفين مصلحة فى المحافظة على النظام الموجود، **كان أساسه الفائض الضخم الذى كانت بلدان الغرب ولا تزال تستخرجه من سيطرتها على النظام الاقتصادى العالمى،**والذى مكنها من أن تمول بجانب منه مكتسبات طبقاتها العاملة ،فى مقابل تأييد تلك الطبقات لحروبها ومغامراتها الاستعمارية المختلفة.

الناصرية .. والمباركية!

والمثال الوحيد الآخر الذى أعرف عنه بعض الشئ: (خارج التجربة الغربية الاسته ـارية وبعض المجتمعات الخليجية المعتمدة على فيض هائل من ريع النفط يوزع بوسائل مختلفة بين سكان قليلين) لمحاولة إقامة قدر معقول من التوافق الطبقى(فكرة العقد الاجتماعى!) **هى التجربة الناصرية فى أزهى فتراتها.**

وقد استند النجاح النسبى- والوقتى -لهذه التجربة **على قدرة الناصرية على أن تنتزع من بين أنياب الذئاب الفائض المستمر الذى كان يستنزف من الاقتصاد المصرى ،من خلال قناة السويس والبنوك وشركات المرافق العامة والتصدير والاستيراد وتجارة الجملة ومحلات التجزئة الكبيرة وغير ذلك مما كانت تسيطر عليه المصالح الاجنبية،**وتستخدم جزءا من هذا

الخلافات العلنية بين الوزراء لم تؤثر في توجهات النظام

الفائض لرفع مستوى معيشة الطبقات التي طال حرمانها ،وجزء آخر لاسترضاء ما سمى وقتئذ بالرأسمالية الوطنية بفروعها المتعددة،والجزء الثالث لتمويل تنمية زراعية وصناعية طموحة مهما قيل عن خطاياها واخطائها-وقد قلت عنها في وقتها الكثير- فقد اعطت للاقتصاد المصرى قوة دفع مكنت ذلك التوافق الطبقى من الاستمرار بعضا من الوقت.

وفى الحقيقة فلم يكن هناك «عقد اجتماعى» حتى بالمعنى الدارج الآن بقدر ما كان ذلك «العقد» مفروضا من أعلى ،وخاصة على الطبقات المالكة، أو تلك التى كانت تتطلع إلى التملك ووراثة المصالح الاجنبية المستردة للوطن.

والتاريخ الحقيقى لانهيار هذا التوافق الاجتماعى المفروض بكل حدوده التاريخية، هو هزيمة ١٩٦٧- عندما استغل الطرف الأعلى فى الحلف: **البرجوازية بفروعها المختلفة التى نشأت الساداتية والمباركية من تحت عباءتها،** ظروف الهزيمة وما تلاها لا للتقدم إلى الأمام (كما حدث فى انجلترا وأمريكا مثلا أثناء الحرب العالمية الثانية) ولكن للتراجع إلى الخلف وتقويض العقد الاجتماعى المفروض الذى لم يرتاحوا قط له.

إن حكام اليوم هم الأبناء والأحفاد الطبقيون أو الفكريون لمن استغلوا هزيمة ١٩٦٧ (وأحيانا هم أنفسهم بأشخاصهم) للعودة إلى الوراء. وكل ما فعلوه أنهم استفادوا من التطورات الدولية اللاحقة للمضى بالخط الذى بدأوا فى رسمه فى عام ١٩٦٨ وما بعدها إلى غاياته المنطقية، فكيف يتصور من هؤلاء،وفى غيبة أية ظروف موضوعية تسمح بذلك،وفى الواقع فى ظل التدهور غير المسبوق فى أوضاع الاقتصاد والمجتمع المصرى، أن يعيدوا التفكير اختياراً فى عقد اجتماعى جديد يسعى للتوفيق بين مصالح الطبقات المختلفة للمجتمع؟.

وعلى أى أساس مادى يمكن أن يقوم هذا العقد الاجتماعى ،اذا كان الطرف الأعلى فيه، **الطرف الحاكم ،يسعى لتعزيز قدرته على البقاء وتأمين مستقبله من خلال الانصياع الطوعى أو الجبرى للمخططات الأجنبية،**ويغلق الطريق بحماقاته وجهله وتخاذله (وبالرعب من عودة «الكابوس الناصرى») على أية محاولة للتنمية المستقلة التى وحدها هى التى يمكن أن تولد الفائض الممكن اقتسامه ،ويؤمن -تحت دعاوى الاقتصاد الكونى والظروف العالمية الجديدة- أن قدره والدور الذى خلق له هو على حد تعبير مراقب أريب من الخارج لست فى حل من ذكر اسمه،هو أن **يستقبل الحواجات فى المطار ويحجز لهم الاجنحة فى الفنادق الفخمة ،ويقوم بأعمال السمسرة وترتيب التربيطات والمقابلات الحساسة لهم، ويجلس كديكور لوكورى محلى فى مجالس ادارة الشركات والهيئات الأجنبية التى تقبض تدريجيا على أعنة الاقتصاد القومى ويقوم بأعمال** العلاقات العامة لهم، **ويحصل مقابل ذلك على دخول عالية، مؤمنة ضد التحركات الشعبية أو حتى الانقلابية، ترفعه درجات فوق مواطنيه وتحميه من مقتهم وغضبهم؟.**

أليست هذه هى القضية الحقيقية لأغلب شركات الاستثمار المشترك، وأليست العودة إلى العهد الذهبى لما قبل ١٩٥٢ هى أقصى أمانى الطبقات الحاكمة القديمة والجديدة فى مجموعها والميثاق الذى تبنى عليه ثقافتها وتزهو له أبناءها في المدارس والجامعات الاجنـ ـ أو الاجنبية الطابع التى أصبحت وحدها هى المفتاح الذهبى للمستقبل؟.

مؤسسة الرئاسة: لا لتهادل السلطة

وبطبيعة الحال - لكى لا نظلم الكاتب الكبير- فإن هيكل عندما يقترح الاصلاح عن طريق مجلس استشارى للرئاسة أو عقد اجتماعى جديد، يتصور ولا ريب أسلوباً آخر لتنفيذ هذين الاقتراحين يختلف تماما عن كل السوابق التاريخية التى استقرت فى العهد المباركى (ولعل أقربها إلى الذهن كيفية تشكيل وأسلوب عمل ونتائج «مؤتمر الحوار القومى») وأصبحت لازمة ثابتة لأسلوب عمله .فمن أين يأتى هذا التغيير المفاجئ فى الأسلوب المستقر أو على الأصح الانقلاب الشامل عليه ؟ من الرئاسة نفسها ،وكنتيجة للتقدم المستمر باقتراحاتنا وطرحها على رئيس الدولة ،ونشجعه على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع ،لأنه ليست هناك بدائل ولا إمكانيات للتغيير .. خارج ما هو قائم»؟!.

وقد كان الظن حتى قراءة عبارات هيكل أن المشكلة السياسية الرئيسية فى مصر ليست هى حاجة الرئيس إلى التشجيع على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع ،لكن هى أن **الدستور الذى ورثه عن السادات قد منحه من المسئوليات ما هو أثقل بكثير مما يستطيع ، هو أو أى فرد آخر، تحمله** ،وأنه بحكم طبائع الأمور يمضى غير هياب ولا وجل فى تحمل هذه المسئوليات ،بل ومطها إلى آخر حدود ما تتفتق عنه قرائح مستشاريه الدستوريين

والاستعانة على توسعتها بإبقاء مصر فى حالة طوارئ مزمنة.

ويعزز الأستاذ هيكل رهانه -رغم كل السوابق والمقدمات- على جدوى الإلحاح بالاقتراحات على الرئيس **(الذى لا يرى طريقا آخر مفتوحا غيره)** بتشبيه طريف هو ما يمكن أن تفعله نقطة المياه التى تسقط فى نفس الموضع على الحجر الصلد وتؤدى فى النهاية إلى التأثير فيه.

لكن التشبيهات البليغة-وخاصة تلك المستمدة من أدبيات الإعلان-ليست دائما السبيل الأقوم لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية.والأستاذ هيكل هو أول من يعلم، بماضيه وخبراته العميقة فى دهاليز السلطة، أن الرئاسة حتى بشكلها الحالى ليست بهذا الانكفاء الذاتى على النفس الذى يمثله الحجر الصلد،بل هى قوة متحركة تستمع وترقب وترصد من زوايا مختلفة متعددة، ثم تختار وفقا لاعتبارات ذاتية وموضوعية ويتحدد اختيارها فى النهاية على أساس سلم الأولويات الذى تضعه لنفسها.

والرئاسة، أو مؤسسة الرئاسة ، أو المركز الحقيقى للسلطة السياسية، بعيدا عن أن يكون ذلك الشئ المحايد الجامد الذى يتلقى التأثيرات من خارج ذاته الذى يمثله الحجر الصلد،هى كائن حى يخضع لقوانين الحياة المتعددة التى تحكم مختلف أنواع الكائنات الحية، كل حسب طبيعتها ووظيفتها ومستوى تطورها.

وفى بلدان العالم الثالث التى لم تصل بعد إلى مستوى معين من التطور يسمح بالتخصص والتمايز فى الوظائف وتقسيم الاختصاصات وتوزيع الادوار، وبوجه خاص بين اختصاصات ووظائف وامتيازات السلطة السياسية وتلك التى تخلص للمحيط الأوسع من القائمين على السلطة الاقتصادية فى المجتمع والممارسين لصلاحياتها وامتيازاتها، فى هذه البلدان فإن السلطة السياسية **تصبح قريبة الشبه بالكائن الحى البدائى الذى تتحكم فيه غرائزه الذاتية ،لا قواعد ووسائل وأهداف استخدام السلطة كما حددتها أعراف المجتمعات الأكثر تطوراً ،بما فى ذلك الأعراف المبنية على أفكار ومفاهيم المفكرين الذين ساهموا فى إرساء وتدعيم قواعد هذا التطور واتجاهاته.**

العقد الاجتماعى الناصرى.. لم يكن بموافقة الطبقات المالكة بل فرض عليها

وما لم تنشأ ظروف استثنائية مواتية فإن أولى الغرائز البدائية للسلطة السياسية فى المجتمعات الأقل تطورا هى بطبيعة الحال **غريزة البقاء: بقاء الذات وليس حتى بقاء النوع،** أو وفقا للتعبير السياسى الأكثر تداولا- **الرفض البات لمبدأ تداول السلطة ولكل ما من شأنه أن يقود إليه.**

وكلما طالت مدة البقاء فى السلطة كلما زاد التشبث بها،ليس فقط من قبيل استدامة النعم، لكن **خوفا من الحساب لو زالت السلطة على ما اقترف أثناء** ممارستها.ولست أدرى كيف غاب هذا الاعتبار عن أولئك الذين يمنون النفس والغير بالوصول إلى الديمقراطية ،وأهم ركائزها الامكانيات الحقيقية المحمية قانونا لتداول السلطة، عن طريق مداومة **المطالبة الهذرية** بها. وقد يساعد بدرجة ما على الخروج من هذا المأزق التاريخى الدائم لو أن قوى المعارضة أعلنت ،فى الأحوال التى تصل فيها الرغبة فى التغيير إلى درجة عالية من النضج والفعالية،عن استعدادها لإصدار قانون يعطى حصانة كاملة عن كل ما حدث فى الماضى ، على نحو ما تم مع بينوشيه فى شيلى تسهيلا لعملية تداول السلطة والانتقال إلى الشكل الديمقراطى الحالى.

ويرتبط بغريزة الابقاء على الذات البدائية التى تميز السلطة فى البلدان المتخلفة السعى الطبيعى إلى التحالف أو التوافق مع كل ما من شأنه أن يعزز هذا البقاء، بصرف النظر عن سلامة الأهداف الأخرى التى يسعى إلى تحقيقها أعضاء هذا التحالف فى مقابل تعزيزهم للسلطة السياسية القائمة وعن تأثيراتها القريبة أو البعيدة المدى على المجتمع الذى تمارس فيه السلطة .والسلطة ،عند هذا المستوى البدائى(ومرة أخرى ما لم تكن هناك ظروف استثنائية مواتية) هى سلطة براجماتية تهتدى بتجربتها الذاتية المباشرة أكثر مما تهتدى بالفكر الذى - لو وصل اليها- تراه مجردا ونظريا ومثاليا عندما يتحدث عن جدوى وأهمية المساندة الشعبية الايجابية وكفايتها.وتاريخ مصر الحديث حافل بالأمثلة على ذلك. وأظننى لست وحدى الذى يرى بعد الزمجرات الأمريكية الهائلة التى أعقبت أحداث السفينة أكيلالاورا والملهاة المبكية المسماة «ثورة مصر» التى تعاصرت معها، تغيرات واضحة فى ممارسات السلطة فى المجال الخارجى تتجلى -ولنأخذ مثالا بسيطا لا شك فى أنه يسبب صدمات دائمة لافراد الشعب البسطاء-فى انتقاء الكلمات المحايدة المعقمة حتى فى المواقف التى تتطلب دفاعا عن قضايا العرب القومية وكرامتهم الدائمة الإهدار أو على الأقل بعض التلوينات الصوتية التى توحى بقدر من التجارب مع مشاعر الشعب وأحاسيسه.

كذلك لا أظننى الوحيد الذى أصبح يرى **أن الخلاف مع أمريكا حول السياسات الاقتصادية الداخلية لم يعد، باعتراف بعض المسئولين أنفسهم، يدور فى أغلب الأحوال حول ما هو فى صالح مصر وما ليس فى صالحها على المدى الطويل،ولكن حول مدى ما يستطيع النظام أن يفرضه على الشعب من مطالب أمريكا والهيئات الدولية التابعة لها دون أن تهتز قوائم الحكم من تحته.**

وغريزة المحافظة على الذات ليست الغريزة الوحيدة التى تحكم سلوك السلطة السياسية فى المجتمعات المتخلفة. فكثيرا ما تصحب هذه الغريزة وتتكامل معها غرائز أخرى أفلحت المجتمعات المتقدمة إلى حد كبير فى الفصل بينها وبين أساليب وأهداف الذين توكل إليهم ممارسة السلطة السياسية، على الأقل فى فترة تحملهم لمسئولية هذه السلطة، مثل غرائز **التملك** والاستحواذ والبناء الأسرى والعشائرى.وتأتى

تعقيب على حوار هيكل

الأفكار السوقية المبتذلة ،المكتسبة من الايديولوجيات الشائعة أو من التجربة الذاتية المباشرة والقاصرة، أو المستوردة من الخارج معززة بالعبارات الفخيمة ذات التغليف العلمي البراق، لكى تجعل من التملك والاستحواذ والسوق والتجارة واكتساب المال من أى طريق بصرف النظر عن نتائجه أو مصارفه هى -على كل المستويات- جماع الصالح القومي،وتجعل من «الأشطر» فى هذه العمليات قائد النهضة وممثل الوطن والسند الحقيقى على المستوى الداخلى للسلطة السياسية.

مثقفى الرئاسة!

والأستاذ هيكل أول من يعلم بخبراته العميقة أن الرئاسة حتى فى شكلها الحالى ليست تلك القوة السلبية التى يمكن التأثير الايجابى عليها أو حتى تغيير مسارها عن طريق التنقيط المستمر(وان كنت أقر أن ذلك قد حدث مرة) أو مرتين فى ظروف تاريخية خاصة جدا لعب فيها التكوين الشخصى للقائد وقدرته على التعلم دورا جوهريا) ،ولكنها -أى الرئاسة- قوة متحركة لها أجهزتها الدعائية والإعلامية البالغة القدرة، ووسائل التجميع والتنظيم والحشد الشديدة الفعالية، بل ولها- من داخلها ومن خارجها- مثقفوها الذين تعلموا أو علموا ،وبقدرات عجيبة حقا على التنويع على اللحن الواحد والمزج بين كافة ألوان الطيف السياسى،كيف يلوكون مفردات المثقفين ،وانفلتوا يتداولونها فى الندوات «الرفيعة المستوى» وبين الكواليس وعبر اسلاك التليفون لإقناع فئات أوسع وأوسع من المثقفين الذين لا تكفى معهم وسائل الإغراء المبتذلة المألوفة ، بأن الحاكم **المسكين فى حاجة إلى أن يسعى المثقفون إلى الاقتراب منه وفهمه والتعامل معه بدلا من تركه معزولا وسط وحوش الغابة التى تحيط به**، بينما الهدف الحقيقى-أو النتيجة الموضوعية على أية حال- لجهود هؤلاء **المثقفين الرئاسيين** هو منع المثقفين العضويين، كما قد يقول جرامشي،من الرؤية الموضوعية لحقيقة الأوضاع فى بلادهم ونشرها على الناس،وضمهم ولو بالشفعة إلى الصفوف المتتالية من المبررين والمتحاورين والآملين فى اصلاح الحال، على أيديهم بالطبع عندما يتنبه الحاكم . إلى مواهبهم المتنوعة.وبقدر ما تنجح هذه الجهود بقدر ما تزداد القطيعة-التى يشكو منها هيكل -بين جماهير الأمة ومثقفيها و«نخبها» السياسية ،وتنشأ أوضاع لا تقل نتائجها خطورة عن الاستقطاب الذى ينبه إليه هيكل بين أهل الفقر المدقع وأهل الثراء الفاحش.

والأستاذ هيكل يعرف ذلك كله . لكنه رغم ذلك لا يرى سبيلاً آخر للانقاذ سوى التوجه للحاكم والإلحاح عليه لكى يقبل، لكى يقود ، الانقلاب على كل ما جمد عليه نظامه منذ سنوات طويلة.

وبداءة أود أن استبعد تماما تفسيرين -أعلم أنهما خطرا ببال البعض- لهذا المنحى غير المتوقع فى تفكير الأستاذ هيكل الذى يتناقض تماما مع كل ما بنى عليه من مقدمات ،أولهما هو «التقيه» ،والثانى **هو حرص الأستاذ هيكل على ألا يقطع شعرة معاوية التى تربط بينه وبين السلطة.**

ذلك انه اذا كان هناك فى مصر- ربما على طول تاريخها الحديث- شخص استطاع وحده وبعمله المفرد ودون حاجة إلى تنظيم جماهيرى يحميه أو شيعة تتشيع له، أن يعصم نفسه من بطش السلطة وأن يجعل كل محاولة منها لحصاره أو التضييق عليه ترتد بالضرورة إلى نحرها وتزيده رفعة فى قلوب الناس، فذلك الشخص هو الأستاذ هيكل **منذ باعد بين شخصه وبين سلطة الدولة فى منتصف السبعينات وتفرغ عن طريق التأريخ الواعى الموثق والتأليف المبدع للمحافظة على الذاكرة الجمعية للشعب المصرى وإحيائها فى مواجهة قوى البغى والعدوان التى لا تسعى إلى شئ بقدر ما تسعى إلى طمسها وتزييفها** .

ودون أن يكون لى شرف التعرف الشخصى على الرجل أعتقد أنه ،بعد أن رأى فى أعين الناس وقرأ فى خلجات ضمائرهم هذا النوع الجديد من التقدير والإعزاز ، الذى يختلف نوعيا فى مذاقه وفى شعور الرضا عن النفس الذى يشيعه عن مشاعر التبجيل والرجاء والرهبة التى كانت تزجى إليه فى العهود السابقة نتيجة اقترابه الفريد من سلطة الدولة، يملك من رهافة الفكر والمشاعر ما يجعله يدرك تماما ويحسن تذوق الفارق الضخم بين النوعين من «السلطة» ،السلطة على القلوب عن طريق الفكر والرأى وفقا لتعبير برتراندرسل،والسلطة المستمدة من رهبة الدولة ،وإمكانياتها.

مثل هذا الرجل الذى فاز ،بمفارقة تاريخية نادرة، بذلك كله لا أظن أن شعرة معاوية مع السلطة قد عادت تعنى شيئا ذا أهمية بالنسبة له . لماذا . إذن ؟ ذلك هو السؤال الذى يلح على الكثيرين ،يخرج علينا الاستاذ هيكل بتلك النتائج المغرية التى تكاد من شدة غرابتها تشبه الهزل الشديد فى موضع الجدالشديد الإيلام؟.

إن الاستاذ الكبير نفسه لم يترك الأمر للتخمين والحدس. فعبر المنمنمات الرشيقة وفنون «الفيلجرانت» الخلابة التى تضمنها حواره مع الاستاذ **حسين عبد الرازق** ،ومن قبل محاضرته فى معرض الكتاب ،يستطيع المرء أن يستشف رغم كل التناقضات «موتيفات» أربع رئيسية حملها الكاتب رسالة، «أن الرئيس وحده هو القادر على العلاج»: هذه الموتيفات هى:

- **اليأس من الاحزاب القائمة الذى يمتد إلى اليأس من إمكانيات الحركة الشعبية.**
- * **الخوف من الانقلابات التى لن تأتى إلا بما هو أسوأ مما هو قائم.**
- * **العجز عن أية رؤية واضحة الملامح مشروع قومى يمكن أن تتجمع حوله قوى الأمة السليمة.**
- * **التقدير اللحظى- ولا أريد أن أقول السطحى** احتراما للكاتب الكبير وتقديرا لجهاده وجهده **الرائعين-لحقيقة العالم المعاصر والقوى المؤثرة فيه ،وخاصة عند تماسها مع العالم العربى بحالته الراهنة.**

حيثيات تدعو كلها إلى التفكير العميق ، لكن هل يستطيع أى أن يتحمل أى واحد منها ، أو كلها مجتمعة ، حتى لو صحت، الاحكام القاطعة التى رتبها عليها الكاتب الكبير؟ يبدو لى أن الأمر أخطر من أن يترك لتعليق قصير ، وأرجو أن تفسح اليسار صدرها لمتابعته.

فى التقرير السرى للبنك المركزى



١٠ر٧ مليار جنيه زيادة فى الديون المحلية

١ر٢ مليار دولار زيادة فى الديون الخارجية.

ذكر التقرير السرى للبنك المركزى أن الديون الخارجية ارتفعت إلى ٣٣ مليار دولار بزيادة ١ر٢ مليار دولار بين عامى ٩٣/٩٤، ٩٤/١٩٩٥ كما ارتفع الدين العام المحلى إلى ١٣٤ر٧ مليار جنيه بزيادة ١٠ر٧ مليار جنيه عن نفس الفترة. وبهذا يصل الإجمالى العام للدين بعد تقويمه بالجنيه إلى حوالى ٢٦٣ر٥ مليار جنيه.

ويبلغ نصيب الفرد من سكان مصر من الديون المحلية إلى ٢٢٢٠ جنيهاً ومن الديون الخارجية ٥٤١ دولاراً أى حوالى ٢١١٠ جنيهات ليصل إجمالى نصيب الفرد من الدين العام الاجمالى محلى وخارجى نحو ٤٣٣٠ جنيها بمتوسط للأسرة المصرية من خمسة أفراد ٢١ ألف و ٦٥٥ جنيهاً.

وكشف التقرير عن أن الحكومة مدينة للتأمينات الاجتماعية (حصص المؤمن عليهم) بنحو ٢٥ مليار و ٨٠٠ مليون جنيه وبنحو ٢١ر٩ مليار لصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالدولة وبنحو ٥٣ر٥ مليار جنيه عبارة عن صكوك وسندات على الخزانة العامة وسندات الاسكان.

كما بلغت ديون الحكومة باسم أذون الخزانة ٣٥ر٢ مليار جنيه.

وكشف التقرير عن أن دول نادى باريس تستحوز على ٢٧ر٢ مليار دولار من إجمالى الديون الخارجية تمثل ٨٢ر٦٪ كما أن الحكومة مدينة للمؤسسات المالية الدولية والاقليمية بنحو ٣ر٨ مليار دولار وبنحو ٧٠٠ مليون دولار للدول غير الأعضاء بنادى باريس.

واحتلت فرنسا قائمة الدول الدائنة وتقدمت على أمريكا لتبلغ مديونياتها ٦ مليار و ٦٢٤ مليون دولار ثم أمريكا بنحو ٦ مليار و ٥٩٧ مليون دولار واليابان بحوالى ٥ مليار و ٥٥ مليون دولار وألمانيا ٣

محمود الحضرى

متوسط ديون الاسرة المصرية

٢١٫٦ الف جنيه

الاسعار زادت إلى ٩٫٩٪

والبطالة ٩٫٦ ٪

مليار و ٨١٧ مليون دولار والبنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية ٢ مليار و ٧٩ مليون دولار.

وأكد التقرير أن البنك المركزى تدخل فى السوق المصرفية بيعاً وشراء لتحقيق الاستقرار فى سعر صرف الجنيه للحيلولة دون انخفاض مبلغ الاحتياطى لدى البنك المركزى ١٧٫٩ مليار دولار بزيادة ٩٠٠ مليون دولار عن العام الأسبق.

ويوضح التقرير أنه رغم انخفاض العجز الكلى فإن معدل التضخم بلغ ٩٫٩٪ بزيادة ٣٫٥٪ ،وأرجع ذلك إلى التضخم المستورد-القرارات التنظيمية لتداول السلع فى السوق المحلى-وزيادة الصادرات على حساب الاستهلاك المحلى وهو ما انعكس على المعروض من السلع محليا مقارنة بالطلب.

كما تراجع بشكل ملحوظ الفائض الكلى فى ميزان المدفوعات من ٢٫٢ مليار دولار إلى ٨٠٠ مليون دولار فقط، حيث انخفض الاستثمار الأجنبى إلى ٧٨٢ مليون دولار وارتفعت الواردات السلعية ٢٠٫٣٪ لتصل إلى ١٢٫٨ مليار دولار كما ارتفعت أرصدة البنوك العاملة بمصر لدى مراسليها بالخارج.

وكشف التقرير عن ١٫٧ مليون عاطل يمثلون معدل بطالة ٩٫٦ ٪ من إجمالى قوة العمل البالغة ١٦ مليون و ٤٥٢ ألف عامل. وقال أن التضخم فى أسعار الطعام والشراب عام ١٩٩٥/٩٤ بلغ ١٢٫٨ ٪ وفى الخدمات ٩٫٨٪ والتعليم والثقافة والرياضة ٨٫٨٪.

وأوصى التقرير بضرورة الاهتمام بسياسة اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات محدودة الدخل،عن طريق تطوير البنية الأساسية والخدمات والصحة والتعليم بالمناطق المحرومة،ومد مظلة التأمين الاجتماعى لغير القادرين.

كما طالب فرض رسم سنوى على المشروعات لتمويل برامج حماية البيئة، والغاء نسبة الـ ٥٪ من أرباح القطاع العام المخصصة لشراء سندات حكومة ومساواتها بالشركات الخاصة، والسرعة بإصدار قانون موحد للنشاط الاقتصادى.

ودعا إلى إعادة هيكلة الدين العام المحلى ووضع استراتيجية مرحلية لاصدار مزيد من السنوات الأطول أجلاً ،وتقليص الاصدارات من اذون الخزانة والسندات غير القابلة للتسويق.

وطالب بتطوير نظام المعلومات لدى الجهاز المصرفى لمكافحة ظاهرة غسل الأموال بالتنسيق مع كل الأجهزة المعنية بالحكومة.وتطوير النظام القضائى لحسم المنازعات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى.

وأوصى تقرير البنك المركزى السرى،الذى تنفرد اليسار بنشره تفصيلياً منذ صدورها، بالعمل على تطوير سوق المال لاستيعاب تداول أسهم الشركات المطروح للبيع خلال المرحلة المقبلة.

وركز البنك فى توصياته على اقامة مشروعات تكاملية مشتركة على أسس تكامل مع الدول العربية.

وحول خدمة الديون قال التقرير أنه بلغ نحو ١٣٫١ مليار جنيه بالنسبة للدين المحلى عبارة عن أقساط وفوائد مقابل ١٨٫٩ مليار جنيه عام١٩٩٤/٩٣.

أما بالنسبة للدين الخارجى فقد بلغت أعباءه نحو ١٫٩ مليار دولار بزيادة ١٢١ مليون عن العام الأسبق- وتم سداد و ٧٦١ مليون دولار كأقساط و١٫١مليار فوائد.

وفى نفس الوقت انخفض حجم الديون التى تم تسويقها بالبيع فى نطاق تحويل الديون إلى ٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٧٥٨ مليون دولار.

وكشف التقرير أن الشراء بالتقسيط للسلع المعمرة- نتيجة محدودية الدخل-وشراء المساكن استحوز على ٤٫١ مليار جنيه من إجمالى الائتمانات التى قدمتها البنوك واستحوز القطاع الخاص على ٣٩٫٨٪ من إجمالى الائتمان المصرفى بزيادة ١٢٫٤ مليار جنيه مقابل زيادة ٧٫٢ مليار العام الأسبق .وتقلص الائتمان لقطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ ليحصل على ١٨٫٨ ٪ فقط نتيجة سياسة الحكومة لخصخصة هذا القطاع.

وأشار إلى أن انخفاض العائد على أذون الخزان ،بعد تضخمها العام الماضى بلغت قيمتها ٣٥٫٢ مليار جنيه. بدأت

تنخفض قيمة الأذون لتصل إلى ٢٦٫٩ مليار فى نهاية يونيو ١٩٩٥.

وفى مقابل انخفاض العائد على الودائع بالجنيه المصرى ليصل إلى ١٠٪ فى المتوسط ، ارتفع العائد على الدولار من جديد ليصل إلى ٥٪ مقابل ٣٫٩٪ العام الماضى.

ونتيجة تدخل البنك المركزى فى سوق الصرف بيعاً وشراء استقر سعر صرف الجنيه أمام الدولار ليبلغ ٣٣٩٫٧ قرشاً مقابل ٣٣٩٫١ قرشاً بين عامى ٩٥/٩٤.

وارتفع عدد فروع البنوك الأجنبية التى تم السماح لها بالتعامل فى الجنيه إلى ٧ بنوك بزيادة بنكين خلال هذا العام (سنة التقرير) علاوة على البنك العربى الأفريقى الدولى.

القطاع الخاص

الأول فى القروض

وأشار البنك فى تقريره إلى أنه بسبب الغاء السوق الائتمانية وانخفاض معدل الفائدة فقد زاد اقبال القطاع الخاص على المطلوبات الائتمانية حيث بلغت ١٦٫٥ مليار جنيه منها ١٢٫٤ مليار لقطاع الأعمال الخاص و ٤٫١ مليار للقطاع العائلى.وتركزت مطلوبات قطاع الأعمال العام على قطاع التشييد ومواد البناء حيث سحب القطاع العام ٩٠٠ مليون جنيه منها ٨٠٠ مليون لقطاع التشييد. وتراجعت مطلوبات القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية إلى ٣٫٦ مليار منها ٢٫٥ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية والقطاع الحكومى ١٫١ مليار جنيه.

وأشار التقرير إلى ارتفاع حجم الودائع بالبنوك العامة داخل البلاد إلى ١٥٦٫٥ مليار جنيه بزيادة ١٧٫٣ مليار بمعدل نمو ١٢٫٤٪ بين عامى ٩٤/٩٣، و١٩٩٥/٩٤. وحازت البنوك التجارية العامة الأربعة على نصيب الأسد حيث بلغت الودائع بها ١٢٢٫١ مليار جنيه بما يوازى

التقرير يطالب بإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء

٧٦٫٢٪ من مجموع المركز المالى لهذه البنوك البالغ ١٣٤٫٢ مليار جنيه.

وشهد عام ١٩٩٥/٩٤ تأسيس أول مجموعة صناديق استثمار بلغ عددها ٧ صناديق خلال سنة التقرير بلغت رؤوس أموالها ١٣٠٠ مليون جنيه ، تراوحت بين ١٠٠ و ٤٠٠ مليون جنيه وتم تغطية الاكتتاب فيها بنهاية العام الماضى.ومعظمها يعطى عائداً ربع سنوى أو نصف سنوى.

ولوحظ انخفاض عدد البنوك العاملة فى البلاد إلى ٨١ بنكاً منها ٤ عامة و ٢٤ مشتركة وخاص و ٣٢ استثمار وأعمال منها ١١ استثمار و٢١ فرعاً لبنوك أجنبية و ٢٨ بنكاً متخصصاً وزاد عدد البنوك الأجنبية المتعاملة فى النقد المحلى إلى ٧ بنوك وما زال هناك ١١ فرعا يقتصر تعاملها على النقد الحر.

تراجع سوق الصرف

تراجع سوق الصرف فى النقد الأجنبى بشكل كبير حيث بيلغ الفائض ١٫٤ مليار دولار مقابل ٤٫٨ مليار دولار العام الأسبق- وأرجع التقرير ذلك إلى تصاعد الاستخدامات بمقدار ٦٫٣ مليار لتصل إلى ١٦٫٤ مليار مقابل ١٠٫١ مليار دولار عام ٩٤/٩٣ .كما أن نموه اقتصر على ٢٫٩ مليار دولار لتبلغ ١٧٫٨ مليار دولار. وبلغت مشتروات البنك المركزى من النقد الأجنبى لـ سعر الصرف ٣٫٥ مليار دولار مقابل ٤٫٢ مليار العام الأسبق. وأسفرت معاملات البنك المركزى الأسبق. وأسفرت معاملات البنك المركزى عن عجز ٢٠٠ مليون دولار مقابل فائض العام الأسبق ١٫٤ مليار دولار حيث بلغت الاستخدامات التى قام بها البنك ٣٫٧ مليار.

شركات الصرافة

وأشار التقرير إلى ممارسة ٩ شركات صرافة جديدة نشاطها برؤوس أموالها ٩ ملايين جنيه ليرتفع عدد الشركات إلى ٨٨ شركة باجمالى رأسمال ١٥٨٫٥ مليون جنيه ويتبعها ١٠٦ فروع وحققت تلك الشركات فائض ٩٢٫٧ مليون دولار بانخفاض ٧٫٨ مليون دولار عن العام الأسبق. وجذبت موارد ٥ مليار و ١٢٩ مليون و ٤٠٠ ألف دولار.

وحول ميزان المدفوعات قال التقرير أنه تراجع الفائض الكلى فيه إلى ٧٥٩ مليون دولار مقابل ٢١٥٨ مليون العام الأسبق وذلك نتيجة انخفاض فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع أرصدة البنوك لدى مراسليها بالخارج.

ولوحظ ارتفاع معدل صادرات البترول من ١٫٨ إلى ٢٫٢ مليار دولار وذلك لارتفاع سعر التصدير من ١٢ إلى ١٥ دولار للبرميل وفى ذات الوقت انخفضت الكميات المصدرة وتصاعدت صادرات القطن لتصل إلى ٣٠٠ مليون دولار .. مقابل ٤٥ مليون فى السنة السابقة للتقرير كما ارتفعت حصيلة تموين السفن والطائرات لتصل إلى ٣٠١ مليون دولار مقابل ٢٧٣ مليون دولار.

كما لوحظ أيضا زيادة الواردات بنسبة ٢٠٫٣٪ لتصل إلى ١٢٫٨مليار دولار وحققت الصادرات غير القطن والبترول وتموين السفن زيادة ٩٩٣ مليون دولار نتيجة التوجه إلى التصدير حتى لو على حساب السوق المحلى واحتياجاته السلعية مما زاد التضخم.

ولكن كان هناك مردود آخر تمثل فى تحسن نسبة تغطية حصيلة الصادرات لمدفوعات الواردات من ٣١٫٣٪ إلى ٣٨٫٧٪.

وزادت حصيلة موارد قناة السويس لتصل إلى ٢٫١ مليار دولار بزيادة ٣٫٤٪.

سارق الأحلام

.. مجتمع للبيع!

بدلا من محاربة الارهاب مجمع الالومنيوم

الهدف هذه المرة.. مجمع الالومنيوم ،وهو ليس مصنعا أو مجمعا صناعيا ، بل عمران ومجتمع وتكنولوجيا ورسالة.

ورغم أن المجتمع والرسالة توزن ولا تعد، فقد يكون من المفيد البدء بحديث الارقام بعد ان ملأت الحكومة الدنيا ضجيجا ،بأرقام منتزعة من سياقها الاجتماعى التاريخى لبيان النزيف الذى سببه القطاع العام للاقتصاد القومى **دون أن تذكر كلمة واحدة عن دوره فى تحقيق التطور الرأسمالى «المحجوز» ،وخطط التنمية، أو «الضمان الاجتماعى» ،وخدمة المجهود الحربى فى حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر..**

حديث الأرقام: إنجازات

والارقام تشير إلى أن المجمع الذى طرحته الحكومة فى مزاد البيع حقق فى العام المالى **٩٤/٩٥صافى ارباح بلغت قيمتها ١٧٩ مليون جنيه عن حجم مبيعات بقرابة مليار جنيه ،وان حصيلة الصادرات بلغت ١٨٤ مليون دولار**،وهى قابلة للزيادة ببدء انتاج مصنع الدرفلة ،خلال شهور ، بطاقة ٦٠ ألف طن ترتفع إلى ١٢٠ ألف طن قبل عام ٢٠٠٠ ، خصوصا وان اسعار المورفلات(الالومنيوم التام) ترتفع عن أسعار الالومنيوم الخام ونصف المشكل الذى ينتج منه المجمع الآن ١٨٠ الف طن فى العام بقرابة ضعفين إلى ثلاثة اضعاف.

وتشير الارقام ايضا إلى أن تكلفة إنتاج وتجهيز مصنع الدرفلة **قد زادت عن ١ر٢ مليار جنيه تحملتها ميزانية شركة مصر للالومنيوم بالكامل، دون أن يشمل الرقم قيمة الارض وشبكة الكهرباء والخدمات المملوكة للشركة من الاصل.**

والارقام تشير أيضا إلى أن المصنع **بدأ انتاجه عام ٧٦ بطاقة ٢ر٥٤ الف طن ارتفعت فى ٩٤/٩٥ إلى ١٨١ الف طن ،ومستهدف زيادتها خلال السنوات القليلة القادمة إلى ٣٠٠ الف طن.** مع بدء انتاج مصنع الدرفله وعنابر الخلايا المطورة .

وما بين عامى ٨٧/ ٨٨/ و ٩١/ ٩٢ ارتفعت مبيعات المصنع من ٩ر١٦٨ **الف طن إلى ٦ر١٨٩ الف طن ، كما زادت الصادرات من ٩ر٩٥ الف طن إلى ٣ر١٢٣ الف طن عن نفس الفترة.**

صادرات

ومنذ نشأته **لم يحقق مجمع الالومنيوم أى خسائر فى أى عام من الأعوام**، بل حقق دائما أرباحا كما أن إنتاجه لم يعرف الكساد ،حيث لا يزيد المخزون عن احتياجات شهر واحد (تحسبا للطوارئ ،طلبات مفاجئة، مشاكل نقل.. الخ).

وأن حجم صادراته قد تراوح بين ٦٠ : ٧٠ ٪ استأثرت الاسواق الاوربية منها بنسبة ٨٢٪ لحاجاتها الاشد لمنتجات الالومنيوم فى الصناعات المتقدمة **(السفن والطائرات،القطارات ،السيارات.. الخ)**، كما أن المجمع ويعد ٣ سنوات من مراقبة جودة الانتاج يستعد للحصول على شهادة الايزو I.S.O (الجودة الشاملة) وإلى أن مصر للالومنيوم تحتل المركز الأول بين مصانع الشرق الأوسط وافريقيا فى الانتاج المشترك بالنسبة لحجم الانتاج ،والمركز الأول فى تلبية احتياجات السوق المحلى،والذى يدفع حجم طلباته بالشركة إلى المركز الخامس فى ترتيب الصادرات.

وتتميز الشركة عن منافسيها الاقليميين فى كون أن الأخريات جميعا تخضع لإدارة أجنبية ويتم شراء جميع التقنيات من الخارج، فى حين ان **الادارة فى المجمع وطنية بالكامل ويتم تقديم جزء كبير من التقنيات كليا حتى أن نسبة المكون المصرى زادت عن ٤٠٪ فى مصنع الدرفلة.**

إنه الوحيد الذى يخضع لإدارة وطنية بالكامل.

أيضا تشير الارقام إلى ارتفاع متوسط أجر العامل (النقدى والعينى) من ٥٣٩ جنيه عام ٧٦ إلى ٨٦٦٨ جنيها فى عام ٩٤/ ٩٥.

خدمات اجتماعية

وتشير الارقام إلى أن **التكلفة الاستثمارية للخدمات الاجتماعية**،والممولة ذاتيا من مصر للالومنيوم وبالقيمة الدفترية قد بلغت حتى عام ٩٤/ ٩٥ **١ر٩٣ مليون جنيه منها ٢ر٦١ مليون جنيه للمدينة السكنية و ٢ر٧ مليون للمعهد الفنى والمدارس و ٧ر٦ للنادى الرياضى و ٨ر٨ طرق داخلية و ٣ر١ خطوط السكك الحديدية و ٩ر١ طرق**

دخل المزاد

مدحت الزاهد

خارجية و ٥ر. الشبكة الخارجية والمعالجة و ٥ر٣ مليون للمزارع و١ر١ مليون للمستشفى و ٦ر. لدار الحضانة و ٣ر لمكتبة الطفل ونادى الكمبيوتر.

أيضا تشير الأرقام إلى ارتفاع الضرائب والرسوم السلعية التى يتحملها المصنع من ٩ر١ مليون جنيه عام ٧٦ إلى ٨٩٨ر٩ مليون فى عام ٩٥/٩٤ وارتفاع الوفرات لمستخدمى الالومنيوم فى السوق المحلى من ٨ر١ مليون إلى ٩١٣ مليون عن نفس الفترة،وارتفاع القيمة المضافة الصافية من ٩ر٦ مليون عام ٧٦ إلى ٤٥١ر٤ مليون عام ٩٥/٩٤.

شريان للاقتصاد

وتوضح أرقام ميزانيات الشركة أن المجمع قد حقق عائدا للاقتصاد القومى منذ نشأته عام ٧٦ إلى آخر ميزانية بلغ ٧ر٦ مليار جنيه منها ٩٩٩ مليون جنيه (مليار تقريبا) ضرائب ورسوم سلعية، و٢ر مليار وفورات لمستخدمى الالومنيوم و ٥ز٢ قيمة مضافة صافية (أجور، إيجارات، فائض ميزان تجارى.. إلخ).

و١ر٢ مخصصات حتى ٩٥/٦/٣٠.

وفى عام ٩٥/٩٤ دفعت مصر للالومنيوم ١٨٠ مليون جنيه ضرائب وجمارك وسددت فاتورة كهرباء بلغت قيمتها ٢١٥ مليون جنيه ،ورغم التوسعات بناء مصنع الدرفلة الذى زادت استثماراته عن ٢ر١ مليار فإن الشركة ليست مدينة للبنوك بأكثر من ٧١٤ر٥ مليون جنيه ، بينما تحتفظ بودائع نقدية وسندات تبلغ قيمتها ٦٦٣ر٤ مليون جنيه، وبحساب فرق القروض والودائع ، فإن الشركة رغم توسعاتها الهائلة ،ليست مدينة.

نحن إذن أمام صرح صناعى كبير دخل مزاد البيع بـ ٧ر٦ مليار عائد للاقتصاد القومى بينما يتهرب رأس المال الخاص من الضرائب أو تقدم له الاعفاءات منها ،وحتى لو تم خصم قيمة الضرائب والرسوم السلعية فإن العائد (وليس النزيف) لن يقل عن ٧ر٥ مليار جنيه .. هذا فضلا عن حجم الأعمال وفرص العمل التى وفرتها مصر للالومنيوم لشركات المقاولات ،وابناء المنطقة المرتبطين بها، والتى لم يتوقف عملها يوما منذ إنشاء المجمع فى أعمال التشييد والبناء ورصف الطرق وفى مقدمتها المقاولون العرب وسيتلكو وميتالكو.

منتجات

وكل ما سبق من أرقام يرتبط بمنتجات المجمع من «الاسطوانات» و «والمتجانسة» و «الاسلاك» و «البلاطات» و «لفات الشرائح» و «القوالب» و «الكتل» و «السبائك» و «الالواح المدرفلة» والصاج المدرفل والواح الصاج المعرجة وهى منتجات تستخدم لأغراض صناعية عديدة فى الانشاءات المدنية،والاستخدامات المنزلية وكابلات الكهرباء والواح الطباعة والمعلبات الغذائية وأعمال الديكور وصناعات السيارات والقطارات والطائرات والسفن وغيرها.

فظهور مجمع الالومنيوم أدى لتغذية صناعات عديدة فى السوق الوطنى، العام والخاص ، باحتياجاتها من الالومنيوم الخام ونصف المشكل ، كما بدأ بعض المستثمرين مع إنتاج مصنع الدرفلة فى إنشاء صناعات فى مدينة ٦ أكتوبر تعتمد على المدرفلات ، ففكرة الدرفلة تقوم على تحويل الكتلة الخام والبلاطة والتى قد يصل سمكها إلى ٨٠ سم إلى شرائح يقل سمكها عن ٣ ميللى -حسب الطلب- بطريقة يمكن تبسيطها بصنع الفطائر ،أو ماكينة الشعير وما تفقده الكتلة فى السمك تكسبه فى الطول غير أن الدرفة تتم تحت ضغط طاقة عالية لإكساب المعدن «اللدونة» اللازمة للتشكيل ..

بهذا التطور يخرج مجمع الالومنيوم من دائرة المنتج الخام إلى دائرة المنتج التام لينافس السبعة الكبار فى السوق العالمى بمنتجات نهائية يتسع ويتنوع استخدامها فى مجالات الصناعة حتى ألواح الطباعة الرقيقة ، وورق تغليف الغذاء. فالبدرفلة يكتسب الالومنيوم كل صفاته كمعدن العصر بصلابته العالية ومرونته الفائقة..

هذا عن الأرقام والمنتجات والافاق فماذا عن الأصول؟!.

مصانع .. مدارس.. مدن... موانى

شمل اصول المجمع الذى أقيم على ٥ آلاف فدان كانت صحراء .. صفراء على تخوم مدينة نجع حمادى ٥ آلاف فدان عمرتها ارادة البشر بعنابر انتاج الخلايا وعنابر متطورة ومصنع لانتاج شرائح المعلبات،وآخر للاقطاب ،ومصنع فحم باستيراد الفحم الاخضر وتصديره فحم محمص ،وورش إنتاجية لقطع الغيار والصيانة ،وعنبر لاجراء العمرات الجسيمة ومصنعى الدرفلة على الساخن والبارد ومحطات توحيد كهربائى وتنقية غازات ومحطة مياه وموانى وصوامع تخزين فى نجع حمادى وسفاجا والأسكندرية والقاهرة وصنادل نهرية وأوناش وأسطول نقل برى و ٣ مدن سكنية و ٤ فنادق ومصيف للعاملين بسفاجا ومزرعتين وغابة لامتصاص التلوث ومحطتين للحوم الحمراء والبيضاء ومحطتين للالبان ومخبزين ،وسوقين تجاريين ونادى رياضى ومستشفى ومدارس لكل مراحل التعليم، ومعهد فنى بعد الثانوية ،ومركز إعداد مهنى، وسنترال ومكتبة طفل ومعهد كمبيوتر فضلا عن مبانى الادارات.

هذه أهم أصول مصر للالومنيوم ، والتى تبلغ قيمتها الدفترية ٥ر٣ مليار جنيه فقط، وتزيد فى تقديرات الخبراء على رقم الـ ١٠ مليار..

ولكن يبقى بعد حديث الارقام والأصول انها ليست ارقام أو أصول ومصنع أو مجمع صناعى- بل مجتمع عمرانى ظهر فى رقعة من الصحراء ،جنوب الصعيد، بعيدا عن الوادى فماذا عن المجتمع.

توربينات السد

فى البدء كان الموقع صحراء لا يسكنها غير المطاريد وقطاع الطرق،وفى البدء كانت الكلمة ،وكانت الكلمة التنمية،وكانت إحدى الفرص المتاحة فى الجنوب بعد اكتمال بناء السد- اثر معركة من معارك الارادة استهدفت مواجهة سنوات جفاف النهر وتحويل قطعة من الصحراء إلى مساحات خضراء..

بعيدا عن هذه الصحراء بمسافة ٣٢٦ كم شهد عبد الناصر وخروشوف الاحتفال باستكمال المراحل النهائية لبناء السد العالى،وبدأت التوربينات تدور ،وتفجر طاقة كهربائية تساوى ١٠ مليار كيلو- واط- سنويا،وهى طاقة كانت مهدرة لصعوبة نقلها فى غياب شبكة موحدة ولضعف الاستخدامات المحتملة.

من هنا بدأ التفكير فى إنشاء مجمع الالومنيوم وصناعة الالومنيوم هى باختصار طاقة معلبة فاحد اهداف المصنع كان استخدام الكهرباء الزائدة عن الحاجة فى اغراض التوسع الصناعى،والمجمع يستهلك قرابة ثلث طاقة السد.

قطع

يبدو أنه من الضرورى هنا القيام بعملية قطع بقفزة من البدء إلى الخاتمة نعود بعدها للبدايات فانصار الخصخصة يروجون اليوم فرية تقول إن المجمع سرق كهربة السد، او حصل عليها بتراب الفلوس وان ارباحه بالتالى زائفة..

طبعا يتجاهل انصار هذه الفرية ان الطاقة التى ولدها السد، كانت فى غياب الشبكة الموحدة مهدرة ،وان المجمع من هذه الزاوية كان أكبر مستهلك ومرشد للطاقة..

ولكنهم يتجاهلون ايضا ان المجمع قد حصل على الكهرباء ارتفعت من ٢ر٥ مليم فى ك. و .س (كيلو واط / ساعة) عام ٧٦ إلى ٦٨ مليم عام ٩٥/٩٤ بزيادة أكثر من ٢٧٠٠ ٪ ،ويتجاهلون ايضا ان مجمع الالومنيوم **يحصل على الكهرباء باسعار اعلى من كل مثيلاته فى دول العالم عدا الدول الاوروبية** التى تحصل على النفط من الطاقة والمحطات النووية التى ترتفع تكلفتها عن الطاقة الهيدروليكية من مصدر مائى لا يستهلك خامات، فبينما بلغت اسعار الطاقة مقومة بوحدة ميلز / كيلو واط (عام ٩٥) ٩ر١٩ فى أمريكا و٢ر٨ فى كندا و ٢ر١٥ فى أمريكا اللاتينية و ٥ر١٧ فى افريقيا و ٩ر١٦ فى دول الشرق الأوسط وصلت فى مصر إلى ١ر٢٠ ولم تزد عنها غير الدول الاوروبية بمتوسط ٥ر٢٢ ميلز/ ك. و. ط).

أكثر من هذا فإن مجمع الالومنيوم اقترح انشاء محطة توليد خاصة به بشرط ربطها بالشبكة الموحدة- لأسباب فنية- ولكن وزارة الكهرباء لم ترد حتى الآن.

تكنولوجيا وعمران

المهم ، انه تم اختيار موقع فى الصحراء كان يسمى«الهو» بعيدا عن الوادى ،ولا يبعد كثيرا عن السد العالى،وعن ميناء سفاجا (٢٣٠كم) لانشاء المجمع بهدف تحقيق نقله عمرانية وحضارية فى المنطقة ومحيطها ،حيث يعمل فى المجمع قرابة **١١ الف عامل**، وهى من النسب المرتفعة فى الصناعة المصرية ، فضلا عن الالاف الذين ارتبطوا باعمال شركات المقاولات ،أو الذين استفادوا من المظلة الاجتماعية للخدمات التى وفرها المجمع فى المحيط.

بالتدريج ،وبعد انقطاع او ركود فى اعمال الانشاء منذ اتخاذ قرار المجمع ،بسبب حرب ٦٧ وحروب الاستنزاف ،ظهر المجمع للوجود عام ٧٦ ولم يعد قاصرا على العنابر المشرة التى تضم ٤٦٠ خلية انتاج حيث جرت التوسعات: مصنع الاقطاب، مصنع المعلبات، الفحم، ورش قطع الغيار والعمرات والصيانة، مصنع الدرفلهة.

وكانت الحركة تتم فى كل اتجاه : انشاء مدن سكنية ،تمهيد طرق، مد خطوط سكك حديدية، انشاء مدارس ،معاهد، محطات توليد كهربائى وتنقية غازات، غابة لامتصاص التلوث، نادى للنشاط الرياضى والاجتماعى ، مستشفى، مزارع ، اسواق تجارية، محطة تنقية لمياه الشرب، حدائق .. باختصار سارت حركة العمران فى كل إتجاه وشدت لها جزءا من نشاط شركات أخرى.

كما بدأت منتجات الالومنيوم فى تغذية الصناعات المصرية،ومن خلال العمل الدؤوب المتواصل الذى تحمل عبئه آلاف العاملين وفى مقدمتهم د.**مهندس يوسف اسماعيل مؤسس المجمع ومهندس سليمان رضا وزير الصناعة الحالى،والذى تولى قيادة الفريق كرئيس لمجلس الادارة من عام ٨٢ : ٩٥ فى مرحلة التوسع والازدهار.**

دعم اجتماعى من المصنع للمحيط

تحولت رقعة الصحراء، إلى عمران تجاوز اثره الخمسة آلاف فدان حيث فتح المعهد الفنى ابوابه لابناء المحافظة والصعيد وربطت دراسات المعهد ،الذى مولته الشركة بين فروع التخصص وصناعة الالومنيوم والتدريب فى العنابر والورش،وجرى تعيين خريجين حتى دفعة ٩٣ فى اقسام المصانع ، بينما يشهد اساتذة الهندسة لطلاب المعهد الذين يستكملون الدراسة فى الجامعات بالتفوق والنبوغ ،فتحت المدارس والنادى ابوابها لابناء قنا ، حتى مدرسة التربية الفكرية للمعوقين ،والتى مولتها الشركة ، لم تقتصر على أبناء العاملين ،وحتى ان الشركة ترسل اتوبيساتها لنقل الاطفال المعوقين من القرى والنجوع إلى المدرسة..

وبالامكانيات الذاتية وفر المجمع للعاملين فيه مزايا مهمة سكن رخيص نظيف رعاية صحية مجانية .. اجور معقولة .. نشاط رياضي واجتماعى .. مصيف باشتراك بسيط.. وسائل انتقال كافية للعاملين فى القرى .. مكتبة اطفال ومعهد كمبيوتر وجارى الان انشاء محطة لتنقية مياة الشرب لارتفاع المجمع عن منسوب النيل فلم يستهلك منه قطرة واحدة..

باختصار **تحملت الشركة عن وزارات التعليم والثقافة والصحة وجهاز الرياضة والشباب ومحافظة قنا وغيرها بعض الاعباء ومارست فى المحيط دورا اجتماعيا لبناء المجتمع، حتى ان اشهر قطاع الطرق فى صحراء الهو تحولوا إلى خفر مشهود لهم بحسن السير والسلوك.**

وخلال عملية البناء نمت كوادر فنية وطنية استطاعت ان تحقق كل انجازات التوسع الصناعى اللاحق ،وان تجرى عمليات تطوير شملت زيادة العمر الافتراضى للخلايا- فى التصميم الروسى- من ٤٢ شهر إلى ٥٦ ثم ٨٠ شهراً وإنشاء ٤ عنابر مطورة لتقليل استهلاك الطاقتو نسبة التلوث باستخدام طريقة «الانود سابق التحميص» الذى يرفع الانتاجية بنفس الطاقة بقرابة الثلث ،واكبه تطوير فى محطة تنقية الغازات وادخلت طريقة التحكم الآلى لتخفيض اضافى فى استهلاك الطاقة من ١٦ ألف ك. و .س لانتاج طن الالومنيوم إلى ١٤ الف فقط.

وبالاعتماد على الخبرة الفرنسية تم إنشاء مصنع الدرفله الذى وسع من نظام استخدام الحساب الآلى ،حيث يعمل مصنع الدرفله بنظام الأكمنة الشاملة،ويجرى التشغيل- فى كل المراحل بالكمبيوتر ،وتراقب الانتاج كاميرات فيديو داخل الخطوط ،وتبث على الشاشات مرحلة المنتج للمهندسين والعمال الفنيين ،فى كل مراحلها ويتولى الادارة مهندسون مصريون اكفاء قاموا بكل أعمال التصميم والتركيب،كى يتولى اعمال التشييد شركات المقاولات المصرية.

أقام المجمع بانشاء مركز بحوث متطور بالتعاون مع الجامعات المصرية،ونظم المراكز عدة ندوات شاركت فيها جامعة جنوب الوادى بكليات الهندسة والعلوم وقسم اجتماع بكلية الاداب ، كما شارك فيها نخبة من اساتذة وخبراء الاقتصاد والصناعة فخلق المجمع تفاعلا حيا متصلا مع البيئة المحيطة وكل المجتمع ،وكان من الطبيعى أن تكون إنتاجية

العامل من أعلى المعدلات فى الصناعة المصرية وان يتداول العاملون اوراقا «مثل استراتيجية للتطوير حتى عام ٢٠٠٤» – خلال عشر سنوات– من اعداد الوثيقة عام ١٩٩٤ – تناقش بصراحة الايجابيات والسلبيات والتحديات وتدعو العاملين لقفزة جديدة..

ضد العقل والمنطق والتاريخ

باختصار فان مجمع الألومنيوم كما سبق القول ليس ارقاما يمكن عدها ،وان كانت الارقام تشهد له ،ولكنه رسالة ومجتمع وهى امور تزن ولا تعد..

ومن المفارقات ان الحكومة تطرحه للبيع وقد كان ولا يزال رافدا لتدعيم الاقتصاد وليس شريانا ينزف منه..

ومن المفارقات انها تطرحه للبيع وهو مجتمع وليس مصنعاً ومن المفارقات انها دخلت به المزاد ودون ان ينطبق عليه الادعاء باستخدام حصيلة المبيعات فى «الفرصة البديلة» فالأمر لا تبنى سدا عاليا ومجمعا للالومنيوم كل يوم..

ومن المفارقات انها دخلت به المزاد وهى ترفع شعارات تشجيع الصادرات مع ان الالومنيوم يشارك فى المراكز الاولى فى الصادرات الصناعية وهو فى سبيله الي قفزة بتسويق المدرفلات.

ومن المفارقات انها تدخل به المزاد وأصوله لا تقوى عليها رأسمالية المضاربة،التى تحقق عوائد أعلى بكثير– بحساب الأرقام، لا القيمة المضافة ،من أعمال المضاربة وتجارة الفساد – بينما يتلمظ على المجمع مافيا السبعة الكبار فى سوق الالومنيوم.

ومن المفارقات انها تدخل به المزاد وهى ترفع شعار تشجيع القطاع الخاص، مع ان المجمع كان رافدا .لقسم من القطاع الخاص الصناعى.

ومن المفارقات أن الحكومة تدخل بالمجمع مزاد البيع وهى تؤكد اهمية البعد الاجتماعى والجهود الذاتية بينما تحمل المجمع عبئا عن عدة وزارات ومحافظة وهو يمارس هذا البعد الغائب.

ومن المفارقات أخيرا ان الحكومة تدخل بالمجمع مزاد البيع وهى تلح على ضرورة تنمية محافظات الصعيد بينما تفرط فيما تحقق بالفعل فى رقعة من صحرائه .. لو وجد عشرات مثله لما عرف الصعيد طريقه للارهاب.

انه ليس مصنعاً للبيع، بل مجتمع وأمل، وحلم!

الرأسمالية تقتل عمال حلوان

فاطمة فرج

يعانى عمال وسكان .حلوان من المرض المزمن والموت البطئ بسبب ٢٠ طناً من الاسمنت يومياً تنفثها مداخن مصانع القومية وبورتلاند وطره .وفى ضوء هذه الحقيقة فمن غير المستغرب أن تتنابك وانت فى طريقك إلي كفر العلو–وهى منطقة عشوائية خلف مصنع بورتلاند– حاله من ضيق التنفس وعدم التصديق وانت تنظر إلى المداخن «الشامخة» للمصنع وهى تنفس عن «هبو» رمادى اللون ينتشر فى الجو ويكسو كل شئ . ثم تصل إلى ترعة ممتلئة بالقمامة وتعبر كوبرى صغيراً لتدخل إلى الكفر.

وقد ظهر كفر العلو على خريطة العشوائيات فى مصر فى أوائل الستينات وكانت مثل غيرها من المناطق المماثلة تعبر عن توسع صناعى خارج النطاق العمرانى وعدم توفير سكن مناسب للعمال. ومساحة الكفر ٢٥٠ فداناً كانت فى الاصل اراضى زراعية ويقطن بها ٥٢٠٠٠ نسمة تقريبا بكثافة ٢١٠ شخص / كم٢ .. ولا تختلف كفر العلو ظاهرياً عن الكثير من العشوائيات فى مصر ، فهى تتسم بنقص حاد فى الخدمات الرئيسية مثل الصرف الصحى و المياه والتعليم ويعيش سكانها فى بيوت صغيرة من طابق أو اثنين وتزدحم طرقها الضيقة ،المرجاء بالقمامة.

وكغيرهم من سكان الاحياء العشوائية يعيش سكان كفر العلو حالة من السخط كما يعبر عنها محمود احد ساكنى الكفر: **«العيشة زفت –مفيش غير شارعين فيهم مجارى وده علشان الانتخابات ومفيش صناديق للزبالة ولما رحنا الحى قال لنا «الميزانية لا تسمح»!.**

أما ما يميز الكفر فهو هذا التراب الابيض والرائحة النفاذة للاسمنت طوال الليل والنهار الذى يسببه فاقد من الاسمنت يعادل ٠.٥٪ من طاقة الانتاج للافران . ويبلغ **تراب الاسمنت ٥٠٠٠ ميكروجرام/م٣ مع العلم أن الحد الاقصى المسموح به دولياً من ٢٥٠– ٥٠٠ ميكروجرام/م٣.**

وأوضحت الكثير من الابحاث التى قامت بها مراكز البحوث ومستشفى عين شمس والمعونة الامريكية الاضرار الصحية الجسيمة لهذا التراب الابيض الذى يستنشقه اهالى منطقة حلوان باستمرار ومنها **الربو الشعبى وتلف الرئتين الذى يعانى منه ٥٠٪ من عمال المصانع،وتحجب الاتربة المعلقة الاشعة البنفسجية التى تحمى الاطفال من الاصابة بمرض الكساح ولين العظام وتبلغ نسبة الاصابة بالتهابات الجلد ٥٩٪ بين العاملين بالمصنع بالاضافة إلى الاورام الخبيثة الناتجة عن مادة الاسبستوس.**ويعلق احد العمال بالمصنع «العيـ عيانه.. العيل الصغير يتولد عنده حساسية فى صدره .. لسه نازل من بطن أمه .. من ايه؟ من نتيجة التلوث».

ولم تكن درجة التلوث فى حلوان دائما بهذا السوء، كما يقول عمر كامل أحد عمال المصنع«احنا جينا هنا علشان أكل العيش وفى الأول كان المصنع بيشتغل بالعجينة وماكنش فى الهبو وبعدين دخلو الطواحن الناشفة». ويشير عم كامل إلى ادخال نوع جديد للمصانع فى أوائل الثمانينات تعمل بالطريقة

الجافة وتزود الانتاج بنسبة كبيرة جدا . ويعلق احد الساكنين فى الكفر «من بعد ما شغلوا النظام ده والثلاث مصانع خانقين المنطقة كلها».

والحل الوحيد للتخلص من الهبو فى المصانع الجديدة هو تركيب فلاتر لتنقية العادم اثناء صعوده فى المداخن .ومنذ عام ١٩٩١ وتتوالى تصريحات المسئولين بهذا الصدد وتم اختيار **شركة اوراسكم** لتركيب وصيانة الفلاتر . وبموجب القانون الجديد تم تكليف شركة اسنبرو -وهى شركة سويسرية عربية لحماية البيئة بمتابعة هذا الموضوع .وبصدد هذه التصريحات والتطورات يقول عم كامل «يا عالم .. قبل كده قالوا ركبوا فلاتر... مشفناش حاجة .. دلوقتى فى شركة موجودة للفلاتر وبيقولوا ركبوا فى اربع مداخن..بس الكلام من الاخر ان المصنع ده حكومة واللى مشغله حكومة واحنا الملعونين اللى فى النص».

ومرة أخرى يعبر عم **كامل** عن جوهر المشكلة **مشكلة الفلاتر انها تستخدم تكنولوجيا متطورة جدا وتركيبها وصيانتها مكلفة جدا لصاحب العمل.. اعلى بكثير من ارواح العمال واسرهم.**

يستبعد الكثير من العمال ان تكون هناك فلاتر من الاصل وإن كانت موجودة فهى لا تستخدم . ويوضح عيد الذى يعمل سائقا فى حلوان «ده أنا ساكن فى العزبة القبلية بعيد عن الكفر والتراب بيوصلنا لحد هناك .. لو كان فى فلتر مكنتيش تشوفى التراب طالع من المدخنة.. بس هنقول ايه الناس هنا اتعودت على كده».

ويؤكد عامل بالمصنع طلب عدم ذكر اسمه ان الفلاتر موجودة ولكن «ولو فى مسئول عنده ضمير كان ممكن يشغل الفلاتر صح .. يعنى مش مهم عنده الانتاج .. لمايحب يزود المهندس الانتاج بالليل يفتحه ع الاخر ويلغى الفلتر خالص ونفاجأ الصبح بتراب».

ويوضح احد الاخصائيين ان **تشغيل الفلاتر يقلل من الانتاج حيث يعوقف المصنع ككل عندما تملئ وحتى يتم تفريغها وايضا بالاضافة إلى تكلفتها العالية** يتسبب أى عطل بالفلتر بتوقيف الانتاج ايضا. وكما نعرف فشعار المرحلة هو زيادة الانتاج ولو كان علي اعناق العمال واسرهم.

ولكن مشكلة الفلاتر لا تقف عند هذا الحد **اين يذهب اصحاب المصانع بالعادم الذى يحجبه . الفلتر عن الجو؟** ويرد عامل المصنع «حاولوا يدخلوه (الهبو) فى الاسفلت .. منفعش .. الطوب.. منفعش.. استخدموه فترة فى أسفلت الطيران ولما لقوا تكلفته عالية بطلوه».وكان الحل هو ان ينقل العادم من الفلاتر إلى الصحراء، بواسطة شحنات حمولتها «طن ويقول سيد ان وظيفة السائق المسئول عن هذه المهمة خطيرة جدا حيث انه يقف تحت الفلتر ويعرض للعادم بكثافة ويقبل البعض هذه الوظيفة لانهم يأخذون ثلاثة اضعاف أجرهم العادى . ويضيف سيد «ولما تحب الادارة تدي جزا لحد يشغلوه على الفلاتر لانها شغلانه تقرف وخطيرة».

وبعد كل هذا فهذه طريقة غير مجدية للتخلص من العادم حيث يؤكد **«خالد زكى»** مدير شركة اسنبرو ان العادم مع الوقت يجد طريقه من الصحراء إلى الجو مرة أخرى.

ويتهم المسئولون ساكنى كفر العلو بخلق المشكلة! ويقولون إن المصانع انشئت فى اماكن نائية وزحف العشوائيات حول المصانع هى المشكلة ونسأل هؤلاء المسئولين **هل هناك «إنتاج دون عمال»** طبعا لا، إذن العامل هو عصب المصنع وفى هذه الحالة اين يسكن هؤلاء العمال؟ .فهم بكل تأكيد غير راضين عن حياتهم في**كفر العلو** كما صرخت زوجة عم كامل من قهرها«احنا عيشتنا صعبة قوى مش عارفين نقعد من التراب والزبالة». ولكن السكن خارج العشوائيات غالي والمواصلات التى سيتكلفها العامل اذا وجد مكاناً أفضل بعيداً عن العمل ستكون أكبر من طاقته. وأكد لى كل العمال الذين تكلمت معهم ان الحكومة وادارة الشركة أو حتى النقابة لم تتحرك فى طريق ايجاد بدائل لهم. إذن اين يذهب هؤلاء العمال الذين بكدهم يزيد الانتاج؟

اما عن النقابات ودورها **فكامل** ليس لديه ما يقوله: حتعمل ايه اهو بناخد وجبه فى اليوم» . اما **محمود** فيقول: «وقت الانتخابات تلاقى اللى يقول كانى ومانى ومحدش النهارده شاف حاجة!».

ويؤكد كل العمال الذى تكلمت معهم ان النقابة مهتمة أكثر باعادة انتخابها عن حل مشاكلهم الجوهرية.

وعلى الرغم من أن المصنع يوفر التأمين الصحى للعمال وعائلاتهم ولكن كما يقول رمضان «يفيد فى ايه التأمين الصحى .. اهى كلها بهدلة وفي الاخر كلنا عيانين يعنى عيانين».

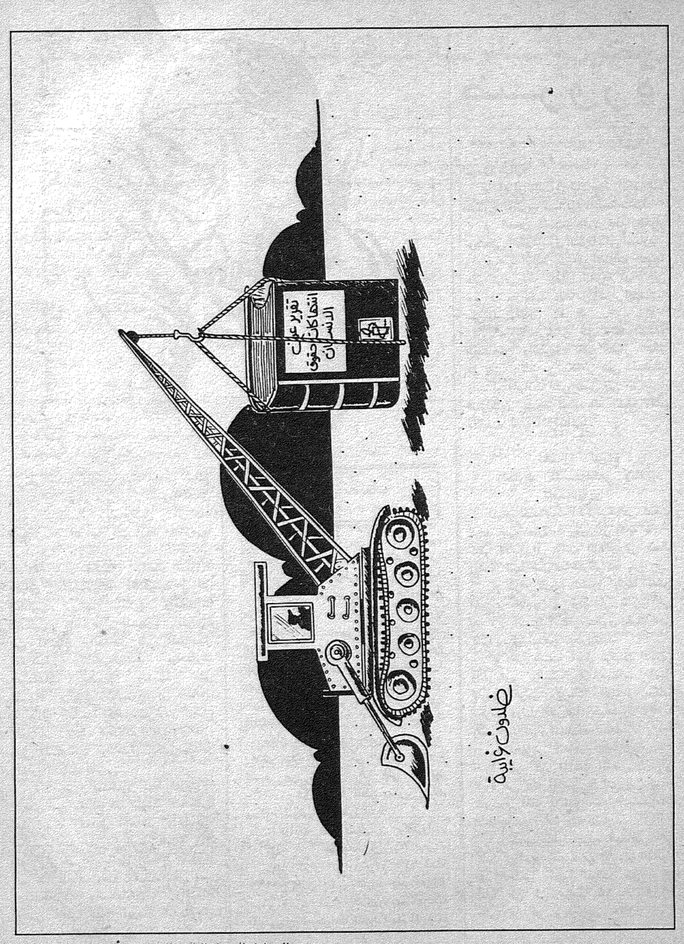
اما فى داخل المصنع لا توفر الادارة للعمال أى طرق للحماية ويضيف **رمضان** «انا كنت بشتغل فى القومية للأسمنت وكانوا يدونا كمامه لكن متعملش حاجة».

من هناك نهاية لعذاب عمال الاسمنت واسرهم.

تقول الحكومة ان مشكلة التلوث البيئى فى حلوان فى طريقها إلى الحل عن طريق **قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤** الذى ينص على الالتزام بالحدود الدولية لتراب الاسمنت ويشرنا **صلاح حافظ** -رئيس جهاز شئون البيئة ان عام ٩٧ سيشهد نهاية المشكلة. ولكن عمال حلوان يقولون أن هذا لن يحدث .ويعكس هذا التضارب فى وجهات النظرجوهر مشكلة التلوث البيئى. فالعرف السائد فى تحليل مشكلة التلوث يدعى ان هذه مشكلة تكنولوجية وتشريعية. اما حياة عمال حلوان انفسهم فتفضح هشاشة هذا المنطق. فالتلوث البيئى مشكلة اجتماعية حيث ان مصالح عمال مصانع الاسمنت تتناقض مع مصالح الرأسمالية المصرية التى هى فى حاجة ملحة للتطور عن طريق زيادة قدرتها التنافسية فى السوق العالمية ويتطلب ذلك تكثيف الاستغلال فى القطاع العام والخاص .وتمثل صناعة الاسمنت فى حلوان مثالاً صارخاً لهذا التناقض حيث لم يصل **التلوث إلى هذا الحد بشكل اعتباطى بل كان نتيجة للتوسع فى تكنولوجيا معينة واستراتيجية انتاجية تستهدف زيادة الربح.**

وبهذا المنطق فتصريحات **د. عاطف عبيد** يوم ٣١ يناير ٩٥ بانه سيتم استثمار ١٠٣٩ بليون جنيه فى مصانع الاسمنت(من ضمنها طره) لزيادة الانتاج بـ٥٠٪ أى إلى ٢٦ مليون طن على عام ٢٠٠٠ لا تبشر بنهاية للمشكلة البيئية الناتجة عن هذه الصناعة.

ومن الواضح بعد هذه الجولة فى كفر العلو مع عمال **بورتلاند** ان الحل لا يأتى عن طريق قانون ينفذه مسئولون جالسون فى مكاتبهم الفخمة فى القاهرة همهم الاول دائما زيادة الانتاجية والربح ولكن يأتى من هؤلاء العمال الذين يعيشون المأساة يومياً حيث أن هؤلاء العمال هم وحدهم الذين ليست لديهم اية مصلحة فى زيادة الانتاج على حساب حياتهم وحياة أولادهم.


تقرير عن
انتهاكات حقوق
الإنسان
خلدون غرايبة

الاحتكار يحكم قبضته على مصر (٢)



في العدد الماضي قدمنا عرضا لواقع الهيمنة والاحتكار في السوق المصرية بشكل عام وبالنسبة للمحاصيل الزراعية ومستلزمات انتاجها على وجه الخصوص، موضحين -بالارقام الرسمية والمعلومات الموثقة- كيف تمكنت مافيا السوق- بفضل السياسات الحكومية- من تكديس ثرواتها بالملايين والمليارات، مقابل تدميرها للسيولة الواجبة في الانتاج والتعامل في المحاصيل الغذائية والاستراتيجية، واهدارها لصناعات مصرية رئيسية مثل السماد والغزل والنسيج، بكل ما أدى إليه ذلك -بطبيعة الحال- من تردى أوضاع الفلاحين، وتزايد معدلات التضخم والغلاء على المستهلكين، والاضرار الكبير بالدخل العام والاقتصاد القومي.

وسنعرض- استكمالا لهذا الموضوع- لبعض صور ونتائج هذه الهيمنة الاحتكارية على حركة التعامل -الداخلي والخارجي- بالنسبة لعدد آخر من السلع الهامة، ثم نحاول أن نقدم الاجابة على التساؤل الضروري في هذا المجال، وهو: «كيف ننقذ مصر -منتجين ومستهلكين واقتصاد وطني -من هذه الهجمة المدمرة»؟.

انهيار سوق الاسمنت

عريان نصيف

وفقا للسياسات الحكومية التي تحتفي بالوكلاء التجاريين على حساب الصناعة والمستهلكين، فقد أصبح عدد محدود من هؤلاء الوكلاء مسيطرين على سوق الاسمنت. فبناء على الأخذ بنظام «ربط الوكلاء التجاريين بالمصانع مباشرة»، أصبح كل منهم يحصل ليس فقط على حصته المقررة وهي ٣٦٠ طنا، بل على ما يقرب من ألف طن بوسائل التلاعب والاهمال في الرقابة والمتابعة.

وكان من المنطقي- على ضوء ذلك- تحكم هؤلاء الوكلاء في السوق، ورفعهم **للسعر من ١٦٤- ١٨٠ إلى ما بين ٢٣٠- ٢٤٠ جنيها للطن**، مهدرين بذلك مصالح المستهلكين وحقوق التجار.

الحوادث للمواطنين والثروات للمحتكرين

وفقا للقرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١- الذي ألغى اشتراط وجود مراكز صيانة في مصر للأجهزة الكهربائية المستوردة- تعرض هذا المجال الهام للأوضاع

ضــــرورة

السلبية التالية:

* إغراق السوق بالاجهزة الكهربائية المستوردة، وضرب مثيلاتها المنتجة محليا.
* العجز المستمر في قطع الغيار، وبالتالي تحكم السوق السوداء في أسعارها.
* تحول الكثير من هذه الادوات -نتيجة عدم توافر قطع الغيار اللازمة لها- إلى «خردة»، بما يحمله ذلك من أضرار اقتصادية على المستهلكين.
* الأخطر من كل ذلك انتشار الصناعة «السرية» لقطع الغيار، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على المستهلك وانتشار الحوادث التي تصل إلى حد الموت للمواطنين، نتيجة فساد هذه القطع وعدم مطابقتها للأوصاف المطلوبة.

الخسارة للزراع والتلوث للمستهلكين والملايين للمستوردين

نتيجة للسياسات الحكومية التي فتحت الباب على مصراعيه-ودون أي رقابة جادة- لمافيا الاستيراد، كانت النتائج في مجال **زراعة البطاطس** هذا الموسم كما يلي:

* شراء الزراع لتقاوي رديئة (مثل الديزيه والأجوريا)، وبأسعار تقترب من ٣٠٠٪ بالنسبة لأسعار التقاوي الجيدة التي كانوا يستلمونها من التعاونيات.
* دخول أسمدة (مثل مركبات الادرين والفوسفور والسليكرون)، ومبيدات (مثل كلوريد الزئبق وفوسفيد الزنك)، وكلها محرمة دوليا لتلويثها للمحصول وللتربة وللمياه وللانسان المستهلك للمحصول.
* **انخفاض انتاجية الفدان من ٧-١٠ طن في الموسم الماضي، إلى ٣-٥ في هذا الموسم**، بما أدى إلى خسارة تقترب- أمام ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج- من ٢٠٠٠ جنيه للفدان.
* ضرب عملية تصدير البطاطس التي كانت لها ميزة نسبية في الأسواق العالمية. **فقد انخفض حجم الصادر من ٤٥٠ ألف طن في موسم ٩٤ / ١٩٩٥ إلى ما لن يزيد عن ١٥٠- ٢٠٠**

حضور الـــدولـــة لمـواجهــة مـافيــا الاحتــكار

ألف طن هذا العام.

* بالنسبة لجماهير المستهلكين لهذا المحصول الغذائى المهم ، فالنتيجة الطبيعية -بالاضافة إلى التلوث- ارتفاع السعر بنسبة كبيرة.

مواجهة الاحتكار قضية وطنية وشعبية

وفقا لادراكنا -وليس تسليمنا -لواقع السياسات الاقتصادية المصرية فى هذه المرحلة، فاننا نرى أن مجابهة ظاهرة الاحتكار للعديد من السلع الرئيسية المهمة، يستلزم التحرك العملى والجاد على أربعة محاور:

القانون- التعاون- دور الدولة- الرقابة الشعبية.

د. جويلى وقانون منع الاحتكار

فى حديث بمجلة المصور -فى فبراير من هذا العام- سئل د.أحمد الجويلى وزير التموين :«فى اعتقادك ،ما هى أكثر القرارات أهمية وخطورة ،التى يمكن أن تصدر عن الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء »؟.

وكانت اجابته «الأهم ،هو الموافقة على **قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار**».

ولقد كان صدور قانون منع الاحتكار يحتل مرتبة رئيسية فى اهتمامات د. جويلى منذ توليه لوزارة التموين ،فى مواجهة ما ادركه -بحكم مسئوليته- من تفشى الظاهرة الاحتكارية فى التعامل فى السلع وخاصة الاستراتيجية والغذائية منها.

من هنا كان اعداده لمشروع قانون «حماية المنافسة ومنع الاحتكار» منذ أكثر من عامين واصراره الدؤوب على صدوره.





وبالاطلاع على مشروع القانون ، يتبين انه يدور على ثلاثة محاور اساسية.

أولا- التجريم لكافة صور الاحتكار ووسائله المختلفة:

* ابرام أى عقد أو اتفاق مكتوب أو شفهى ،أو قيام اتحاد ،بهدف احتكار استيراد أو انتاج أو توريد أو بيع أو شراء ،أية سلعة أو مادة تدخل فى انتاجها أو تصنيعها، بقصد حجبها عن التداول أو الحد من انتاجها أو توزيعها أو عرضها أو التلاعب فى أسعارها ، سواء كانت الاطراف وطنية أو أجنبية أو مشتركة.

* قصر توزيع انتاج المصانع على أشخاص أو فئات محددة أو فى أماكن معينة بما يؤدى إلى حدوث احتكارات ، أو احتكارات فى التوزيع، أو زيادات مخفضة للأسعار.

* شراء التجار لأسهم شركات تباشر نفس نشاطهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

* خروج اتحادات أو جمعيات أو روابط المستوردين أو التجار عن أهدافها المحددة، أو الاتفاق على التلاعب بالاسعار.

ثانيا- قيام جهاز للرقابة:

بنص مشروع القانون على تشكيل جهاز للرقابة يتبع وزارة التموين ، له سلطات الضبط القضائى والرقابة والتفتيش ، على الاخلال بقواعد هذا القانون .

ثالثا- العقوبات للمخالفين:

* وجوبيا : ١- الحبس من ثلاثة شهور حتى سنتين.

٢- الغرامة من ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف جنيه ،أو ما يعادل ضعف الكسب غير المشروع الذى تحقق نتيجة الاحتكار ، أيهما أكبر.

٣- مصادرة السلع محل الاحتكار والغاء الاتفاقات المخالفة.

* جوازيا : الشطب من سجلات التجار أو المستوردين أو الوكلاء والوسطاء التجاريين.

واذا كان هذا المشروع - لظروف عديدة- قد تأخر صدوره كقانون، فربما كان فى هذا التأخير فائدة. فلقد أعلن د. جويلى -فى الشهر الماضى- أنه سيضاف إلى المشروع- قبل عرضه على مجلس الشعب -مادة جديدة تقرر مبدأ **«حق المواطنين فى التعويض عن عدم توافر الخدمات التى من المفروض أن تقدمها لهم الوزارات والجهات الرسمية المختصة».**

ومع ادراكنا لواقع الأمور ، فاننا بالاضافة إلى تقديرنا للدكتور جويلى ، نؤكد موافقتنا على هذا المشروع- بنص صيغته التى عرضناها-آملين من الله موافقة مجلس الوزراء عليه،وأن يحظى بالتأييد والاقرار من مجلس الشعب.

الحركة التعاونية الزراعية تصرخ وتناشد

وقد أصدر الاجتماع الاخير لمجلس ادارة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى- الذى عقد الشهر الماضى برئاسة السيد محمد ادريس- نداء إلى كل المعنيين بالفلاحين والزراع؛ فيناشدهم فيه العمل على« تمكين التعاونيات الزراعية من أداء دورها فى تسويق المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن والارز ،توزيع الاسمدة على الفلاحين».

ففى الوقت الذى ينص فيه الدستور المصرى على اعتبار الحركة التعاونية -وخاصة الزراعية -ركيزة اساسية للمجتمع يجب دعمها وتطويرها .

وبالرغم من تأكيد مجلس الشورى على

الاحتكار يحكم قبضته على مصر

الدول الرأسمالية فى العالم تفسح المجال للتعاون الزراعى

وفى مصر الحركة التعاونية تصرخ وتناشد!!

أن «القبول بالتعاونيات كأفضل صور التنظيم الشعبى- غير الحكومى- للزراعة المصرية، يتطلب تبنى الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات، بما يسهم فى فاعلية دورها فى تنظيم الزراعة المصرية».

وبينما توسع الدول الرأسمالية الكبرى -كاليابان- من دور التعاون الزراعى بدعم التعاونيات بما يمكنها من الانتاج-وليس التعامل فقط- بالنسبة للسلع الغذائية ومستلزمات انتاجها.

فإن المسئولين فى مصر يتعاملون مع الحركة التعاونية الزراعية، إن لم يكن بالعمل على تصفيتها مباشرة،فعلى الأقل بالتجاهل التام لدورها الزراعى والاجتماعى وكمجرد أمثلة تؤكد ذلك الواقع:

* المذكرة المقدمة من القطاع التعاونى إلى وزارة الزراعة رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٩٤،والتى حددت بوضوح :«أن الحكومة لم تنفذ أى مطلب للقطاع التعاونى بالنسبة لخطة ٩٣ / ١٩٩٤ ،مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ما تضمنته هذه الخطة».

* إبعاد الحركة التعاونية الزراعية- رغم استعداداتها ماليا وإداريا وبحثيا- عن جميع مراحل عملية تسويق القطن لموسم ١٩٩٥/٩٤.

* صدور قرار مجلس الاسمدة -التابع لوزارة قطاع الاعمال- فى ٢٠ديسمبر عام ١٩٩٤، بوقف تسليم أى كميات من الاسمدة للتعاونيات الزراعية لتتولى توزيعها على الفلاحين بالأسعار المعقولة وفى التوقيتات المناسبة.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف ،تنامى أزمة الاسمدة ،والخسارة الكبيرة للفلاحين وللاقتصاد القومى فى مجال تسويق القطن، بالاضافة إلى حالة التدهور العام فى الواقع الزراعى / الفلاحى.

* ومن هنا ، وخاصة مع اقتراب العملية الانتخابية للتعاونيات الزراعية هذا العام، فإنه يجب -فى مواجهة الظاهرة الاحتكارية من ناحية وحماية الانتاج الزراعى من ناحية أخرى- دعم الحركة التعاونية الزراعية، كما يلى:

* التعامل معها كقطاع عام رئيسى فى المجتمع وخاصة بالنسبة لدورها فى التعامل فى المحاصيل الزراعية ومستلزمات انتاجها.

* قيام بنك خاص للتعاون الزراعى،من مدخرات التعاونيين وتطبيقاً لقانون التعاون.

* العمل على أن تكون الجمعية التعاونية بالقرية وحدة اقتصادية متكاملة قادرة على توفير مستلزمات الانتاج للفلاحين بالأسعار الملائمة وفى المواقيت الصحيحة،وتسويق الحاصلات الزراعية لحماية المنتجين من سيطرة المحتكرين والسماسرة.

«حضور» الدولة ضرورى حتى مع التوجه الرأسمالى.

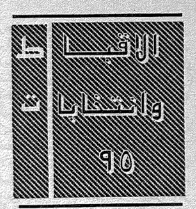
أن يكون للدولة «حضور» بالنسبة لسوقها المحلى والخارجى ،فتلك قضية محسومة حتى فى كافة المجتمعات الرأسمالية الحقيقية.

أما أن يترك الأمر- بكامله - لحركة السوق ، فتلك هى الرؤية المصرية الرسمية لمفهوم «الرسملة» ،والتى **لا يمكن أن ينتج عنها- كما سبق- سوى هيمنة مافيا القوى الاحتكارية - من مليونيرات الانفتاح والسمسرة-بما يضر ليس فقط بمصالح المنتجين والمستهلكين ،بل بالدولة نفسها**،حيث ستصبح -وفقا لهذه السياسات فى وضع لا يمكنها من اتخاذ أى قرار -اقتصادى- أو نفاذه - فالأمر لم يعد فى يدها.

وبالتالى فمن الضرورى ولمصلحة كافة الاطراف ،استمرار دور الدولة الواضح والمقنن بالنسبة للانتاج،والسوق المحلى،والاستيراد والتصدير الرقابة الشعبية.

إن مواجهة استحواذ مافيا الاحتكار على أهم السلع الاستراتيجية والغذائية،هى بطبيعتها قضية شعبية، يجب أن تستند إلى حركة جماهيرية قادرة على التصدى لهذه الظاهرة المخربة لمصالح المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطنى، مما يفرض على كافة المؤسسات المدنية بالمجتمع- من أحزاب وجمعيات وجامعات وحركات نقابية وأجهزة اعلامية- القيام بدورها الشعبى فى هذا المجال.

ولعل أسلوب تشكيل لجان شعبية حقيقية وجادة -وليست شكلية ومظهرية- لحماية الاقتصاد الوطنى وجماهير المستهلكين، دون أى معوقات ادارية، هو الاسلوب الأمثل لتطبيق ومتابعة قانون منع الاحتكار الذى نأمل الاسراع باصداره ، وخاصة مع اقتراب المخاطر الناجمة عن انضمام مصر لاتفاق جولة أوروجواى المعروف باسم اتفاقية الجات.



مر على الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة ما يقرب من أربعة أشهر ولكن لم تزل آثارها ممتدة وساخنة ومثار جدل لكل المراقبين السياسيين والمشتغلين بالعمل وذلك لما أفرزته من إشكاليات وقضايا . فالديمقراطية «الجنين» ،والتى بدأت مع نظام التعددية الحزبية الثانية فى عام ١٩٧٦ ، التى كان من المفروض أن تنمو وتكبر فى ظل رعاية موضوعية نجدها وقد تعثرت ونظر إلى كل محاولة تبغى التحرك خطوة إلى الأمام على طريق التطور السياسى انما هى محاولة قد تخل بالتوازن والاستقرار.

الارتداد السياسى

مأزق التكامل الوطنى

وربما يكون من المفيد قراءة هذا التعثر فى ضوء التجارب التاريخية للديمقراطية وخاصة النماذج الكلاسيكية الشهيرة : **الانجليزية والفرنسية والأمريكية** ، حيث كانت الديمقراطية ثمرة جهد وكفاح وكانت تعبيرا عن تطور اقتصادى -اجتماعى ، كما كانت تحمل منظومة قيمية متكاملة تضمنت : **المواطنة والمشاركة والانتماء والعقلانية والتعددية** وقبول الآخر ولهذا استطاعت الديمقراطية أن تتطور مع التطور الاقتصادى -الاجتماعى والا ترتد.

ولعل ما عكسته الانتخابات الأخيرة هو ان التطور السياسى فى مصر يشوبه ضعف التراكم التاريخى الأمر الذى يسمح بالارتدادية السياسية أو النكوص عن كل انجاز قد يتحقق عبر التاريخ . ولهذا لم يكن غريبا أن تبرز على سطح الحياة السياسية العصبيات التقليدية وان يكون لها دور مؤثر فى مسار العملية الانتخابية الأمر الذى دفع الدولة نفسها ممثلة فى الحزب الحاكم على توظيف البناء التقليدى، القائم على الروابط والعلاقات والعشائرية والقبلية والطائفية ، انتخابيا . بل سمحت له أن يكون القوة الفاعلة سياسيا. وقد أكد هذا الامر ان التحديث المتحقق هو تحديث شكلى يخفى

سمير مرقس

وراءه بنية اجتماعية ما زالت دون المطلوب .وقد ترتب على ما سبق انه كان من المفروض فى اطار التطور السياسى أن نشاهد نزوعا نحو تحقيق التكامل الوطنى حيث تتأكد أكثر فأكثر المواطنة والمشاركة، ويكون الوطن هو الهدف الأسمى ولكننا نجد بدلا من ذلك «ارتدادا» إلى ما قبل الوطن حيث الطائفة والعشيرة.

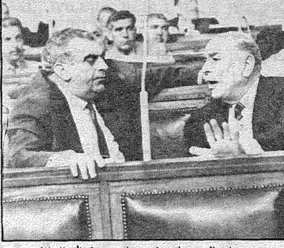
فى هذا السياق يأتى حديثنا عن الاقباط حيث تعكس الانتخابات الأخيرة مأزقا حقيقيا واجه التكامل الوطنى بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية ولم يزل قائما. ويتمثل هذا المأزق فى مظاهر ثلاثة تزامنت مع مراحل

جدول أعمال الأعضاء الاقباط فى الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٩٥

الدورة البرلمانية	المنتخبون من الاقباط	المعينون من الاقباط
٦٤-٦٨	١	٨
٦٩-٧١	٢	٧
٧١-٧٦	٣	٩
٧٦-٧٩	–	٨
٧٩-٨٤	٤	١٠
٨٧-٩٠	٤	٥
٩٠-٩٥	٦	٤
	٢	٦
٩٥	–	٦



سليم العوا



ضياء الدين داود في حوار مع كمال الشاذلي

العملية الانتخابية شكلت فيما بينها ارتدادا سياسيا عن منجزات تتعلق بالتكامل الوطني بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية وذلك كما يلي:

(١) التجاهل الحزبي للأقباط في الترشيح

أوضحت الانتخابات الأخيرة عدم قدرة بعض الاحزاب على ترشيح الاقباط وان ماكينة تكوين الكادر السياسي في هذه الاحزاب قد أصابها العطب بحيث لم تستطع عند الحاجة تفريخ كادر سياسي قبطي . كما أكدت أيضا الانتخابات الاخيرة عدم رغبة البعض الآخر من الاحزاب على ترشيح الاقباط حتى أن الحزب الحاكم الذي قدم ٤٤٤ مرشحا في جميع الدوائر الانتخابية لم يكن من بينهم قبطي واحد . الأمر الأكثر خطورة هو ان عدم ترشيح قبطيا قد جاء- حسب كثير من المحللين السياسيين- (**محمد سيد أحمد**)- في اطار توازن سياسي بسبب استبعاد التيار الديني من الانتخابات. وان صح هذا الامر فانه يعني استمرار النظر إلى الاقباط باعتبارهم جماعة طائفية مستقلة وهي النظرة التي مررها التيار الديني نفسه في مستهل الثمانينات وذلك بقصد«تديين **الحركة السياسية**»أو تحول العمل العام السياسي والاجتماعي إلى عمل ديني / طائفي تصبح بموجبه حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالا للمنافسة لا بين تيارات سياسية متعددة بل بين تيارات دينية وطائفية . لقد كان لكاتب هذه السطور شرف التحذير من هذا الأمر في مقال نشر بجريدة الأهالي

أخطر نتائج الانتخابات استبعاد «خطاب المواطنة» من الساحة القبطية

عشية الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٤ وكان عنوانه«**التعامل مع الاقباط كجماعة انتخابية شرخ للوحدة الوطنية**» وربما يكون الجديد هنا انه قد تم التعامل مع الاقباط باعتبارهم كتلة طائفية/ دينية ورغم ذلك المناخ بالاضافة إلى التجاهل الحزبي فان خوض أكثر من ٤٠ مرشحا من الاقباط للانتخابات كمستقلين انما حاول ان يؤكد الحق في ممارسة «المواطنة» والتأكيد على التكامل الوطني في مصر . ولكن ماذا كانت النتيجة؟ هذا ينقلنا إلي النقطة الثانية.

(٢) التشكيك في أحقية الاقباط في الترشيح

بينما مارس الاقباط حقوقهم السياسية من على أرض المواطنة فانه وأثناء العملية الانتخابية بدأت حركة مضادة تشكك في شرعية ترشيح الاقباط وحق تمثيلهم في البرلمان وذلك من خلال مجموعة من الفتاوى الدينية. وهو الأمر الذي أزعج البعض من المفكرين الاسلاميين فقاموا بنشر مقالات يدحضون فيها هذه الفتاوى (مثل د. **محمد سليم العوا**) لقد تداخل بسبب هذه الفتاوى بل يمكن القول تطابق مفهوما الأغلبية والاقلية بالمعنى السياسي مع مفهومي الأغلبية والأقلية بالمعنى الديني . الأمر الذي يعني أن العملية الانتخابية قد مورست في اطار نظام طائفي وليس نظاما ديمقراطيا . ويمثل الأمر بشكل أو بآخر ارتداداً في تطورنا السياسي.

(٣) التعيين

يأتي التعيين في مجلس الشعب دوما ليعالج قصور الممارسة السياسية في الواقع . ومنذ عام ١٩٦٤ حيث نص الدستور الصادر في هذا العام في المادة ٤٩ على ما يلي: «**لرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء**» والذي عدل في دستور ١٩٧١ إلى المادة ٨٧ حيث نصت «**يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد عن عشرة**».أقول منذ عام ١٩٦٤ والتعيين يأتي لحل مشكلة تمثيل الاقباط رغم ان الدستور لا يلزم بهذا مباشرة ، ولكن يكفي النظر إلى قائمة التعيين منذ عام ١٩٦٤ ،وهو تاريخ بداية الأخذ بمبدأ التعيين وحتى الانتخابات الأخيرة، للتدليل على ان التعيين كما لو كان موجها لحل مشكلة تمثيل الاقباط في البرلمان.

ان التعيين ضمنا يعني التمثيل البرلماني المقنن وهو الأمر الذي دفع بالبعض إلى المناداة بالتمثيل النسبي في البرلمان للاقباط بشكل واضح وصريح . ان كلاً من التعيين والتمثيل النسبي يمثلان ارتدادا سياسيا عن انجازات تحققت في تاريخ التكامل الوطني بين مكونات الجماعة الوطنية والأمر يحتاج إلى تفعيل الحياة السياسية والحزبية لإيجاد المناخ الملائم الذي يتيح التمثيل السياسي من خلال العملية الانتخابية.

وبعد فإن انتخابات ١٩٩٥ قد شكلت نوعا من الارتدادية السياسية» عن منجزات تحققت في مجال التكامل الوطني بين مكونات الجماعة الوطنية. وحسب د.**عبد المنعم سعيد** فان الانتخابات الأخيرة لم تكن خطوة متقدمة في التطور الديمقراطي في مصر إن لم تشكل خطوة للوراء.

في تصوري إن الانتخابات الأخيرة قد اتاحت اللقاء بين أصحاب الخطاب «**الطائفي**» وأصحاب الخطاب «**الأقلوي**» لحل المسألة القبطية واستبعد تماما خطاب «**المواطنة**» .. ولهذا حديث آخر.

ملاحظات نقدية على :

بعض مواقف الأحزاب اليسارية

عشرون عاماً مضت منذ السماح بقيام الأحزاب فى مصر ١٩٧٦ ،ورغم طول تلك المدة، الا أن التجربة الديمقراطية فى مصرلا زالت قاصرة وضعيفة للغاية ويعود ذلك أساسا إلى اصرار النظام الحاكم على أن تظل "التعدديه مقيدة" ليس فقط من خلال فرض قيود شديدة على حرية تكوين الأحزاب، ولكن أيضا عن طريق **منع الأحزاب من الاتصال المباشر بالجماهير وتجريم أى نشاط حزبى خارج مقار الأحزاب** مثل عقد المؤتمرات أو القيام بإضرابات أو المسيرات والتظاهرات السلمية. واذا كان ذلك المناخ غير الديمقراطى يعد السبب الاساسى فى ضعف أحزاب اليسار فان هناك جملة أخرى من العوامل الموضوعية دوليا ومحليا لعبت دوراً لا يمكن انكاره أيضا وإلى جانب ذلك - وهذا هو مايهمنا هنا- توجد أسباب ذاتية لا تقل أهمية مسئولة هى الاخرى عن الوضع الحالى لاحزاب اليسار وعدم احتلا لها للمكانه التي تستحقها على خريطه القوى السياسية المصرية.واذا كان تقديم رؤية نقدية شاملة لقوى واحزاب اليسار يحتاج إلى دراسة عميقة ولايسمح به المجال هنا ،بالاضافة إلي أنه يتطلب جهداً جماعياً فسنحاول فقط تسليط بعض الاضواء السريعة وتسجيل عدد من الملاحظات النقديه .. كما ان الحديث سيقتصر فقط على أحزاب اليسار الرئيسية **حزب التجمع والحزب الناصرى والحزب الشيوعى المصرى** رغم إدراكنا بأن خريطة الحركة اليسارية فى مصر أوسع من ذلك بالتأكيد .

التحالف الاشتراكى

وهم أم حقيقة

إن أول مايلفت الانتباه أنه بالرغم من رفع شعار التحالف الاشتراكى من هذه الأحزاب منذ سنوات عديدة فاننا نجد أنها مازالت عاجزة عن تحقيق مثل هذا التحالف الذى يقوم على أساس الاتفاق على نقاط برنامجيه محددة وحشد قوى هذه الأحزاب فى اشكال تنظيمية راقية للعمل الجبهوى .. والشئ الوحيد الذى نجحت فيه هذه الأحزاب هو تسجيل المواقف و إصدارالبيانات فقط.

وخير دليل على هذا الوضع السلبى ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ،والتى افتقدت فى الكثير من المواقع إلى أدنى أشكال التنسيق ولم تنتبه هذه الأحزاب إلى المخاطر الكبيرة التى تهدد الوطن ، وتكاد تقصف بالهامش الديمقراطى المحدود،وتقضى على المكاسب القليلة المتبقية للفئات والطبقات الكادحة.

ومازال البعض داخل هذه الأحزاب يكتفى بالعمل الفوقى والرهان على السلطة الحاكمة،والبعض الاخر يسعى لمغازلة الجماعات المتسترة بالدين، والبعض الآخر مايزال يعيش اسير أوهام الماضى التى لن تعود،



د. رفعت السعيد

ضياء الدين داود

صلاح عدلى

بينما كل الظروف تتطلب وبسرعة ضرورة العمل المشترك ومواجهة أخطار اليمين السلطوى أوالظلامى المتستر بالدين.

حزب التجمع بين المواقف

المعلنة والممارسات الفعلية

واذا نظرنا إلى الممارسات الحاليه لأحزاب اليسار فاننا نجد أن حزب التجمع وهو يعتبر من أقدم الأحزاب الأن على الساحة السياسية ورغم نجاحه فى التعامل بموضوعية وعقلانية مع الظروف الحالية ومن رؤيته الصحيحة تحذيره المبكر من خطر الارهاب المتستر بالدين سواء أخذ شكلا فكريا أم عنفا مسلحا.. فان الحزب فى الآونة الاخيره بدأ يفقد زمام المبادرة سواء فى علاقته بأحزاب المعارضة ،أو عند معارضته لسياسات النظام الحاكم. ويعود ذلك الى ان الحزب وفى الكثير من المواقف يقف عند حدود اللحظه الراهنة ويهتم أكثر بالتناقضات الثانوية وذلك بالطبع يكون على حساب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية.ولا أحد يمكن أن يقلل

من أهمية الحصول على مكاسب وقتية أو تحقيق إصلاحات مهماكانت محدودة كما إننا لا نختلف على ضرورة رصد التناقضات فى جبهة الخصوم والاستفادة منها خصوصا إذا كانت الظروف غير مواتية .. ولكن الخطورة تتمثل عندما يتوقف الحزب عند حدود ذلك ويكف عن طرح **نفسه وكبديل ديمقراطى تقدمى" مما يضعف الروح النضالية عند أعضائه، ويحصره فى دائرة ردود الافعال ويهدد بفقدانه المصداقية لدى الجماهير.**

وحتى لايكون الكلام لماحا ومجردا سنكتفى بمثلين يوضحان خطوره مثل هذه المواقف فى الفتره الأخيرة.

الموقف الأول هو موقف جريدة الاهالى من الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء الجديد ،والمبالغة الشديدة فى تقدير مواقفه الوطنيه ودفاعه عن القطاع العام والوصول إلى حد القول بأنه يمثل "**يسار الوسط**" ويعلن الجنزورى بعد ذلك بوقت قليل يعلن عن قرارات الخصخصة و بيع عشرات الشركات وتقديم مزيد من التسهيلات لتملك الأجانب الاراضى والعقارات، فيتغير اتجاه الجريدة فى الأسبوع التالى لتهاجم سياسة الوزارة ورئيس الوزراء الجديد بالمقالات والكاريكاتير.

ونحن نتساءل كيف تكتسب الجريدة والحزب المصداقية بهذه المواقف المتناقضة؟.

والموقف الثانى يتعلق بقانون الحسبة والذى وافقت الهيئة البرلمانية لحزب التجمع عليه فى مجلس الشعب على أساس تصور خاطئ بأن دعوى الحسبه جزء من الشريعة الإسلامية وبافتراض أن هذا القانون يمثل خطوة للامام فى هذه المرحلة.

ولكن وبعد وقت قليل اتضح أن هذا القانون يمثل خطوات للخلف لانه «يقنن» دعوى الحسبة "التى كانت فى الأصل محل خلاف فقهى وقانونى كما اتضح أيضا بأنها ليس لها أى أصل ثابت فى الشريعة الاسلامية(القرآن والسنة) بالاضافة إلى أنها اعطت للنيابة العامة بدلا من الأفراد سلاح التكفير الذى يمكن أن يستخدمه النظام فى المستقبل ضد القوى الديمقراطية.

والغريب فى هذا الأمر أن هذا الموقف من تأييد قانون الحسبة يتناقض تماماً مع التاريخ المشرف للحزب ومع رصيده الكبير من المواقف الثابتة ضد أنصار الدولة الدينية وأصحاب فتاوى التكفير وأعداء حرية الفكر والإبداع.

أننا فقط نريد أن يتنبه الحزب إلى هذه المؤشرات حتى يظل محافظا على المصداقية التى اكتسبها فى نضاله المتواصل فى أصعب الظروف طوال عشرين عاما .

الحزب الناصرى/ والموقف السلبى/ من العمل الجبهوى

واذا انتقلنا إلى الحزب الناصرى وممارساته من خلال تجربة الانتخابات الأخيرة ، نجد أن هناك مبالغة شديدة فى تقدير الحزب لقواه الذاتية ، ولايزال هناك تمسك ببعض الشعارات القديمة رغم اختلاف الظروف ..كما كشفت هذه الانتخابات أيضا عن وجود تناقض بين الحزب الناصرى وبعض فصائل اليسار الاخرى فى عدد من الموقع.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة فى الحزب الناصرى تعمل فى اتجاه التقارب- بل والى ماهو أكثر من ذلك- مع جماعات الاسلام السياسى ولعل ابرز مثال على ذلك مشاركة الحزب الناصرى فى " الملتقى القومى الإسلامى " فى بيروت ويؤدى هذا الموقف عمليا إلى مساندة أشد قوى اليمين شراسة وأكثرها معاة للديمقراطية مهما كانت المبررات.

وهذه الممارسات تخلق عمليا فجوة واسعة بين أنصار الحزب الناصرى واعضاء الأحزاب الأخرى مما يولد حالة من فقدان الثقة بين القواعد تحتاج الى جهد كبير من الجميع لاعادة الانسجام وأهمية العمل المشترك بين صفوفها.

الحزب الشيوعى وفقدان الجاذبية الجماهيرية

وبالنسبة للحزب الشيوعى فإن أهم شئ يفتقد إليه الآن هو الوضوح النظرى وعدم تقديم رؤية نقدية متكاملة للنظرية الماركسية وللممارسات العملية .. وحتى الآن لم يعلن الحزب بشكل واضح ماهى الأشياء التى ينبغى التمسك بها فى النظرية وماهى الأشياء التى ينبغى التخلى عنها وما هى التجديدات التى تتطلبها التغيرات العاصفة نتيجة الثورة العلمية وثورة المعلومات والاتصالات،وكذلك نتيجة التطورات الكبيرة التى حدثت على الخريطة الطبقية والسياسية ومنظومة القيم والافكار السائدة فى مصر.

وإذا كان مفهوما ومبررا عدم القيام بأى تعديلات جوهرية فى مؤتمره الثالث كما هو واضح من وثائقه وذلك للحفاظ على الحزب فى ظروف الانهيارات الكبرى التى أصابت العديد من الأحزاب بعد انهيار المعسكر الاشتراكى فانه يكون من قبيل الانتحار السياسى الآن عدم التحلى بالشجاعة الكافية لمناقشة المشاكل التى تواجه الحركة الشيوعية فكريا وسياسياً وتنظيميا.

والملاحظة الثانية تتعلق بضعف العلاقات مع الحركة الجماهيرية وخاصة العمالية والفلاحية وعدم نجاح الحزب حتى الآن فى استحداث وسائل جديدة لجذب الشباب العمالى وطلاب الجامعات والمثقفين أيضاوالملاحظ أن الأساليب القديمة فقدت جاذبيتهاوبريقهاويتطلب الأمر ضرورة البحث بجدية عن وسائل جديدة ،أن الحركة مطالبة بتقديم تبريرمقنع للجماهير بضرورة الحزب الشيوعى وأهميته.

ولعل أبرز وأهم سلبيات الحركة الشيوعية هو انقسامها وتشرذمها على الرغم من أن الظروف الحالية تدفعهادفعا للعمل المشترك بل والي العمل من أجل الوحدة ومما يساعد علي ذلك أن الحركة الشيوعية بمختلف توجهاتها ومعظم فصائلها تتفق علي ضرورة الإصلاح الديمقراطي كمدخل للخروج من الازمة الشاملة التي يعاني منها المجتمع المصرى ،كما أنها تتفق علي أن التعددية والديمقراطية ينبغي النضال من أجلها والحفاظ عليها كأساس للحكم حتي في المجتمع الاشتراكي.. كما ان الغالبية أيضا تتفق علي أننا نمر بمرحلة انتقالية حاليا تتطلب تضافر جمع القوي الوطنية والديمقراطية.

وأخيرا فاننا نلاحظ اقتراب موقف هذه القوي في الموقف من الجماعات المتسترة بالدين باعتبارها تمثل خطرا شديدا علي مستقبل البلاد وعلي تطور المسار الديمقراطى وعلي الوحدة الوطنية وتتفق علي أهمية المواجهة الشاملة لها سياسيا وفكريا.

وأخيرا فان تركيز هذه الملاحظات علي بعض الجوانب السلبيه لايعني أبدا أنه ليست هناك مساهمات ايجابية كبيرة لهذه الأحزاب ،كما انه لايمكن إنكار الدور المهم الذي تقوم به لمواجهة الظروف السلبية العاتية عالميا واقليميا ومحليا.

والغرض من عرض هذه الملاحظات ليس مجرد تسجيل المواقف وإنما الحرص على كشف النواقص والرغبة في إجراء حوار جدى وحقيقي حول أسباب تعثر و ضعف الحركة اليسارية حتي تستطيع تجاوز أزمتها.

هموم .. الوطن.. الوطن.. الانفجار.. الانفجار وانتحار التفاؤل

د. أحمد محمد صالح

(مع الاعتذار للقاصي والداني من الملوك والرؤساء والزعماء العرب المبدعين الذين نجحوا في تنمية وتحديث مجتمعاتهم وحققوا الرفاهية ،والحياة الكريمة لشعوبهم الذين اصبحوا مستعدين للقرن الواحد والعشرين من قبل ان يحل بسنوات عديدة وسبقوا دول الشمال بزمان ، لذلك كان عليهم ان يتفرغوا للابداع القصصي ، لذلك استئذنهم في هذا العنوان المستوحى من ابداعاتهم التي سبقت الزمان والمكان).

وفي محاولتي لضبط مؤشر الراديو بحثا عن اذاعة لندن سمعت مذيعة في صوت العرب الساعة السادسة الا ثلث مساء الجمعة ١٩ يناير في تعليق اخباري تقول: ان الشارع المصرى ينتشر فيه التفاؤل نتيجة تغيير الوزارة ، ثم حركة المحافظين ، ومعنى ان الاعلام الرسمي يقول أن هناك تفاؤل الان فهذا اعتراف منه بحالة التشاؤم واليأس والاحباط التي سادت الشارع المصرى وما زالت تسوده، لأنه لكي يكون هناك تفاؤل لابد أن تكون له مبررات فما هي مبررات التفاؤل ؟ فالوزارة القديمة هي الجديدة، والمشكلة ليست تغيير وزارة، المشكلة تغيير سياسات والإسراع بها لصالح القاعدة العريضة من الناس .وفي البداية كانت هناك بعض المؤشرات التي تبشر بتغيير السياسات وليس الاشخاص منها القرار الأخير لوزير الداخلية بعدم اغلاق الشوارع عند مرور مواكب الوزراء احتراما لحاجات الناس ونتمنى أن يمتد هذا القرار لمنع تمثيلية الاستقبال الشعبي ، اعتراف الدولة اخيرا بحكم القضاء وارجاع ضريبة العاملين في الخارج للممولين ، لقاء رئيس الوزراء مع صحافة المعارضة والصحافة القومية ، مع الأمل أن يكون لقاء دوريا ، التأكيد المستمر في التصريحات الرسمية على أن الاهداف الاقتصادية في المرحلة المقبلة ترتكز على الابعاد الاجتماعية مثل البطالة السكن والاستثمار ، لكن هذه المؤشرات كلها ضاعت مع الاصرار العجيب للحكومة لبيع مصر كلها لمن يريد، فالمؤشرات والمقدمات تؤكد أن مصر كلها معروضة للبيع في مزاد لصالح الاغنياء ،وأصبحت مبررات الانفجار أكثر واقعية من مبررات التفاؤل، حين يصر مسئولو الاسكان على بناء القصور والابراج والقرى السياحية، وحين يستعرض التلفزيون في اعلاناته نماذج الفلل وشقق الاحلام والمنتجعات والمساحات الخضراء، وملاعب الجولف وحمامات السباحة والملاهي والساحل الشمالي الذي سجن البحر كله لصالح الاغنياء، ولم يتبق للفقراء الا الشواطئ الملوثة بكل شئ في بلد يسكن ثلث اهله على الأقل في العشوائيات والمقابر ،وحين يصبح الفساد والارهاب بانواعه جزءاً من الآلية اليومية لحياة المصريين ،وحين تتحول الانشطة الثقافية مثل معرض الكتاب إلى سوق لبيع البلاستيكيات والكرافتات ولعب الاطفال والباعة الجائلين ،وحين تتحول الاحتفالات القومية والوطنية إلى مهرجان لأغاني النفاق في حب مصر، تمجد اوهام واحلام يقظة ،وحين تنتج المنتجات الثقافية المصرية وفقا لمواصفات أهل الخليج، حين تنتشر البلطجة والعنف والغوغائية في سلوكيات الشارع المصرى، ويفقد المصريون القدرة على الوعي بالآخرين وتسود بينهم سلوكيات الزحمة وثقافة العشوائيات وعدم الرحمة ، حين تنتشر الخرافة والدجل والشعوذة باسم الدين بين المتعلمين، ونتشبه في ملابسنا ومظهرنا بسلوكيات الخليج باسم الدين فتطول الدقون وتكثر اغطية الرأس الخليجية على الرؤوس وتنتشر المصاحف في الجيوب وعلى

الحيطان وتقل معانيها فى القلوب والسلوك فتكثر المظالم ، حين تحصل الدولة على ضرائب باسماء مختلفة من المصريين العائدين فى صناديق خشبية، وحين يكون جميع ضيوف وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة هم المغنين والممثلين والراقصين والمطربين والطبالين ويختلط الاعلام بالاعلان عن انجازات الحكومة ، وحين تعتمد برامجنا الترفيهية فى التلفزيون على مواقف الاسفاف و البلطجة والسذاجة والعبط والتفاهة والسوقية والهجمية والغباء وتجعلنا نشعر بالتقزز والقرف من أنفسنا . وحين تسرق عيون الموتى ويموت مئات المصريين نتيجة الاهمال فى المستشفيات والتلوث وامراض التسيب ،وحين تهون يوميا كرامة وحياة المصريين داخل بلادهم وخارجها وتقف الدولة مكتوفة الايدى فلا أمل ،وحين نبحث عن اصحاب الفكر السياسى الذين يمكن أن يلتف حولهم الناس ونحاول أن نفهم (بهدوء) ما يكتبه أصحاب الأعمدة الصحفية الملاكى فى صحفنا القومية تشعر بالريبة وفى احيان كثيرة تشم رائحة النفط فى تلك الأفكار الهادئة ، فلا أمل، حين يصيبك الغثيان اذا توجهت إلى مكاتب الحكومة من بريد وتليفونات وشهر عقارى ومرور وتهان كرامتك هنالك فلا أمل ،حين تختنق المدينة وتموت المواصلات وتغلق الطرق ، فينهار الناس وتهدر ادميتهم لمرور تشريفة مسئول أو موكب ضيف دون مراعاة مصالح الشعب ، فتجعله سجادة تفرش فى طريق الحكام يدوسون عليها تكريما لهم ،وهو الشعب الذى بدونه لا يصبح المسئول مسئولاً ولا الضيف ضيفاً فلا أمل فى أى شئ، حين تكتظ شوارع المدن بالناس فى عز النهار بلا عمل ولا تعليم وتكتظ شوارع القرى بالعاطلين فلا أمل، حين يكون حوالى ٧٥٪ من سكان الحضر و٩٠٪ من سكان الريف فقراء ينتظرون حلول المساء لكى يخرجوا إلى عراء القرى أو خرائب المدن او المساجد لقضاء حاجاتهم فلا أمل، حين تنتشر الثقافة السطحية التى تبثها وسائل الاعلام فى عالم يعتبر الأمية هى الجهل بهجائية الكمبيوتر ،حين يصبح نجوم المجتمع هم اشباه اساتذة الجامعات والباحثين والمثقفين والحشرات الادمية والحشرات الفكرية والمتاجرين بالدين الذين ينشرون السطحيات والمعلومات التى ماتت والفكر المظلم المغلق القائم على البتروفكر والذى يتصف بالرجعية والتخلف ، حين تتحول المشروعات البحثية العلمية والتى تمثل القاعدة الاساسية للتنمية إلى سبوبة للقمة العيش يتصارع عليها علماء مصر ، حين نصدق ما تبثه اجهزة اعلامنا ليل نهار من أننا أعظم شعب واعظم حكومتوكله تمام فهو خداع للنفس لأن بناء النفس أصعب ،حين ننشغل بالمعارك الكلامية والتصنيفية التى يخوضها مفكرونا بين الحين والحين بدلا من قراءة التقارير الدولية عن التنمية فى العالم والتى تصنفنا فى قاع العالم فلا يوجد مبرر للفخار والغناء، وعندما يصر المحافظ القديم الجديد لأكبر مدينة ساحلية على وصفها بانها لؤلؤة ودرة الدرر ، ويصر أهلها على أنها بفضله اصبحت اقذر المدن واقبحها بين مدن البحر المتوسط ولا يتحرك احد فلا أمل ولا مبرر للتفاؤل ،ويصبح علينا جميعا أن نصرخ مع القاص المبدع الوطن... الوطن... الانفجار .. الانفجار .. أين التفاؤل؟!.

أوهام الانطلاقات الكبرى فى العلاقات العربية

تبث لنا وسائل الاعلام الرسمية يوميا عناوين ضخمة تبشر المصريين المطحونين بأن هناك انطلاقة كبرى فى العلاقات مع السعودية وان هناك انطلاقة كبرى فى العلاقات مع الكويت سوف تبدأ الايام المقبلة ونقرأ ونسمع عن حكايات العلاقات الخاصة بيننا وبين الدول العربية لدرجة أن مصطلح الخاصة فقط تميزه فالكل اصبح له معنا علاقات خاصة،ومنذ أن وعيت على ما يدور حولى وأنا أسمع بين فترة وأخرى عن الوحدة العربية والاتحادات الاقليمية العربية والمصالح المشتركة فى وسائل الاعلام ،ونقرأ عن مبادرات ونداءات وزيارات وتليفونات ثم مؤتمرات مصغرة وبعدها موسعة ،ونتابع المغازلات بين الحكومات العربية ،وهنا تسمع هتافات وشعارات القومية العربية والوحدة العربية ،والأخوة والقرابة والنسب والدم الخ تلك القائمة الوجدانية من الانفعالات العاطفية اللحظية ، ثم تحدث مصيبة عربية وما أكثر مصائب العرب ، فينفعل الجميع ويتبادلون الشتائم والاتهامات واللوم وتقطع العلاقات وتقفل السفارات وتطرد الجنسيات العربية الأخرى وبعدها يتكرر سيناريو المصالحة وتنقية الاجواء مرة أخرى، إلى أن تحدث قضية أخرى، وهكذا يدور العرب فى حلقات مفرغة ،رغم أن العصر الذى نعيش فيه لا يتحمل أعمال المراهقة السياسية فى العلاقات بين الدول ،وتحاول أن تسود فيه مفاهيم مثل الشرق أوسطية والعلاقات الكونية.واتذكر منذ فترة حضرت ندوة علمية عن التكامل الاقتصادى العربى فى الزراعة باحدى الدول العربية ،وأثيرت فيها أفكار تنفيذية للتكامل الاقتصادى الزراعى ، وتكلم الجميع كلاماً جمياً نسمعه منذ سنوات طويلة،وهمس صاحبى بجوارى وهو استاذ فاضل من نفس البلد، سائلا هل تصدق ذلك؟ فالتزمت الصمت مجاملة له، ثم استرسل قائلا: أن العربى حين يساعد أخاه يسجل تلك المساعدات بالصوت والصورة فى سجلات حتى يفضح اخاه حين تقطع العلاقات(وهو ما يحدث فى كل أزمة عربية)) ،والعربى لا يشترك فى تجارة أو مشروع اقتصادى الا مع



الغريب حتى يضمن حقه ،وعكست المقولة تركيبة ثقافية تخلط بين الحقوق والواجبات تحت تأثير القرابة ،تركيبة ثقافية عاطفية السلوك غير موضوعية ،والدلائل الكثيرة والتى تحدث يوميا تؤكد على أن العرب يفضلون ربط مصالح اقتصادهم وأمنهم مع الغريب ،لدرجة الشك فى أن الدين واللغة والثقافة الواحدة اصبحت عوامل مجمعة للعرب. اعتقد أنه حان وقت النضج السياسى فى العلاقات العربية ، حتى لا نصل الى مرحلة تدخل فيها اسرائيل فى تحالفات ضمنية مع دول عربية ضد دول عربية، أو تتحول اسرائيل على المدى البعيد لمركز استراتيجى اقليمى له شرعية غير مقصودة أو طبيعية ، فاذا لم يدرك ويستوعب العرب نوعية وحجم التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسود العالم الان سوف يأتى يوم قريب تقوم اسرائيل نفسها بالوساطة بين الدول العربية لتنقية الاجواء العربية والمصالحة بين الاعداء العرب، لذلك يتوقع على غرار صورة زعماء اوروبا وآسيا وهم يشبكون اياديهم معا فى افتتاح مؤتمرهم فى

بانكوك أملا فى دعم التعاون بين القارتين ، ان نجد فى المستقبل القريب صورة شبيهة للمصالحة العربية حيث يقف المسئول الاسرائيلى فى الوسط شابكا يده اليمنى مع زعماء عرب المشرق ويده اليسرى مع زعماء عرب المغرب ، لأنه ببساطة لا يستطيع الزعماء العرب أن يشبكوا ايديهم معا حتى لو كان فى الصور بدون وسيط أجنبى.

حياتهم فى مصر، وكلنا نعيش مظاهر الاسلام السعودى المنتشر فى مصر الآن،ومحاولات الضغط النفطى لشراء الاقلام والافكار والعقول المصرية لصالحه.وبعد كل ذلك يأتى من يقول أن دول الخليج لا تتدخل فى أمورنا.ومن الذى يمنع أهل الخليج من الاستثمار فى مصر ؟ فنحن جميعا نعرف جيدا مدي ارتباطهم بالغرب ،وينتظرون اذنه

المصرى أن يصبح الخليجيون مع الاسرائيليين هم الملاك الجدد لمصر وتصبح الفرصة امامهم لاشباع امراضهم والتنفيس عن عقدهم لذل مصر والمصريين بصورة أكثر ممايحدث الآن،أننا فى حاجة إلي أن نفكر أولا كيف نجذب ونستثمر فائض أموال المصريين ؟ واذا كان اصلاح القطاع العام غير وارد رغم أن فساده مرتبط تماما بفساد المجتمع ولابد من

المصـــــــريـــــون .. أولا

فى هوجة الخصخصة وبيع مصر نقرأ ونسمع من يشجع المستثمرين الأجانب خاصة العرب وبالأخص الخليجيين على الاستثمار فى مصر ، على حساب المستثمرين المصريين، ونقرأ من يقول «أن دول الخليج لم تفكر ابدا فى احتلال مصر أو التأثير فى قرارها السياسى أو التدخل فى أمورها لأن مصر دولة كبيرة يذوب فيها كل من دخل إليها ،وأن مصر أفضل بقاع الأرض عند أهل الخليج ،وأنهم لم يهربوا من الارهاب ولكنهم يهربون خوفا من ارهاب موظفى الحكومة والاجهزة الرقابية وتلفيق القضايا والفضائح التى تنشرها الصحف عن الاغنياء ،ونقرأ من يطالب بأن نساوى بين المستثمرين الأجانب وخاصة الخليجيين بالمستثمرين المصريين فى الثقة والفرص ونقول لهؤلاء : نعم أن مصر دولة كبيرة يذوب فيها كل من دخل إليها، ولكن يحدث ذلك فقط فى فترات قوتها وعطائها الحضارى، أما فى فترات ضعفها فإن الجميع يحاولون التأثير والضغط عليها بوسائل متعددة، وفى التاريخ القريب محاولات خليجية متعددة للتأثير والضغط على مصر ونتذكر منها مؤتمر بغداد لمقاطعة مصر بعد كامب ديفيد،وساطة حاكم السعودية لدى السادات لصالح الاخوان المسلمين وما تبع ذلك من ظهور شركات توظيف الاموال والبنوك الاسلامية وبداية الارهاب الدينى ،التهديد المستمر بطرد العمالة المصرية،ومشاكل تلك العمالة فى هذه الدول،موقف بعض الدول الخليجية المعارض لاسقاط ديون مصر قبل حرب الخليج،وآخر تلك المحاولات ما حدث فى اعلان دمشق والمصريون يعرفون فضائح المستثمرين الخليجيين المنشورة فى الصحف والمجلات ومحاولتهم لتطبيق قوانين بلادهم وطريقة

لكى يهرعوا إلى الاستثمار هنا،ومن قال أن مصر أفضل بقاع الارض عند أهل الخليج؟ فاغنياء الخليج يذهبون إلى أوروبا وأمريكا وجنوب شرق أسيا ،وفقراء الخليج يأتون مصر بحثا عن المتعة واللهو وليس الاستثمار ،ونحن جميعا نرى فى شوارعناوفنادقنا ومطاراتنا تجاوزاتهم للقانون المصرى ومشاعر المصريين ،فهم يلقون النقود فوق رؤوس المارة فى شوارع القاهرة يرفضون الوقوف اثناء عزف السلام الوطنى المصرى فى المناسبات ، وأظن أخبار الحوادث مليئة بحوادث زواج عواجيز الخليج بالقاصرات الريفيات من قرى مصر ، هذه أمثلة فقط واذا اضيف اليها ما تعانيه العمالة المصرية فى تلك الدول تحت وطأة نظام الكفيل يصبح ترحيبنا بهم وغيرهم من الاجانب لشراء مصر بدون شروط أو رقابة أو قيود نوعاً من الدعارة تمارسها الدولة . فكيف نساوى بين أهل الخليج والمصريين فى الثقة والفرص الاستثمارية ؟ ونظام الكفيل أو النخاسة العصرية يتحكم فى العمالة المصرية فى تلك الدول،وأمامنا خبر حملته لنا الصحف منذ فترة يقول ان مليونيرات عرب من منطقة مجاورة يشترون مساحات شاسعة من الأراضى فى منطقة النوبارية ،وتعاقدوا مع خبراء من اسرائيل لمشاركتهم فى الزراعة ، كأن مصر تفتقد الخبراء الزراعيين،ونسجل هنا أن مصر الدولة الوحيدة فى العالم التى تسمح للأجانب بأمتلاك الأراضى الزراعية ،وترد التصريحات الرسمية على ذلك بأن مصر تسمح بذلك فقط للأشقاء العرب،وكأن الاشقاء العرب لهم جنسية مصرية وليست اجنبية واذا كنا نعتبر اولاد الأم المصرية المتزوجة من أى جنسية عربية غير مصريين فكيف نبيع أرض مصر للعرب كأنهم مصريون ،أخشى بعد ان يتم بيع القطاع العام

بيعه ولابديل امامنا سوى ذلك فالأولوية للمصريين اصحاب الوطن وأن يكون ذلك مشروط أيضا بالا يكونوا واجهة لآخرين.

الحكومــة .. تقطــع الشجــرة لكــى تقـطـف ثمــرة !!

كنت مدعوا لندوة تعقدها الجمعية العلمية للارشاد الزراعي عن خصخصة الارشاد الزراعي ،ولا ادرى كيف جاءت فكرة الندوة، فالارشاد الزراعي هو جهاز حكومي مهمته نقل التكنولوجيا الجديدة فى الزراعة والحياة الريفية من مراكز البحوث وهى أجهزة حكومية أيضا مثل كليات الزراعة ومراكز البحث العلمي الزراعي إلى الفلاحين وعلى الأخص صغار الحائزين المطحونين والذين يمثلون اغلبية الريفيين ومحتاجين للتنوير فى الزراعة والحياة ، وبدلا من عقد الندوات عن كيفية تحسين وتطوير ذلك الجهاز ،يتكلمون عن خصخصة الارشاد الزراعي ، فالكلام هنا مضيعة للوقت والجهد فأجهزة الارشاد الزراعي فى العالم المتقدم والنامي فى أغلبها خدمة حكومية، لكن يظهر ان الخصخصة اصبحت موضة عندنا واصبحنا مستعدين لبيع مصر كلها، في الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأميم والتدخل فى بعض المشروعات والبنوك لانقاذها من الافلاس. المهم أنني انتهز دائما فرصة وجودى فى القاهرة لزيارة الاستاذ عبد العال الباقورى فى مكتبه بالاهالى،واصبح ذلك واجبا على، فهو أول من نشر لى كلمة بدون ان يعرفني ،وهذه المرة ، زرت مجلة اليسار أولا لارتباطي بموعد مع الاستاذ حسين عبد الرازق ،وفى كل مرة يلفت نظرى دائما اختلاف طريقة الاستقبال عنها فى الأهالى ، حيث يستقبلك فى اليسار الهدوء والنغمات الكلاسيك التى تنساب فى خفة لتملأ المكان وتعبئه بروائح الستينات التى شهدت اداركى بالوطن ومراهقتى،وتحيط بك ابتسامة رئيس التحرير المرحبة والمشجعة ، لكن لا يدعوك أحد لشئ ، الا ان هذه المرة حضرت مع دخول الشاى لضيف معه فدعانى الرجل فكان الذ شاى شربته،والموقف فى الاهالى مختلف تماما فالحركة فيها لا تتوقف ولا تهدأ وتضطر تبحث عن رئيس تحريرها وتنتظره أن ينتهى من شواغله ،ويستقبلك بتواضع شديد وبشاشته المعهودة ولهجته الوقورة المميزة ، ولا ينسى فى كل مرة أن يتأكد من أنني تناولت الغذاء، فهو يدعونني للغذاء حتى لو كان وقت العشاء بتلقائية وبحزم الصعايدة واعتذر بحجة الاستعجال والارتباط بالسفر ،وفى هذه المرة استقبلنى وأخذ يعرفنى بكل من يدخل عنده من اسرة الاهالى . وأنا كقارئ للأهالى فى حالة مشاركة اتصالية مع محرريها واتصورهم فى شكل معين إلى أن اكتشفت انهم جميعا من الشباب،وهنا تغير تأثيرهم على كقارئ ،واصبحت ارى فيهم احتجاج الشباب الواعى المهموم بالوطن .وعندما سمعت بحكم المحكمة بالسجن والغرامة على الباقورى كأول حكم قائم على قانون ٩٣ لسنة ٩٥ ،وهو القانون الذى يقيد حرية الصحافة ، ويحجم الديمقراطية ، تصورت انه دخل السجن فعلا ،واتصلت بالاهالى ،وتأكدت من الخبر ،وعرفت ايضا ان حوالى ٤٣ كاتبا وصحفيا تم احالتهم للمحاكمة بموجب احكام قانون اغتيال الصحافة من بينهم ١٢ من رؤوساء التحرير وأغلبهم من صحف المعارضة وسألت نفسى اذا كان **الباقورى** وأمثاله من المهمومين بالوطن محكوم عليهم بالسجن فمن الذى يجب أن يكون خارج السجن فى مصر ؟ ! والأمل فى قانون صحافة جديد ينظر للصحفى ليس كشاهد المحكمة عليه ان يقول الحق فقط ، بل عليه ان يقول الحق كل الحق ولا شئ غير الحق ، لكن قاضى المحكمة لا يطلب سوى الحق كما رآه وفهمه الشاهد ، أما الحق المطلوب من الصحفى فهو متعدد الجوانب واوسع نطاقا واكثر تعقيدا ، لأن مجرد قول الحق أمر سهل ولكن الاصعب هو قول «كل الحق» وهو كل جزء من الحق يستطيع الصحفى ان يتبينه معتمدا على ضميره الذى يخوض به الصحفى صراعا مريرا على عدة جبهات ، فهو يبذل جهده لتبصير الناس بما يدور حولهم فى المجتمع دون أن يدمر هذا المجتمع، وانه اذا كان الخبر هو النبأ الذى لا يريد شخص ما فى مكان ما أن ينشر او يذاع ، فمن الطبيعى أن يكون هناك الكثيرون فى مصر يسعون إلى تقييد حرية الصحافة ومنهم مافيا الفساد وتجار الدين ومن ورائهم نفوذ ومال النفط ، لذلك تحتاج الصحافة دائما إلى ضمان قانونى بحرية التعبير ،وليس العكس، فقانون ٩٣ لسنة ٩٥ جعل الحكومة فى موقف الذى يقطع شجرة لكى يقطف الثمرة . واذا اضفنا له القوانين الجديدة فى الحسبه والاسكان وبيع القطاع العام ومد خدمة اهل الثقة والمحاسيب إلى ما شاء الله يجعل الحكومة فى موقف الذى يشعل الحريق فى المنزل لكى يستدفئ برماد الوطن.

دعوة.. إلى الانتحار

فى اهرام الخميس ٢٥-١-١٩٩٦ نشر خبر حادثة الاب المصرى فى كندا الذي قتل اسرته بعنف شديد ، لفت نظرى انه اتصل بالبوليس واخبره انه سينتحر ويقتل اسرته واقتحم البوليس الشقة بعد اربع دقائق بالضبط ووجد الجريمة ، نكرر بعد اربع دقائق بالضبط ،تصورت ان هذا الاب فى مصر واتصـ بالبوليس كما فعل فى كندا واخبره بما سيفعل ، اعتقد اذا نجح الاب فى الاتصال بالبوليس، فان البوليس سوف يشجعه على الانتحار ويحثه على قتل اسرته واذا كان من الممكن ان يقتل الجيران واذا كان ممكناً ان يخلص على الشارع كله، او يقتل المدينة بالكامل فيستريح الجميع حكومة وشعباً ،وسوف يعطونه الوقت اللازم لذلك فلن يحضر البولس الا بعد اسبوع ، ومن الممكن أن يرسلوا له بلطجية يساعدونه فى مهمته الوطنية . وهنا اتذكر اثناء بحث ميدانى فى احدى قرى الصعيد حكى لنا احد الفلاحين اثناء تناول الشاى على مصطبة منزله المتواضع للغاية، انه منذ عدة اشهر سرقت بقرته وعندما ابلغ عن السرقة فى نقطة الشرطة لقى الاهوال فقد تم حبسه وتم ضربه علقة لعدة أيام لكى يتعلم كيف يحافظ على بقرته ،وقيل له ان الشرطة لديها مهام أكبر من المحافظة على بقرة سيادته ،وكأن أمن المواطنين اصبح خارج نطاق مهام الشرطة، فكل واحد الآن فى مصر يفعل ما يقدر عليه، فهذا يأتى بالبلدوزر والبلطجية ويهدم عدة محلات فى وضح النهار ،وآخر يقتحم احدى الشقق بالقوة ،وهذا واحد من ضباط الامن المركزى يدخل شقة الفنانة يسرا يكافح

الارهاب بمسدسه الميرى ، ويتولد لدى انطباع بما نشرته الاهرام وروزاليوسف وغيرها اننا سنواجه قريبا ارهاباً من ضباط الشرطة بدلا من جماعات الارهاب المتأسلم ، خاصة بعد ما نشرته الاهالى يوم ١٤- ٢- ١٩٩٦ تحت عنوان (عزبة الأمن) تبلغ فيه الرأى العام عن انحرافات الضباط وسجنهم لمواطنين لصالح اصحاب النفوذ فى سجون خاصة لاتعلم عنها الداخلية شيئاً. والحقيقة الواضحة الآن أن كلاً منا اصبح مسئولاً عن امنه وعليه ان يتصرف كما يشاء فاذا كان غنيا فإن عليه يستعين بشركات الامن الخاصة أو يؤجر بلطجية وما أكثرهم فى البلد لحمايته واذا كان فقيرا ،فعليه أن يمشى بجنب الحيط.

قضية حسبة على طفلى

منذ عدة سنوات كانت تسيطر على جامعة اسيوط جماعات الارهاب ،وفى احدى المحاضرات تحدانى احد طلبتى المتأسلمين وكان من قيادتهم واراد ان يحرجنى امام الطلبة فى المدرج وكنا فى اخر محاضرة للمقرر وقف وقال: ان المادة التى تدرسها لنا من عند الكفار وانه لن يذاكرها وسوف يقرأ القرآن ليلة الامتحان وينجح فى تلك المادة بدون مذاكرة ،وانتظر المدرج اجابتى وكانت هادئة وحاسمة وقلت له اننى اتحداك.. اذا قرأت القرآن فقط ليلة الامتحان بدلا من مذاكرة المادة سوف ترسب فى الامتحان ،وان علينا جميعا أن نتوكل على الله ونأخذ بالاسباب وقتها فقط سوف يوفقك الله ،ولكن عندما سألنى ابنى (١٢ سنة) ونحن نصلى الجمعه منذ أسبوع فى الشارع بعد أن اغلقه المسجد مثل بقية المساجد التى تغلق الشوارع يوم الجمعة كمظهر زايد فى التدين ، سألنى ماذا تفعل الاسعاف أو البوليس أو المطافئ اذا وقعت حادثة واستلزم الامر المرور فى هذا الشارع ،أو اضطر احد المرضى من الذين يسكنون فى الشارع إلى الدخول بسيارة حتى منزله ماذا نفعل؟ ، اشفقت على ابنى من هذا السؤال وهو فى هذه السن، وكانت اجابتى مراوغة ،واكتشفت ان ابنى الصغير له طريقة خاصة فى التفكير خاصة عندما دخل معى احدى فروع البنك الاهلى المصرى لصرف فوائد شهادات الاستثمار التى أقرها مفتى الديار المصرية ولاحظ ابنى انه بدل الموسيقى التى اعتاد أن يسمعها فى البنك تملأ المكان سمع القرآن الكريم بصوت قارئ خليجى وسألنى هل هناك حالة وفاة فى البنك،وسألت أنا بدورى موظفى البنك فكانت الاجابة عجيبة ان مدير الفرع راجع من عمرة جديد ،وانه بعد فترة من الايام سوف يذيع الموسيقى الجادة وبعدها بفترة الموسيقى الخفيفة الي أن يأتى ميعاد العمرة الجديد وهكذا ، وأصبحت انا فى موقف من يصرف الفوائد على صوت القرآن الكريم، واذا عرف الشيخ **يوسف البدرى** طريقة تفكير ابنى فسوف يرفع عليه قضية حسبة للتفريق بينه وبين زوجته ،لكنه ما زال طفلا يمكن فى هذه الحالة يرفع قضية للتفريق بينه وبين أمه ،أو يفرقوا بين ابيه وامه ،وهنا تصبح فرصة ذهبية لأبيه للبحث عن ناهد الوكيل بعد ان تركها يحيى الفخرانى وكله بالحلال.

همس الصعايده

عندما التحمت اجازة نصف السنة مع شهر رمضان تكاسل طلبة واساتذة عن الانتظام فى الدراسة إلى ما بعد عيد الفطر ، فطالت غيبتى عن جامعتى فى أسيوط ، وعندما انتظمت الدراسة وجدت مدينة أسيوط هادئة هدوء مريبا،واستمعت لهمس الصعايدة فى جلساتهم الخاصة من زملاء فى الجامعة ومعارف من الاقباط والمسلمين، لفت انتباهى ان المحور الأول الذى دار حوله همس الصعايدة لم يكن الحرب الأهلية فى البدارى التى سقط فيها عشرات القتلى من الأهالى والارهابيين والشرطة،وان هناك حرباً فى الصعيد بين الأهالى وكل من الارهابيين والشرطة، بل كانت القضية التى تهامس حولها الجميع بشغف هى حادثة الصيدلى المصرى الذى قتل خمسة من الخليجيين اغتصبوا زوجته هناك ،وعن عدم استقبال حاكم السعودية لمبارك ،وعن نفى الحكومة لتلك الحادثة وتأكيد الناس لها وأخذ الهمس يزداد مع حكايات اهانة الذات فى السعودية المنتشرة بين المصريين خاصة مع تكرار التصريحات السيادية التى تؤكد أن العلاقات بيننا وبين الدولة المقدسة على أحسن ما يرام وكل شئ تمام، وكلما تكررت تلك التصريحات يوميا يزداد همس الشارع المصرى بعكسها ،وهنا اتوجه لأصحاب تلك التصريحات بأن ينزلوا إلى الشارع المصرى ويدخلوا أى منزل بالصدفة، سوف يسمعون العجب وسوف يؤكد الجميع انهم هناك يتلذذون بجعل المصرى ذليل الحاجة ، مهما قيل عن العلاقات المقدسة ومهما قيل عن العلاقات الخاصة والمصالح العليا وحتى نتعامل كمواطنين ناضجين وليس قصراً من حقنا أن نعرف ما هى المصالح العليا للوطن التى يتحجج بها الاعلام الرسمى حين يريد التعتيم على قضايا ومشاكل معينة لكى نساعد الحكام فى المحافظة على تلك المصالح التى تهم الجميع.

زكاة أو رشوة

يوم الوقفة الاثنين- ١٩-٢-١٩٩٦- قرب موعد أذان الظهر والدنيا صيام كانت تسير أمامى على كورنيش الاسكندرية سيارة ضخمة فخمة طويلة لونها مثل الشاى عندما يختلط باللبن وسقفها اغمق يميل إلى البنى ونوعها قد يكون شيفروليه أو كاديلاك أو بويك فلا أعرف بالضبط فأنا متخصص فى «نصر» ١٢٨ أو ١٢٧ أو السيات على أكثر تقدير ،المهم أن السيارة عليها لوحات زرقاء مكتوب عليها جمرك السويس رقم ٩٩٠٠ ،وصاحبها الذى يقودها ينفجر من الصحة والعز والغنى وصاحبته بجواره جميلة طويلة قمحية ويتدلى الذهب بكثرة من اذنيها وتختفى رقبتها تحت ثقل المجوهرات وشعرها اسود فاحم مرفوع كأنه تاج والملامح غير مصرية اقرب الي الخليجية ، والسيارة تسير ببطء، والكورنيش خال وفى منطقة الشاطبى وامام مستشفى الولادة وقفت السيارة ومد صاحبها يده ممكسا بعدة ورقات من فئة العشرين جنيها مشيرا بها إلى الشرطى المصرى صول المرور الواقف فى تقاطع الشاطبى والذى كان ينظر لسيارتى بازدراء منذ برهة، فهرول الصول وترك مكان عمله نحو السيارة الفخمة وصاحبها الذى لم يكلف نفسه وينظر إلى الصول فهو مشغول فى حديث مع صاحبته الجميلة،وقفت ارقب الموقف، لم يصدق ممثل السلطة والنظام والمرور فى مصر أن فى يده فجأة يوم الوقفة عدة وريقات مصرية من فئة العشرين جنيها خطفهم الرجل من صاحب الجاه فى دهشة شاكرا له فضله وهو يكاد يقبل الارض ،وتكرر الموقف فى تقاطع اخر وسألت نفسى هل هى زكاة الفطر أم رشوة ، ويمكن أن يكون صاحبها احد الامراء الذين سوف يستثمرون اموالهم فى مصر ،بشترون القطاع العام ، ويمكن أن يكون هذا العظيم اعجب بنظام المرور المصرى فقرر ان يشترى الشرطة المصرية بما فيها فكل شئ فى مصر الآن للبيع فلا تستغرب ، لذلك فهو بر عليهم بصفته صاحب المال للاطمئنان على سير الامور ، واخشى ان تكون الصورة السابقة هى ما سوف تكون عليها مصر بعد ان تبيع نفسها لكل من هب ودب ،وهنا اتذكر مقولة خليجية تقول: بالفلوس تفعل كل شئ فى مصر كل شئ ،وبالعلاقات تفعل كل شئ فى الخليج.



بعد عقدين من الزمن، كان خلالهما «يوم الأرض» ملكا للأمة العربية بأسرها، عاد «يوم الأرض» إلى أصحابه.. يوما كفاحيا متواضعا يمثل قضية وجود لفئة صغيرة من الشعب الفلسطيني المعروفة باسم «عرب ٤٨» .هنا ،قضية الأرض ما زالت قضيتهم الأساسية ،الاخطار عليها ما زالت باقية، لا ينفع لها «سلام» ،ولا تذكر فى المؤتمرات!

عشـــرون سـنـة عـلــى يـــوم الأرض

رسالة حيفا

نظير مجلي

قبل عشرين عاما بالضبط ،وتحديدا فى يوم الثلاثين من آذار /مارس ١٩٧٦ ، ولد «يوم الأرض» .وبعد سنة ،احتفل به العالم العربى بأسره. ثم صار العرب يحتفون به فى كل مكان يتواجدون فيه من العالم . الكثيرون نسوا أسبابه وظروفه واعتبروه يوماً نضالياً عربياً بل عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة.

لكن وهجة هذا اليوم بهتت ،ليس لأنه لم تعد هناك قضية فلسطينية، **فالطريق ما زالت طويلة أمام الشعب الفلسطينى حتى يحصل على حقوقه الوطنية المشروعة.** وليس لانه لم تعد هناك قضية ارض محرقة ، **فالخطر على الأرض الفلسطينية بل العربية عموما ما زال ماثلا ومحدقا.** انما روح النضال فى استراحة، يريد لها النظام العالمى الجديد أن تطول وتطول.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لـ«يوم الأرض» ،لا بأس من العودة إلى قصته وجذوره . لعل الذكرى تنعش الذاكرة..

التاريخ

أصحاب فكرة يوم الأرض وصانعوه، هم **«عرب ٤٨» ، تلك الفئة من الشعب الفلسطينى التى بقيت فى الوطن** ولم تبرحه فى سنة ١٩٤٨ عام **النكبة الكبرى والرحيل والتشريد.** فأصبحوا جزءا من مواطنى دولة إسرائيل، الذين حافظوا على عروبتهم ووجودهم وانتمائهم القومى.واصبحت قصتهم نموذجا للصمود فى الوطن ،اقتدى به بقية ابناء الشعب الفلسطينى فى النكبات اللاحقة(١٩٥٦و ١٩٦٧و١٩٦٨- معركة الكرامة- و١٩٧٣ و ١٩٨٢، ١٩٨٨) . فتعلموا أن لا يرحلوا عن مساكنهم فى أقسى ظروف الحرب.

بقاء هذه الفئة من الشعب الفلسطينى فى الوطن لم يكن سهلا ، بل ترافق مع نضال يومى ومعاناة رهيبة. تعرضوا للتشريد داخل الوطن، فهدمت بيوتهم وقراهم وصودرت أراضيهم. تعرضوا لسياسة الإفقار والتجهيل والقمع والكبت،والاضطهاد القومى والتمييز العنصرى والتهويد، وصمدوا . **العالم العربى نسيهم ولم يعترف بهم ، بل كان هناك من اتهمهم بالخيانة.. لانهم بقوا فى الوطن وقبلوا بحل سلمى لقضيتهم ، دولتان للشعبين، اسرائيل وفلسطين.** وإسرائيل لم تقبلهم مواطنين متساوين وفى مرحلة معينة تعاملت معهم كانهم طابور خامس داخلها، وفى المرحلة اللاحقة تعاملت معهم كمواطنين من الدرجة الثانية. **اليهودى الذى يهاجر لإسرائيل من رومانيا أو ألمانيا أو روسيا أو اثيوبيا يحظى بكل الحقوق والامتيازات ، قبل أن تطأ قدماه أرض المطار ،والعرب الذين ولدوا من بطن أرض الوطن يحرمون من الحقوق الاساسية.**

عاشوا تحت حكم عسكرى، **اشبه بحكم الاحتلال ، حتى سنة ١٩٦٧**.من اجل لقمة العيش اضطروا إلى مغادرة قراهم ومدنهم والسفر عشرات الأميال يوميا للعمل. تعلموا فى مدارس ، بعضها من «البراكيات» وبعضها تحت الشجر، بسبب النقص فى غرف التعليم . الخدمات الصحية لديهم متدهورة والزراعة شحيحة (بسبب مصادرة الأرض) ومتخلفة. الصناعة معدومة. أزمة سكن . فقر (٣٨٪ منهم يعيشون تحت خط الفقر حتى اليوم).

حكومات إسرائيل ،التى سارت بهدى الايديولوجيا الصهيونية القائمة على مبدأ **«ارض بلا شعب لشعب بلا ارض»** دأبت على مصادرة الأرض العربية ووضعها تحت تصرف المستوطنات والكيبوتسات اليهودية وقوات الأمن.واستولت على الأرض بالحرب، سنة ١٩٤٨، وبالقوانين والأنظمة الإدارية الفوقية.وفعلت ذلك على عدة مراحل: ١٩٤٨، ١٩٥١، ١٩٥٨ ، ١٩٦٦، ١٩٧٥.

فى كل مرة كان العرب فى اسرائيل يعترضون ويجتمعون ويلجأون إلى المحاكم،وبالتالى يسكتون مغلوبا على أمرهم.

ولكن ،فى سنة ١٩٧٥ ، بعد أن كانوا قد تمرسوا فى النضال والصمود هبوا ضد المصادرات.

كانت الحكومة آنذاك برئاسة **يتسحاق رابين** ،ومعه **شمعون بيريز** وزير الدفاع.وكان العالم كله يدين الصهيونية

بالعنصرية . وكانت حرب أكتوبر قد حررت العرب من عار نكسة ١٩٦٧.

وكان الشعب الفلسطيني قد اتجه نحو تعميق إرادته المستقلة والمواطنون العرب في اسرائيل قد نضجوا للمطالبة الكفاحية بحقوقهم.

لكن الحكومة وضعت مشروعا كبيرا لمصادرة ما تبقى من الأرض: حوالى ٤٠ ألف دونم في الجليل ،بهدف إقامة مستوطنات يهودية عليها وجعل اليهود أكثر من العرب في المنطقة.وحوالى ١٫٥مليون دونم ارض في منطقة النقب.

وشعر العرب ان هذه المصادرة تستهدف وجودهم. فان هم سكتوا هذه المرة، لن يبقى لهم موطئ قدم في وطنهم .وفي تلك الفترة كان قد كشف النقاب عن مخطط عسكري إسرائيلي لاستغلال الحرب القادمة وطرد **حوالى سبعمائة الف عربي من الضفة الغربية وإسرائيل إلى الاردن.** فقرروا الخروج إلى معركة نضالية واسعة النطاق لا تنازل فيها ولا مساومة.

يوم الأرض

المشروع أعلن في شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ وفي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عقد في مدينة الناصرة العربية المؤتمر الأول للدفاع عن الأرض ، ضم القيادات المحلية (**رؤساء سلطات محلية، بعض أعضاء الكنيست العرب بالأساس من الحزب الشيوعي،وبعض الفعاليات الوطنية (الأخرى)**. وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات اليهودية الديمقراطية مثل نواب **الحزب الشيوعي،وحركة شيلي (ماير فلنر واوري افنيري ومنير بعيل)**ورئيس عصبة حقوق الانسان، الكاتب **مردخاي آبي شاؤول** وانبثقت عن المؤتمر **«لجنة الدفاع عن الأرض العربية في إسرائيل».**

في البداية لم تحارب السلطة هذا المؤتمر ، لكنها اعتبرته نشاطا للحزب الشيوعي. وراحت تضغط على المشاركين فيه من أعضاء أحزابها الصهيونية والمرتبطين لينسحبوا! ولم تقبل بالغاء أو حتى تجميد المشروع.

وبعد عدة أشهر من المحاولات للتباحث والتفاهم ، توصلت لجنة الدفاع عن الأراضي إلى قناعة واضحة بأن السلطة مصرة على مشروعها وانها لا تدرك حجم المعارضة ومضمونها. فقررت الانطلاق في معركة نضالية شعبية. **واختارت ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦ لاعلان إضراب عام لكل المواطنين العرب، العمال والطلاب والتجار والزراع والصناع ، بلا استثناء.**

وقد اهتزت المؤسسة الحاكمة لهذا القرار ،الذي لم يكن له مثيل في التاريخ النضالي للجماهير العربية.واعتبرته السلطة تمردا خطيرا على سيادة الدولة والقانون (مع أن القانون يضمن حق الاضراب) وهددت العمال المضربين بالطرد من العمل. وهددت بفصل المعلمين من وظائفهم. وضغطت على رؤساء المجالس المحلية أو معظمهم كانوا من أحزاب السلطة)حتى يقفوا ضد الاضراب.وشنت وسائل الاعلام الاسرائيلية حملة تحريض عنصرية هوجاء ضد الاضراب وقيادته الوطنية، معتبرة اياهم **«شيوعيين أو اجراء للشيوعيين».**

وبالفعل ،نجحت السلطة في تخويف الكثير من المسئولين .ودعا اقطابها إلى مؤتمر لرؤسا. البلديات والمجالس القروية (عقد ليلة يوم الأرض، في ٢٩ آذار/ مارس في شناعمرو) يستهدف اتخاذ قرار بالغاء الاضراب.وكان زعماء السلطة ورجال المخابرات الفعالون بين العرب ،مجتمعين في بيت على مقربة من الاجتماع ، الاخبار طازجة ويوجهون التعليمات في نفس اللحظة.**واتخذ الحاضرون قرارا بالأغلبية (٣٥ ضد ٦) بالغاء الاضراب،وذلك بعد صراع عنيف ومعركة بالايدي جرت خلالها عدة محاولات اعتداء على رئيس بلدية الناصرة، الشاعر المرحوم توفيق زياد وقد استبسل الرجل ومؤيدوه في صد الهجوم.**

وخرج زياد في نهاية الاجتماع إلى مئات المواطنين الذين تجمهروا في الخارج،وقال لهم : الرؤساء رضخوا لاملاءات وتهديدات الحكومة . لكن القرار ليس لهم . القرار للشعب والشعب قرر الاضراب. **وكلنا ، غدا ، إلى الاضراب.**



نساء غزة يتظاهرن احتجاجا على الحصار الإسرائيلي / رويتر

.. وهكذا كان فعلا.

لقد تحولت قرانا ومدننا العربية في **الجليل والمثلث والساحل والنقب** إلى ثكنات عسكرية . عشرات ألوف الجنود ورجال الأمن انتشروا في كل مكان ، يخيفون ويهددون ويستفزون ، بشكل لم نعرفه حتى في أيام الحرب. لكن الشعب لم يخف ولم يذعن وتم الاضراب. ونجح ،على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعناه: **ستة شهداء وحوالي الف جريح والوف العمال فصلوا من اعمالهم.**

لكن ٨٠٪ من العمال والموظفين والطلاب شاركوا في الاضراب.وتصدى **الشباب لقوات الجيش والشرطة واشتبكوا معها بالحجارة وبالعصي. ودامت المعارك أكثر من عشرين ساعة.**وفي إحدى قرى البطوف في الجليل (عرابة) سيطر الشبان على مجنزرة يقودها قائد قوات اللواء الشمالي ، **الجنرال رفائيل ايتان**(الذي اصبح فيما بعد رئيس أركان الجيش وقاد الحرب على لبنان سنة ١٩٨٢ ثم أصبح عضو كنيست واليوم هو قائد حزب **«تسومت»** اليميني المتطرف .واحتجزوه هو وضباطه .واطلقوا سراحه فقط بعد مفاوضات قادها نشطاء الحزب الشيوعي في القرية،وبعد ان اشترطوا انسحاب كل القوات العسكرية من المنطقة.

على إثر هذه الهبّة ،اعلنت الحكومة عن تجميد قرار المصادرات.وكان ذلك انتصارا كبيرا للمعركة، تبعته تطورات تاريخية وانعطاف في حياة الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل.وتركت أثرها أيضا على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ففي تلك السنه تأسست الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (ضمت الحزب الشيوعي واوساطا شعبية واسعة من الجماهير العربية التي لم تكن تجرؤ على مواجهة السلطة) .وفازت الجبهة في انتخابات السلطات المحلية بـ ٢٢ بلدة (من مجموع ٤١) واصبحت أكثرية وهزم اعوان السلطة شر هزيمة.

بالمقابل قامت جبهات كهذه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمت كل الفصائل والقوى الوطنية ،وفازت بجميع قيادات السلطات المحلية والبلدية.

وفي سنة ١٩٧٧ فازت الجبهة باصوات ٥٢٪ من الناخبين العرب وحصلت على ٥ مقاعد في الكنيست.

وأصبح برنامج الجبهة مقبولا علنا على جميع الاوساط السياسية العربية في اسرائيل ،بما في ذلك رجالات السلطة.وتغيرت نفسية ومكانة هذه الفئة.

و**«يوم الأرض»** أصبح رمزا للنضال الشعبي الوطني لدى الشعب الفلسطيني بأسره .وكذلك لدى الأمة العربية. فاحتفى به من سنة إلى سنة. **ومما لا شك فيه أن اسلوبه ترك بصماته على نضال الشعب في الضفة والقطاع والقدس، خصوصا خلال الانتفاضة.**وابرز هذه البصمات **استعمال الحجر سلاحاً،والشعار النضالي الواقعي والعقلاني والمسئول ،مبدأ وطريقاً.**

واليوم !

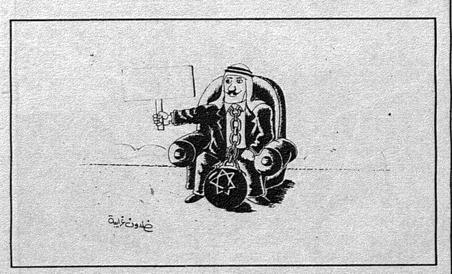
لقد تبدلت وتغيرت الأحوال خلال السنوات الأخيرة . فالنظام العالمي الجديد وانهيار المنظومة الاشتراكية ،افقد النضال روحه الثورية في العالم اجمع . و«يوم الأرض» أيضا أصبح من المناسبات المنسية في عالمنا العربي.

لكنه بالنسبة للجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل ما زال مهما ، ليس كمناسبة تذكارية ، بل كيوم نضالي .والسبب الاساس لهذا ، هو أن قضية الأرض ما زالت ملتهبة ،والاخطار محدقة بها.

فعلى الرغم من انطلاق مسيرة السلام الاسرائيلي الفلسطيني،وادعاء حكومة حزب العمل تغيير سياساتها مع المواطنين العرب وتأييدها المساواة ، **ما زالت تصادر الأراضي العربية حتى اليوم**،ففي **النقب** هناك مخطط يصرون على تنفيذه ، يقضي بتجميع البدو في بلدات جديدة بعد مصادرة كل اراضيهم وارغامهم على التنازل عن المراعي لمواشيهم .وهناك حوالي مائة قرية عربية تريد الحكومة هدمها ، لانها لا تعترف بوجودها،وبالطبع ، الهدف نهب اراضيها .وفي **الجليل** هنالك مشاكل كبيرة في قضايا الأرض وفي عدة مناطق : **الناصرة ، الشاغور، البطوف، مكر- جديدة-** وغيرها.البلدان العربية كلها تقريبا تعيش ضائقة سكن ،ونقص في الصناعة .ومشاكل في الزراعة وتنقصها الاراضي لتتطور.

وإذا كانت الارض رمزا للوجود، فان غياب الحل الجذري والعادل للقضية الفلسطينية، يجعل من «يوم الأرض» يوما نضاليا أيضا من أجل إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالدولة المستقلة.

وعليه ،فان «يوم الأرض» ما زال حياً وحيوياً وما زال اصحابه يحيونه ويحتفلون به.



كاريكاتير خلدون غريبة

رسالة القدس

سياسة الاغلاق و الحصار نتائج وأبعاد

حنا عميرة

تفاوتت التقديرات حول الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية على الضفة والقطاع. فبينما تحدثت تقديرات بعض الاقتصاديين الفلسطينيين عن خسائر بقيمة ١٠ مليون دولادر يوميا، أشارت تقديرات السلطة الفلسطينية إلى خسائر بقيمة تتراوح ما بين ٦ إلى ٧ مليون دولار يوميا. أما **تيرى لارسن** مندوب الامم المتحدة في الضفة والقطاع فقد أكد أن إغلاق المعابر يكلف الاقتصاد الفلسطيني يوميا ٣ ملايين دولار أو ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار في العام. لكن المهم في أقوال لارسن أنه أشار أيضا إلى أن **قيمة الخسائر تتجاوز ما تمنحه ٣٥ دولة - أي جميع الدول المانحة - سنويا إلى السلطة الفلسطينية** . وهذا يعني أن على الدول المانحة أن تمول سياسة الحصار والاغلاق الإسرائيلية وعلى المواطن الفلسطيني دفع الثمن. والسؤال فهل بإمكان تسوية من هذا النوع حل مشاكل الشعب الفلسطيني؟!

خطة الفصل تحدد معالم الحل.. النهائي!

وأجمعت مختلف الأوساط أن خطة الفصل الإسرائيلية الأمنية، للرد على العمليات الانتحارية أبعد عن الرؤيا الإسرائيلية الرسمية لنتائج مفاوضات الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني التي لم تبدأ بعد، وليس هناك ما يشير إلى احتمال بدءها في المستقبل القريب! فهذا الفصل هو من حيث المضمون والنتائج أشبه بالحصار وهو أيضا سياسة إسرائيلية تختبئ وراء شعارات عارية الإرهاب من أجل فرض وقائع مرفوضة على الشعب الفلسطيني ومحاصرته بما في ذلك **محاصرة السلطة الفلسطينية والتراجع نهائيا عن التعامل معها كشريك سياسي وتحويلها إلى تابع أمني يتلقى الطلبات والشروط والإنذارات وإلا توقف كل شيء وتجمد في مكانه بما في ذلك إعادة الانتشار العسكرى الإسرائيلي في مدينة الخليل.**

فالإنذار الإسرائيلي الرسمي بالقيام بعمليات عسكرية داخل مناطق السلطة الفلسطينية والعودة إلى سياسة الطرد والإبعاد وهدم البيوت وشن حملات الاعتقال وغيرها، فهي جميعا إجراءات تشير إلى أن سياسة الضغط والابتزاز ضد السلطة الفلسطينية ستستمر وستتصاعد خلال الفترة القادمة. وفي هذا المجال أشار أكثر من مسئول ومعلق إسرائيلي إلى أن النظرية الإسرائيلية في مواجهة الإرهاب تعتمد على ٣ مبادئ رئيسية كما يلي :

١- الهجوم الدائم والمتواصل.
٢- ضرب زعماء الإرهاب البارزين
٣- المحافظة على قوة الردع الإسرائيلية.

لقد طبقت إسرائيل هذه المبادىء ضد الشعب الفلسطيني طيلة سنوات الاحتلال ولم تؤد إلى النتيجة التي تريدها.. وها هي الآن ستواصل تطبيقها على الرغم من الاتفاقات المعقودة وعلى الرغم من قيام سلطة فلسطينية!!

لقد وضعت إسرائيل باستمرار متطلباتها الأمنية قبل متطلبات السلام وانتقصت من هذا السلام وقزمته لصالح أمنها الذي كان **يعمل باستمرار الاستيطان والتوسع العسكرى والسيطرة على شعب آخر.**

وهذه الذهنية بالتحديد هي التي تمخضت الآن عن خطة الفصل الأمنية أي الحصار الشامل والعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

لقد حان الوقت لإدخال تعديل جذري على المعادلة الإسرائيلية **التي تضع الأمن والتوسع والاستيطان قبل السلام القائم على الاعتراف بحق تقرير المصير لمن تريد الوصول إلى السلام معهم!.**

وإذا كانت إسرائيل تريد الفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فليكن فصلا سياسيا قائما على الاعتراف بالسيادة الفلسطينية الكاملة على الأرض والحدود والمعابر، وإذا أرادت إسرائيل أمنا كاملا فلتعترف بالولاية الكاملة للسلطة الفلسطينية، وهذا يتطلب البدء فورا بمفاوضات الحل النهائي وليس بتطبيق سياسة الفصل الأمني والعقوبات الجماعية والحصار. وفي هذا المجال فإن أمام السلطة الفلسطينية أن تفعل الكثير لإقناع إسرائيل للوصول إلى هذه النتيجة وعدم الاكتفاء بالتجاوب مع طلباتها وشروطها الأمنية المتصاعدة وغير المتناهية !.

مكانة السلطة على ضوء مطالب إسرائيل الأمنية

حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون **بيرس** عدة مطالب أمنية من السلطة الفلسطينية كشرط لفك الحصار وشكل طاقما

سياسيا خاصا من أجل متابعة هذه المطالب ووضع التوصيات الملائمة فى هذا المجال.
أما مطلب بيرس فقد تمثلت بقيام السلطة الفلسطينية بالقاء القبض على ١٣ من المطلوبين للسلطة الإسرائيلية وفى مقدمتهم من وصفهم بالمسؤولين عن العمليات الانتحارية الأخيرة. كما تضمنت هذه المطالب إخراج عدد من المنظمات الفلسطينية العسكرية خارج القانون وتجريدها من سلاحها وتدمير البنية التحتية والمدنية لهذه المنظمات وتجفيف مصادر تمويلها.

أما الناطق باسم منسق وزارة الدفاع الإسرائيلية فقد كان أكثر وضوحا عندما **استبعد رفع الطوق الشامل عن الضفة والقطاع قبل الانتخابات الإسرائيلية** واعتبر هذا الناطق إن إعادة الانتشار فى مدينة الخليل سابق لأوانه - الاتفاق نص على تنفيذ إعادة الانتشار فى الخليل نهاية آذار (مارس)- وأضاف أن المفاوضات لن تستأنف مع الفلسطينيين لأنه لايوجد ما نتفاوض عليه معهم! على حد قوله، وقال أيضا ما لم نتأكد من ضمان أمننا ١٠٠٪ فإننا لن نرفع الإغلاق، كما أن الوضع لن يعود إطلاقا إلى ما كان عليه سابقا. واتهم الناطق الإسرائيلى، وهذا ما يفعله مختلف المسؤولين الإسرائيليين كل يوم الرئيس عرفات بأنه لايفعل ما فيه الكفاية للقضاء على حركتي حماس والجبهة.

وإذا كان المطلوب من الرئيس عرفات ضمان أمن إسرائيل ١٠٠٪ كشرط للتقدم فى عملية السلام.. فلنقل على هذه العملية السلام

إن إعلان سقف المطالب الأمنية الإسرائيلية بهذا الشكل هو وسيلة واضحة للتنصل من عميلة السلام برمتها وحتى مما تحقق منها حتى الآن على قلته ومحدوديته وهذه مسألة تتطلب التفكير العميق من الذين يعتقدون أن بالإمكان عودة المياه إلى مجاريها السابقة!.

ولعل ما يستدعى إمعان النظر فيما يجرى والتفكير جديا بالأمور هو ما ورد فى بعض التعليقات الإسرائيلية التى نشرت مؤخرا عن احتمالات السلطة الفلسطينية وعن أسئلة باتت تطرح عن مستقبل هذه السلطة وعن الخطوات الإسرائيلية القادمة وتأثيرها فى هذا المجال.

ليتوقف العنف والعنف المضاد ولنتفاوض حول الحل الدائم على أساس القرارات الدولية

مرة أخرى تسقط الضحايا ضمن مسلسل العنف الطويل، وتتوالى الأفعال وردود الأفعال الدامية دون توقف، ولقد كنا منذ البداية نرفض هذا الأسلوب وندين قتل الأبرياء، وكل أشكال الإرهاب، ونؤكد على أضرارها بمختلف المعايير الإنسانية والوطنية.

ومن غير شك أن أحداث الأسبوعين الأخيرين قد كشفت عن مدى بشاعة نتائجها بالبعدين الإنسانى والوطنى، لكن إدانة جرائم العنف والعنف المضاد، وإن كانت ضرورية، فإنها لاتكفى، ودليل ذلك أن مختلف الإدانات والاستنكارات السابقة لم تمنع سقوط ضحايا جديدة. مثلما لم يمنع ذلك العنف والقمع ومختلف صنوف القهر الأخرى.

ونحن إذ نطالب بوقف أعمال العنف لانبحث عن تبريرها، ونؤكد على التمسك بمبدأ التفاوض لتفنيذ القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى، فإننا ندعو إلى استخلاص النتائج مما يجرى.

إن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والتى وصفت بأنها اتفاقيات سلام لم تحقق الأمن والسلام لأى من الطرفين. ولم يكن ذلك نتيجة التفاوض من حيث المبدأ وإنما لكون هذا التفاوض قد خرج عن مساره الهادف إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بموجب هذه القرارات، ولكون ما جرى التوصل إليه من اتفاقيات لم يغير شيئا ملموسا فى حياة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على المستويين السياسى والاقتصادى. فقد استمرت الحكومة الإسرائيلية فى سياسة التوسع الاستيطانى والضغط الاقتصادى والإغلاقات بين مدن ومناطق الضفة والقطاع ومصادرات الأراضى باسم الطرق الالتفافية وتوسيع المستوطنات. وزادت حدة البطالة وتردى الأحوال المعيشية للجماهير الفلسطينية، وظلت بل وتفاقمت عوامل الإحباط والنقمة ورفض الوضع القائم.

إن وضعا كهذا، وبدون تبرير لأعمال العنف التى وقعت، من شأنه أن يغذى اتجاهات التطرف والعنف، الأمر الذى يستوجب تغيير ذلك الوضع.

ولكن الحكومة الإسرائيلية بالإجراءات التى تتخذها مثل الحصار وإملاء الشروط على السلطة الفلسطينية والاكتفاء بالنظر إلى المشكلة من زاوية بوليسية مجردة، تزيد من تفاقم المشكلة بدلا من حلها. فلقد كانت هذه الحكومة بكافة أذرعها الأمنية مسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة لأكثر من ربع قرن ومع ذلك لم تنجح فى وقف مسلسل العنف.

وقد آن الأوان لإدراك أن الاتفاقيات الموقعة والإبقاء على سياسة التوسع الاستيطانى ومصادرة الأراضى وفرض حالة الحصار على الضفة والقطاع لم تجلب السلام، /وأن هذا السلام الذ نطالب به وتتوق إليه جماهير الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى لايتحقق بفرض مزيد من الإجراءات القمعية ولا بما يسمى الفصل الأمنى بكل ما يعنيه من تضييقات جديدة على المستويين الإنسانى والاقتصادى ، وإنما بتحقق فصل سياسى يتمتع بموجبه كل شعب بحدود آمنة معترف بها وبسيادة كاملة على أرضه ضمن حدوده، وتقع عليه واجبات حماية تلك الحدود وتحمل المسؤولية الكاملة عن تكريسها كحدود سلام وتعايش وتعاون بين الشعبين الجارين.

ومن هنا فإننا ندعو إلى البدء فى التفاوض حول الحل النهائي على أساس قرارات الشرعية الدولية، والتوقف عن تطبيق سياسة انصاف الحلول.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية مدعوة للتبصر فيما يمكن أن يؤول إليه وضعها ومكانتها فى حالة استجابتها للشروط الإسرائيلية، واستمرار حكومة اسرائيل فى رفضها تطبيق القرارات الدولية، ومواصلتها سياسة التنكر لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

لقد بلغ الوضع حدا من الخطورة يستوجب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الاجتماع ودراسة مختلف الاحتمالات وتقرير خطة تفاوضية جديدة حول الحل النهائى ومطالبة راعيىَ المفاوضات والدول العربية والصديقة مساندة الموقف الفلسطينى والعودة بالمفاوضات إلى مرجعيتها المتفق عليها وهى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ودعوتها إلى استخدام نفوذها لدى اسرائيل للالتزام بذلك كى يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع يخرج شعبنا من دائرة العنف والعنف المضاد إلى دائرة السلام الدائم والعادل.

١٩٩٦/٣/٥

المكتب السياسى
لحزب الشعب الفلسطينى

لبنان

رأسمالية أشد فتكا من الحرب

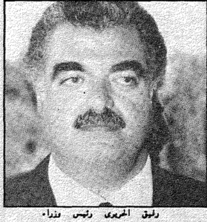
أنقذ الجيش حكومة رئيس الوزراء **رفيق الحريرى** من السقوط تحت ضربات الطبقة العاملة اللبنانية والفئات الشعبية الأخرى التى أسقطت انتفاضتها حكومة الرئيس **عمر كرامى** عام ١٩٩٢ .

الوحدات العسكرية فرضت سيطرتها على معظم المناطق اللبنانية يوم ٢٩ فبراير لمنع الطبقة العاملة من التظاهر والتحرك من أجل مطالب مشروعة، فقد دعا الاتحاد العام إلى الإضراب الشامل والتظاهر احتجاجا على عدم استجابة الحكومة لزيادة الأجور بنسبة ٧٦٪ وعدم عودة الحكومة عن تدابير تحد من الحريات فى لبنان.

اعتبر **رئيس الاتحاد العمالى العام الياس أبورزق** أن استمرار نهج السلطة الحاكمة فى قمع الحريات العامة يؤسس لديكتاتورية، ويترافق مع سياسة تجويعية ظالمة تتجاهل مطالب القطاعات الشعبية ولاسيما الهيئات التعليمية فى الجامعة اللبنانية والمدارس فى القطاعين العام والخاص، وفى نفس الوقت تطلق الحكومة أوسع عمليات نهف منظمة تقوم بها الاحتكارات والرساميل الكبرى فى مختلف مجالات المعيشة وأكد لجوء السلطة تحت حجة تنظيم الإعلام المرئى والمسموع لتوزيع المنابر الإعلامية كحصص طبقية وطائفية لإلغاء أهم منابر الحرية تمهيدا لإلحاق لبنان بالمشاريع الشرق أوسطية.

** الوضع الاجتماعى على شفا الانفجار

من إضراب إلى إضراب تفاقم الوضع الاجتماعى فى **لبنان** ليبلغ حد الانفجار



رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان

ابراهيم الصحارى

فالدراسات الاجتماعية المتوافرة تؤكد أن هناك انفصالا بين الأجر وتكلفة المعيشة حيث شهدت الثلاث سنوات الأخيرة تراجعا مريعا فى الأجور الفعلية التي خسرت أكثر من ٥٠ **فى المائة** من قواتها الشرائية ، والأزمة الاجتماعية فى لبنان لاتعود فقط إلى تراجع القدرة الشرائية للأجور بل أيضا إلى التعديلات التى أدخلت على السياسة المالية وخصوصا من حيث زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار الخدمات من كهرباء، ومياه واتصالات ووقود دفعة واحدة الأمر الذى عمل على تصاعد موجات الغلاء وعدم قدرة الطبقات الفقيرة على تأمين الحد الأدنى من المعيشة .

وقد أظهرت دراسة ميدانية حول مستويات المعيشة فى **لبنان أجرتها الأمم المتحدة** العام الماضى ازديادا كبيرا فى معدلات الفقر وتدنى الدخول وتفشى البطالة حوالى ٢٥-٣٠٪ **فى المائة** من القوى العاملة وكشفت الدراسة أن **٧٠ فى المائة** من السكان معظم هؤلاء من الطبقة العاملة وموظفى القطاع العام والمزارعين الصغار والمهجرين - يعيشون قرب خط الفقر و٢٨ **فى المائة تحت خط الفقر المطلق** من بينها **٧ فى المائة تحت خط الفقر المدقع** وهو الخط الذى يقوم على تأمين الحد الأدنى فقط من الغذاء دون توفير الاحتياجات الأخرى.

وفى الوقت الذى يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور **٢٥٠ ألف ليرة لبنانية (أى ما يعادل ١٥٠ دولار)** فإن دراسة الأمم المتحدة ترى وبحسب تكاليف المعيشة فى لبنان ضرورة أن يتراوح دخل الأسرة المؤلفة من **٥ أفراد** بين **٣٠٦ و٦٠٨ دولار** فى الشهر مشيرة إلى أن هذا الدخل لايخرج الأسرة من دائرة الفقر وإنما يبعدها عن مستويات تلامس المجاعة وفى دراسة أعدها الاتحاد العمالى العام قدرت احتياجات الأسرة الواحدة بما يصل إلى **٦٠٠ ألف ليرة** من دون احتساب تكاليف النقل والصحة والتعليم والنفقات المتفرقة وعلى أساس وجبات غذائية محدودة .

** الجيش حامى النظام والامتيازات الطبقية

تغير البرجوازية-أى بورجوازية- من طبيعة مشروعها السياسى من مرحلة لأخرى فيأخذ أحيانا طابعا طائفيا وأحيانا أخرى طابعا ديمقراطيا أو عسكريا طبقا لموازين القوى الطبقية فالبرجوازية همها الرئيسى أن تحافظ على امتيازاتها الطبقية بغض النظر عن الطبيعة السياسية لنظامها وينطبق هذا على الوضع فى لبنان **فالبرجوازية اللبنانية** انتفعت من جرائر الحرب الأهلية ومن نعم السلم اليوم.

فالبرجوازية اللبنانية ذات الغلبة الطائفية المسيحية قبل الحرب الأهلية وأثناءها استخدمت المواقع والامتيازات ذات السمة الطائفية التى حصلت عليها نتيجة طبيعة النظام السياسى الطائفى من أجل تكريس هيمنتها الاقتصادية وحماية امتيازاتها الطبقية على حساب الطبقة العاملة وأوسع الجماهير الشعبية من كل الطوائف بما فى ذلك الجماهير المسيحية من الطبقة العاملة وصغار الفلاحين والموظفين والفئات الوسطى فى المدينة والريف. وكانت كلما تعرضت امتيازاتها الطبقية هذه للخطر أمام الحركة العمالية والشعبية والديمقراطية وفى ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية لنظامها كانت تلجأ إلى تسعير الطائفية لطمس طبيعة الصراع الطبقى من جهة ولتستنفر الجماهير المسيحية فى معركة الدفاع عن الامتيازات الطبقية وكأنها امتيازات ومكاسب لهذه الجماهير وليست لحفنة ضئيلة من البرجوازية على حساب أوسع الجماهير.

لكن مع الدمار الذى سببته الحرب الأهلية باتت البورجوازية تدرك أن هذا النظام الطائفى الذى أقيم خصيصا لحماية امتيازاتها لم يعد ملائما فقد أدت الحرب إلى تدمير الاقتصاد وانخفاض ربحية رأس المال المستثمر بشكل جعلها مهددة بالإفلاس والخراب ومن ثم عملت بالإضافة إلى عوامل أخرى على وضع نهاية للحرب الأهلية .

وجاء اتفاق الطائف ليخلق وفاقا وطنيا هشا فى لبنان بعد انتهاء الحرب ،فهذا الاتفاق كرس حكم الفرد، فقد أعطى مجلس الوزراء صلاحيات واسعة وحين يكون رئيس الوزراء رجلاً بحجم **«رفيق الحريري»** القوة المالية الضاربة والرأسمالى الكبير، فإن النظام بأكمله يدور حوله حيث تذهب هذه الصلاحيات عمليا إلى رئيس هذا المجلس ولم تسع سلطة البرجوازية ممثلة فى الجمهورية الثانية لحل المسألة الطائفية حلا ديمقراطيا بل عملت على أن تظل هذه المسألة حاضرة كورقة يمكن استخدامها عند اللزوم فهى سعت منذ البداية إلى ضبط وتحجيم دور المسيحيين الأمر الذى انعكس سلبا على مشاركتهم السياسية حيث امتنع المسيحيون عن المشاركة فى انتخابات ١٩٩٢ - وبصورة أقل على الثقل الاقتصادى لهم، يحدث هذا فى موازة مع ضبط صعود الثقل الشيعى سياسيا واقتصاديا المتنامى بشدة بسبب الوجود السياسى والعسكرى السورى المكرس باتفاق الطائف الذى أكد على دور سوريا فى إدارة دفة الأمور واعترف بمصالحها فى لبنان. ومن هنا فإن أجواء الانقسام الطائفى فى لبنان على الصعيد الشعبى عادت إلى البروز بحدة علما بأنها استمرت حاضرة منذ انتهاء الحرب الأهلية.

لقد ابتلى **لبنان** بعد محنة الحرب برأسمالية أشد فتكا من تلك الحرب فهى تشهد اليوم بؤسا لايوصف فى الوقت الذى تضخ الحكومة فى بيروت مئات الملايين من الدولارات حيث يراد لوسطها التجارى أن يكون مركزا استثماريا مهماً فى الشرق الأوسط وتقوم بتوزيع المشاريع على وزرائها من **سوليدير** إلى اليسار إلى **ليبنور** ومعظم هذه المشاريع معفاة من الضرائب فالبرجوازية اللبنانية استفادت من خطط الإنماء وإعادة الأعمار بأرباح خيالية اقترنت بزيادة الفقر عند السواد الأعظم من الشعب اللبنانى وعلى رأسه الطبقة العاملة.

ويتضح من الوضع الاقتصادى والاجتماعى التفاقم والغضب العام الذى تبلور فى الإضراب تلو الإضراب أن السلطة السياسية مهددة بالسقوط ومن هنا بدا الجيش فى صورة المنقذ فالسلطة محتاجة إلى قبضة حديدية لتمرير سياستها الاقتصادية التى تستهدف تجويع وإفقار الشعب ولتمرير قانون السيطرة على الإعلام المرئى والمسموع ولربما احتاجت إليه لتمرير مشروع قانون الانتخاب الذى تعارضه أغلب القوى السياسية. ولذا فهى قررت إنزال الجيش إلى الشوارع بدعوى حساسية الظروف الأمنية وهو نفس التكتيك الذى باسمه تقمع الحكومة المطالب العمالية دائما كما حدث فى المظاهرات العمالية فى يوليو الماضى إلا أن هذه المرة سيبقى الجيش فى الشارع لمدة ثلاثة أشهر الأمر الذى يمكن القول معه أن البرجوازية اللبنانية أدركت أن المخرج الوحيد للحفاظ على امتيازاتها وهو وضع الجمهورية فى يد الجيش وتكريس الديكتاتورية.

وأمام حرارة التصعيد تراجع الاتحاد العمالى العام عن قرار الإضراب والتظاهر وأكد على تحمله المسئولية فى دعوة المواطنين الالتزام بقرار منع التجول الذى استمر ١١ ساعة يوم ٢٩ فبراير حرصا على عدم الاصطدام بالجيش الذى زج به فى مواجهة مواطنيه بقرار لامبرر له من قبل الحكومة من وجهة نظر الاتحاد العام ورئيسه **إلياس أبو رزق** الذى ينظر إلى الجيش نظرة حيادية كأنه جيش كل اللبنانيين وليس جيش البرجوازية وحامى امتيازاتها الطبقية - إن هذا الموقف التراجعى للاتحاد العام يعكس طبيعة التركيبة القيادية له فالفئات الوسطى التى انحدرت إلى الطبقات الفقيرة هى التى اصطفت وراء الاتحاد العمالى العام للتحذير مما انتهت إليه أحواله فهؤلاء أبناء الطبقة المتوسطة الميسورون قبل الحرب الهابطة أحوالهم بعدها ،هؤلاء لم يلقوا أي عناية مستحقة من حكومات ما بعد الطائف المتعاقبة. وتشكلت قيادة الاتحاد العام من تلك الفئات الوسطى التى انخرطت فى التحركات المطلبية.

أخيرا يبدو أن حكومة رئيس الوزراء **رفيق الحريرى** عزمة على الاستمرار فى سياسات رفع الأسعار ولو بإطلاق النار فبعد تراجع الاتحاد العمالى عن الإضراب والتظاهر أعلنت عن زيادة جديدة فى سعر صفيحة البنزين فى منتصف الشهر الماضى متحدية بذلك الاتحاد العمالى والجماهير الشعبية الملتفة حول الاتحاد الذى راهن على التفاوض مع الحكومة لنيل المطالب واكتشف الخدعة ومن ثم قرر الإضراب العام فى نهاية مارس الأمر الذى يشير معه احتمال تكرار نفس السيناريو فالتحرك المطلبى للطبقة العاملة فى لبنان ما زال مقيداً من ناحية بالطبيعة التهادنية لقيادة الاتحاد العمالى العام وبالقبضة الحديدية للجيش المتحركة تحت مظلة خادعة ووهمية تسمى الأمن القومى.

قراءة فى مغزى قمة

صانعى السلام

رسالة شرم الشيخ

فاطمة فرج



عرفات ويلتسين ومبارك وكلينتون وبيريز شبكوا أياديهم معا

أثارت قمة «صانعى السلام» التى عقدت فى شرم الشيخ يوم ١٣ مارس وحضرها ٢٩ من أهم قيادات العالم زوبعة فى الأوساط السياسية والإعلامية .وبعد انتهائها بدأ الجميع يحاول جمع هذا الكم الكبير من التفاصيل والمعلومات لتساعد فى تكوين رؤية واضحة عن مغزى القمة.

انطلق الصحفيون يومى ١٢ و١٣ مارس يلهثون وراء المسئولين ليحصلوا على كلمة من هنا أو تصريح من هناك، ليجدوا أنفسهم فى نهاية اليوم وقد سودوا صفحات عديدة .. ومع ذلك.. يظل السؤال «وإيه المهم؟».

وعموما تركزت التغطية الإعلامية على التفاصيل الإخبارية المثيرة مثل المصافحة «التاريخية» بين **سعود الفيصل وبيريز** ودعوة قطر بيريز لزيارة الدوحة وحديث بيريز لعرفات لمدة ٤٥ دقيقة ،وتصريحات الوفد المرافق **لكلينتون** التى توضح أن الرئيس الامريكى جاء لشرم الشيخ ليعرب عن تعاطفه ومساندته لشعب إسرائيل وتصريحات الامريكان أيضا عن مصادر تمويل الحركات الاسلامية الراديكالية حيث يقولون ان ٦٠٪ من هذا التمويل تأتى من دول الخليج.

وكالعادة ركزت وسائل الاعلام الحكومية على مبادرة السيد الرئيس ، ومحورية دور مصر فى المنطقة والكفاءة العالية فى تنظيم وتأمين الاجتماع.

أما صحف المعارضة فركزت على الازدواج فى موقف جميع الحاضرين حيث تسارع الدول لمساندة إسرائيل، وتتمسك بالصمت عندما يواجه العرب الإرهاب الإسرائيلى.

ويظل التساؤل عن مغزى قمة شرم الشيخ الحقيقي وماذا تقول عن قضايا مثل «عملية السلام» ، و«الارهاب»و«حماس».

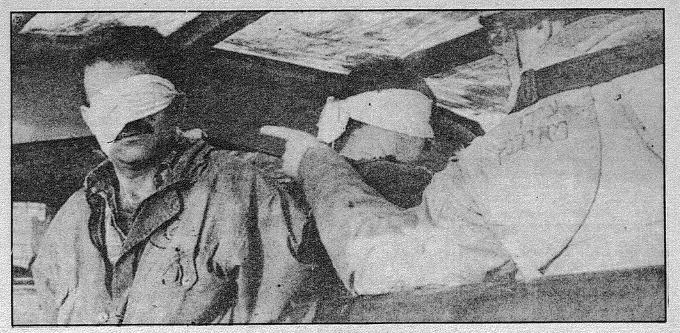
وهذا التقرير محاول للاجابة عن هذه التساؤلات من موقع الاحداث.

* أول ما يلفت الانتباه هو تجسيد القمة للتناقض والتنافر الجوهرى بين مصالح الحكام والشعوب فى المنطقة ككل. وقد لخص الرئيس **كلينتون** هذا الاستنتاج فى كلمته عندما قال : «لا تدعونا نقلل من أهمية تجمعنا اليوم. فاليوم الحائط الفاصل الذى نواجهه فى الحقيقة ليس ما بين العرب واسرائيل».**فلقد بات واضحا ان الاختلاف بين مصالح الحكام العرب ومصالح الحكام الاسرائيليين ليست جوهرية خاصة اذا ما قورنت بالاختلافات فيما بين الحكام العرب.**فمشروع الطبقات الحاكمة فى منطقة الشرق الأوسط واضح وواحد وهو **خلق سوق شرق أوسطية تدمجهم فى النظام الرأسمالى العالمى.**فالمصالح الاقتصادية هى التى تحدد مواقع الحكام وليست هويتهم القومية قد أصبحوا على يقين أن الخروج من المأزق السياسى لهم جميعا والازمة الاقتصادية يتطلبان الاندماج مع إسرائيل. فالانظمة العربية فى ظل توازن قوى لصالح إسرائيل وفى ظل اندماجها مع إسرائيل تضحى بالحد الادنى من مطالب الشعب الفلسطينى وتقف فى مواجهة الشعب الفلسطينى.

القضية الثانية والتى دار حولها الكثير من النقاش هى: هل هذا المؤتمر لدعم السلام أم لمكافحة الارهاب؟ لقد انشغلت الدوائر السياسية بهذا الموضوع قبل انعقاد المؤتمر . طلبت الولايات المتحدة تسميته بـ«قمة مكافحة الارهاب» واصرت الادارة المصرية على إبراز عملية السلام كمحور رئيسى.وكان يوم ١٢ مارس مشحونا بالنقاش فالوفود العربية تخشى أن تبدو أمام شعوبها كمن يساند بيريز بشكل مطلق.قال دبلوماسى مصرى: «**ظللنا طوال اليوم فى نقاش مع الامريكين والعرب كى نجد صياغة ترضى جميع الاطراف**».وكانت الصياغة للاستهلاك المحلى فى صالح قمة«صانعى السلام».

ولكن هذه الزوبعة تفترض افتراضا خاطئاً وهو أن هناك اختلافا حقيقيا بين كون القمة قمة للسلام أو مكافحة الارهاب، فهما فى الواقع وجهان لعملة واحدة والمسميات فى هذه الحالة تحصيل حاصل.

وفى هذا السياق يصبح السؤال : ما هو جوهر عملية السلام الحالية؟ .



عنصران من حماس اعتقلتهما السلطات الإسرائيلية فى إحدى قرى الضفة الغربية

لقد اثبت الواقع انها تجسيد لمشروع البرجوازية الفلسطينية التى وجدت نفسها فى مأزق عندما تغير النظام العالمى من نظام ثنائى القطبية إلى ما يسمى بالنظام العالمى الجديد. وفى ظل هذا النظام الجديد أصبح ميزان القوى فى غير صالح حركة التحرر الوطنى. أصبحت الولايات المتحدة الحليف الرئيسى لاسرائيل اقوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. وتغير مشروع الانظمة العربية فى العشرين عاما الماضية إلى مشروع الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى وانتهى العمل من أجل التنمية الرأسمالية المستقلة. وتم استخدام القيادة التاريخية لحركة التحرر الوطنى لتمرير المشروع الجديد مع إعطائها دور السمسار فى السوق الشرق أوسطية.

-لقد حققت عملية التسوية -السلام- بعض مصالح البرجوازية الفلسطينية وإن كانت بشروط مجحفة، دون التفات لمصالح الشعب الفلسطينى الذى عانى وطأة الاحتلال سنين طويلة والسلام الحالى يعنى لغالبية الشعب مزيداً من القهر ومزيداً من الفقر وزيادة فى عدد العاطلين وبناء المستوطنات ووجه آخر للقمع: السلطة الوطنية فى ظل الحكم الذاتى. فعملية السلام هى التى تغذى الارهاب. وللابقاء على هذا السلام لابد من تصفية «الارهاب».

إذن لم يكن غريبا أن يأتى عرفات إلى شرم الشيخ ليجلس مع بيريز بينما الشعب الفلسطينى يموت تحت الحصار الوحشى الذى فرضته إسرائيل وتواصل إسرائيل، ضرب جنوب لبنان بالوحشية المعهودة. لقد قال الرئيس **كلينتون : «هذا الحصار لو نظرنا إليه بعين فهو عقاب جماعى ولكن لو نظرنا إليه بالعين الاخرى سنجد انه احتياط امنى».** ومن الواضح ان الجميع ينظرون بالعين الاخرى بما فيهم القيادة الفلسطينية حيث تمثل حماس- للمصالح الرأسمالية الفلسطينية -خطرا يجب التخلص منه بأى ثمن. وكانت **زيارة عملى الـ سى . أى. ايه لعرفات قبل انعقاد المؤتمر مؤشرا اخر على وضوح تحالفات المصالح.**

ولم يكن غريبا أيضا أن لا يعرف الرئيس **عرفات** موعدا لرفع الحصار والمعاناة عن «شعبه» **فقال لمجموعة من الصحفيين إن بيريز وعده برفع الحصار فوراً وفى حديث آخر فى نفس اليوم إن سيرفع الحصار بعد أيام!.**

ولكن من المؤكد انه لم يكن لديه أى لبس حول مبلغ الـ ١٠ مليون دولار الذى وعده بها **ايكيدا**- وزير خارجية اليابان أو الـ ١٦ مليون دولار التى تم الاتفاق عليها مع **جاك شيراك** قبل القمة بأيام.

ويحتاج موقف المعارضين للقمة إلى رؤية نقدية. فالكل يقف خلف عرفات ويحاول تقوية موقفه التفاوضى مع اسرائيل. دون أى نقد لمشروع البرجوازية الفلسطينية . والكل يقبل فى النهاية هذا «السلام» ويضيف إليه «الشامل العادل» دون النظر إلى من المستفيد ومن المقهور ، ويحجة انه لا توجد بدائل أخرى متاحة وهى نفس الحجة التى استخدمها الساداتيون لتبرير كامب ديفيد والمشكلة ليست فى عدم وجود بدائل ولكن منظور هؤلاء جميعا هو الأنظمة وليست الشعوب. ومن هنا هشاشة وضعف من يطالبون بأن ندين كل أنواع الارهاب بما فيها الارهاب الاسرائيلى لكى نكون منصفين.

فحماس هى التعبير السياسى للبرجوازية الصغيرة التى طحنت فى ظل الاحتلال ولم تكسب شيئا من عملية السلام وسلطة الحكم الذاتى. لذلك فهى حركة غاضبة ومتخبطة تعبر عن جنون طبقتها من وطأة الظلم. وعندما يكون هناك ظالم ومظلوم فلا يتساوى الاثنان عندما يلجآن للارهاب. حتى لو بادرت حماس بالارهاب فهى تعبر عن المظلوم فى مواجهة الظالم. القضية ليست ارهاب أم كفاح مسلح مشروع، ولكن أن نقف مع جماهير الفلسطينيين المقهورين ونقف مع تكتيكات تؤدى إلى الخلاص وبهذا المنظور نحن لسنا مع حماس وفى نفس الوقت نتخذ موقفا نقديا من حماس ولكن ليس على اساس موقف اخلاقى من الارهاب ولكن لأن حماس بنظرتها لطبيعة الصراع تحرف مسار الجماهير عن مواجهة الامبريالية وتلغى دورها. وفى النهاية لا تعبر عن بديل للجماهير الفلسطينية للخلاص.

في بداية ابريل الحالي، تنتهي المهلة التى حددها مجلس الأمن الدولي للحكومة السودانية لتسليم ثلاثة من المشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس «مبارك» وإلا أوقعها تحت طائلة العقوبات الدولية. وقبل أيام انتهت الانتخابات التشريعية والرئاسة في السودان التى بدت كمسعى للنظام السودانى لتثبيت شرعيته،خاصة وأنها جرت بعد أسابيع قليلة من مؤتمر تجمع قوى المعارضة السودانية الثانى في العاصمة الاريترية «أسمرا» الذى توحدت فيه المعارضة حول أساليب وبرامج إسقاط النظام، ونجحت في أعقابه في اكتساب دعم ومآزرة القوى الاقليمية والدولية ،باعتبارها بديلا مقبولا للنظام السودانى.

وفى الحوار التالى يرسم «مبارك الفاضل المهدى» القطب البارز في حزب الأمة السودانى والأمين العام للتجمع الوطنى الديمقراطى المعارض السيناريوهات المختلفة للعقوبات الدولية المحتملة التى تنتظر النظام السودانى.

عناصر من المعارضة تفاوض النظام السودانى للتنازل عن السلطة

حوار : أمينة النقاش

كما يكشف عن الاتصالات التى أجراها أقطاب الحكومة السودانية،مع قيادات فى المعارضة للبحث عن مخرج للنظام. كما يناقش الافتراض القائل بأن هناك أزمة فى الحكم وأزمة فى المعارضة، ويرد بالوقائع على مزاعم الحكومة بأنها تحقق انتصارات فى الحرب الأهلية فى الجنوب.

ومن الطبيعى أن تكون البداية حول «حديث العقوبات»

العقوبات قادمة

سألت «مبارك الفاضل المهدى»:

*** بعد انقضاء مهلة الشهرين التى منحها مجلس الأمن للحكومة السودانية، هل تتوقعون امتثال الحكومة لقراره بتسليم المتورطين فى حادث اغتيال الرئيس مبارك؟ أم فرض العقوبات عليها؟.**

-العقوبات آتية فى كل الأحوال،لأن الحكومة السودانية أوقعت نفسها فى مأزق سواء سلمت المشتبه بهم،أو لم تسلمهم. ذلك أن قرار مجلس الأمن يتهمها هى نفسها بالتورط فى محاولة الاعتداء على الرئيس «مبارك» كما يدعوها للتوقف عن دعم الأنشطة الارهابية،وعن توفير الملاذ للارهابيين. بالاضافة إلى أننى لا أتوقع أن تتعاون الحكومة السودانية مع الأسرة الدولية، أو أن تنفذ قرار مجلس الأمن،وما «الحركات» التى تقوم بها الآن بزعم البحث عن المتهمين الا مناورات لن تفلح فى إنقاذها من العقوبات الشاملة التى تنتظرها.

*** وما هى العقوبات التى تتوقعون فرضها على السودان؟.**

-الحديث يدور الآن عن عقوبات سياسية وأخرى اقتصادية فلدى بعض دول المنطقة خاصة مصر وأثيوبيا حرج ،من أن تفسر الدعوة لفرض عقوبات اقتصادية بأنها محاولة لزيادة معاناة الشعب السودانى ،لكن الموضوع وصل إلى مستوى لا يستطيع طرف أن يحكم مساره فى اتجاه معين.

فالقضية أصبحت دولية ، لأن الارهاب أصبح مع نهاية الحرب الباردة أحد العناصر التى تهدد الاستقرار الدولى وتشكل اهتمام الاسرة الدولية ،ومن غير الممكن أن يتكيف الموقف منه بمزاج دول المنطقة أو عواطفها.

وبالنسبة للعقوبات الاقتصادية لم يعد يبقى منها الا منع الصادرات السودانية إلى الخارج،وحظر تصدير البترول إلى السودان.

بعد أن توقفت المعونات الاقتصادية والغذائية للحكومة السودانية من الدول التى تربط بين منح تلك المعونات وبين احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

*** وما هو ردك على من يوجهون لوما للدور الذى لعبته المعارضة فى المطالبة بفرض عقوبات على السودان،قد تحاصر نظامه لكنها تضر بالشعب السودانى لا محالة؟.**

-هذا اللوم فى غير محله،لأن حجم الصادرات السودانية انحسر بالفعل لضيق الرقعة الزراعية. والبترول، يستخدم النظام أكثر من ٨٠٪ منه فى تشغيل آلة الحرب التى تلحق بالشعب السودانى أكبر المآسى وتقوية أجهزة القمع بعد أن أوقف خدمات العلاج والتعليم المجانى التى اكتسبها الشعب السودانى فى -فترات الحكم الوطنى منذ الاستقلال .لقد وصلت أوضاع الشعب السودانى بحكم الغلاء، والسياسات الخرقاء إلى القاع.

ولن تزيدها أى نوع من العقوبات سوءا لأنه لا يتلقى شيئا أصلا من الحكومة ،وسوف تساعده تلك العقوبات فى سرعة التخلص من معاناته التي ارتبطت بالنظام القائم . كما أن هذه العقوبات التى تلزم الحكومة بانهاء وجود معسكرات تدريب المتطرفين على الأراضى السودانية .وهذا الوجود أثر سلبا على المجتمع السودانى ودفع بعض شبابه للتطرف المذهبى والدينى وقضى على روح التسامح السودانية المعروفة بعد أن راجت، فى السودان بشكل غير مسبوق كتب التكفير. إن هذه العقوبات لن تؤثر على الشعب السودانى بل ستغل يد النظام عن إحداث مزيد من المظالم ضد مواطنيه.

عقاب شعبى

*** الانتخابات البرلمانية والرئاسية التى انتهت منذ أيام ،هل سحبت البساط من تحت أقدام**

مبارك المهدى الأمين العام لتجمع المعارضة السودانية :

الحصار يساعد الشعب السودانى على التخلص من نظام تمادى فى قمعه

المعارضة؟بمعنى أخر هل حسنت من صورة النظام السودانى؟.

-لا أعتقد ،لأنه من سوء حظ النظام السودانى ،أن الانتخابات بدأت مع صدور قرار مجلس الأمن ،الذى يتوعده بتطويقه بالعقوبات ،فقضى بذلك على ما تبقى من بريق لهذه الانتخابات،وحد من قدرته علي خداع الرأى العام بها، فحولت الأنظار من الانتخابات إلى العقوبات .وأصبحت الصورة كالتالى: نظام معزول دوليا يتحدث عن التحول الدستورى فى الاتجاه الديمقراطى ،بينما العالم يتحدث عنه كنظام إرهابى ديكتاتورى ويطالبه بتحسين سلوكه مع جيرانه واحترام المواثيق الدولية. لقد ولدت الانتخابات ميتة،وجاءت مقاطعة الجماهير للترشيح وللتصويت لتشكل عقابا بليغا للجبهة الإسلامية القومية ورموزها ،الذين اقتصرت المعارك الانتخابية عليهم، فحول الشعب السودانى الانتخابات إلى أضحوكة، تضاف إلى النكتة التى أطلقها نظام يتحدث عن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية التى تنحو إلى الديمقراطية والانفراج السياسى،فى الوقت الذى تمنع فيه قوانينه القائمة تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى، وتحظر التظاهر والتجمهر وإنشاء الصحف وتعصف بالحريات .هذا فضلا عن أن القانون الذى ينظم الانتخابات يمنع المرشحين من الدعاية، ويوكل مهمتها إلى لجنة حكومية تنوب عنه فى الدعاية لبرنامجه ،بالاضافة إلى لجنة أخرى تسمى «لجنة الوفاق» مهمتها إقناع المرشحين بالتنازل عن الترشيح ،بدلا من إجراء انتخابات للتصفية بينهم. إنها انتخابات تنافس فيها الحكومة السودانية نفسها،وتخضع المواطنين بالزعم لهم بأنهم متساوون، فى الوقت الذى تشير فيه قوانين إجراء الانتخابات إلى أن الرئيس المنتخب سيأخذ البيعة من المواطنين أى يصبح إماما، فما هو الحال لو أن الذى نجح رئيسا للجمهورية كان مسيحيا ؟!.

هزائم ومجاعة

*** الأنباء الواردة من الخرطوم تتحدث عن اكتفاء ذاتى من الغذاء وانتصارات فى ميادين الحرب الأهلية لصالح القوات النظامية، فما مدى صحة ذلك؟.**

-هذه مزاعم لا أنباء. فبعد العزلة الدولية والإقليمية التى طوقت النظام، فإن العزلة الداخلية قد أطبقت عليه ،بعد الانهيار المتسارع فى الوضع الاقتصادى الذى أدى إلى التضخم والارتفاع الهائل فى سعر السلع الأساسية،واللجوء إلى طبع العملة لتغطية المصروفات العسكرية والأمنية مما أدى إلى فقدان الجنيه السودانى لقيمته بنسبة ١٠٠٪ ،بعد أن أصبح الدولار يساوى ١٤٥٠ جنيها سودانيا.

وبسبب التضخم وزيادة التكلفة ،انحسرت مساحة الرقعة الزراعية مما دفع هيئة الأمم المتحدة لأن تتحدث عن نقص فى الغذاء فى السودان هذا العام وصل إلى ٦٠٪ ،هذا فضلا عن أن ٨٠٪ من الأموال يتم تداولها خارج القطاع المصرفى، مما أدى إلى إفلاس البنوك وانعدام الثقة فى الجهاز المصرفى،والانهيار المتسارع فى الأوضاع الاقتصادية ،وهو انهيار تعترف به كل يوم مؤسسات حكومية من قلب النظام.

*** هذا عن الأوضاع الاقتصادية، فماذا عن الوضع العسكرى؟.**

-قبل أكتوبر الماضى،كانت الحكومة تروج أنها أنهت التمرد العسكرى فى الجنوب وقضت عليه،وأنها تتعامل الآن مع بؤرة صغيرة فى شريط «نمولى» على الحدود الأوغندية السودانية،وأنها أوشكت على القضاء عليها. لكن الموقف تغير منذ تمكنت «الحركة الشعبية» أن تهزم فى أكتوبر القوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبى،وتحدث بهم خسائر وصلت إلى ٦ آلاف قتيل.وبعد أن كانت الحكومة فى موقف هجوم على «نمولى»أصبحت فى موقف دفاع عن «جوبا» ،ونتيجة لهذا التغير فى

حق تقرير المصير لن يقسم السودان وسوف يقوده إلى وحدته

موازين القوى،أصبح الضباط النظاميون، يرفضون الذهاب للجنوب، مما اضطر الحكومة إلى فصل ١٥٠ ضابطا لم يمتثلوا لأوامرها ،وإلى قبول استقالة مدير العمليات العسكرية لرفضه تنفيذ أوامر بالتحرك للجنوب،اعتبرها أوامر سياسية لا عسكرية،وقد أدت تلك التداعيات إلى إصابة قائد القوات الجنوبية اللواء «محمد السنوسى» بانهيار عصبي بسبب زيادة حجم الخسائر ،أرسل على إثره للعلاج فى الأردن،وقد أدى هذا التغيرفى موازين القوى لأن تعدل المعارضة السودانية فى الداخل من شروطها ،وبعد أن كانت تتحدث عن تحول سلمى ديمقراطي،وتقبل بالحوار فى هذا الإطار،أخذت ترفع شعار التنازل عن الحكم.

التخلى عن الحكم

*** هناك أنباء تهز ثم تخبو وتعاود الظهور مرة أخرى عن حوار بين الحكم وبين رموز من المعارضة ،فما مدى صحة ذلك؟.**

-هناك مجموعات تنتمى للجبهة الإسلامية القومية غير راضية عن سير الأوضاع،وينتابها القلق من المصير الذى ينتظرها فى المستقبل، وتسعى تلك المجموعات للاتصال بالسيد «**الصادق المهدي**» رئيس حزب الأمة،وبأقطاب آخرين من المعارضة، فى محاولة لإيجاد مخرج للنظام من الورطة التى أوقع نفسه فيها.

وفى الفترة الأخيرة اتصل الشيخ «**حمد الجعلى**»شيخ الطريقة القادرية فى شمال السودان بالصادق المهدى وقال له: أنه مكلف من قبل د. **حسن الترابى** بالاتصال به وبالسفر لمقابلة السيد **محمد عثمان الميرغنى** رئيس التجمع ورئيس الحزب الاتحادى ،فى محاولة للتوسط لإيجاد تسوية بين الحكم والمعارضة ورد عليه **الصادق المهدى**قائلا:إن الجبهة الاسلامية غير صادقة فى قضية «**الوفاق الوطني**» وأنها طالما استخدمتها كمناورة لخداع الرأي العام العالمى والمحلى لإحداث انشقاقات فى صفوف المعارضة السودانية.واشترط **الصادق المهدى** لإتمام الوساطة ،أن يكون رجال الطرق الصوفية من بينهم لجنة تدعو طرفى الحكم والمعارضة للاستماع إلى آرائهم **على أن تكون القضية الوحيدة المثارة للنقاش ،هى بحث «التنازل عن السلطة» وليس لقضية المشاركة فيها.**



الصادق المهدى

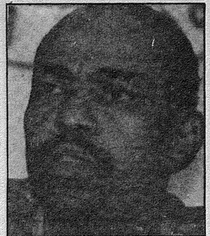
وقبل أيام أخبر «**عصام صديق**»أحد أعضاء الجبهة الإسلامية السيد الصادق المهدى بموافقة «**حسن الترابى**» على اللقاء معه بالشروط التى وضعها ،وتم اللقاء بالفعل فى منزل عصام صديق الذى قدم للاجتماع بأنه رتّب بطلب من الدكتور الترابى لبحث قضية البديل الديمقراطى ثم استرسل الدكتور **الترابى** فى حديث طويل دون أن يتطرق لموضوع اللقاء فقاطعه الصادق المهدى متسائلا هل أنت تبحث عن طرق لتجميل وجه النظام، أم تريد الاعتراف بفشل هذا النظام والبحث عن تسوية فى إطار التنزل عن الحكم. فلما راوغ الترابى فى الرد على الجزء الأخير من السؤال أنهى«الصادق المهدى» الاجتماع معلنا إنه لم يوافق عليه الا فى اطار محدد ،وأنه غير مستعد لحوار يبحث عن تجميل صورة النظام ويبقيه فى مواقعة .

وبالرغم من أن الاجتماع لم يتوصل إلى أى اتفاق ، فان محاولات الوساطة من قبل جماعات وأفراد للبحث عن مخرج للنظام ما زالت مستمرة.

اختيار نحو الوحدة

***تعتبر المعارضة السودانية مؤتمر «أسمرا» الثانى فى يناير الماضى، نقطة تحول فى مسارها ، فما هى فى رأيك دواعى هذا الاعتبار؟.**

-أهمية مؤتمر «أسمرا» الثانى تعود إلى أنه ترجم مقررات «أسمرا» «الأولى» إلى أرض الواقع ،وبعث الروح فى التجمع الوطنى الديمقراطى،وحول قراراته إلى برنامج عمل،ووزعت فى إطاره الأدوار والمسئوليات ،بصورة تجعل تنفيذ هذا البرنامج أمرا ممكنا . فف هذا المؤتمر أكمل الشكل التنظيمى للعمل المسلح ، بتكوين اللجنة السياسية العسكرية العليا ،وبتشكيل لجنة التنسيق ما



البشير



الترابى

العقوبـــات الدوليـــة ستطول نظام الإنقاذ فى كل الحالات

بين الفصائل ،وبإجازة خطة عامة للعمل العسكرى.

***تبنت المعارضة السودانية فى«أسمرا» مبدأ حق تقرير المصير للجنوب والمناطق المهمشة ،ألا يخشى التجمع من أن يقود هذا الحق إلى فصل جنوب السودان عن شماله؟.**

–أعتقد أن هذه مخاوف مبالغ فيها.فالجنوب كالشمال به تنوع كبير وتسوده مشاكل قبلية ودينية وعرقية وثقافية متعددة، وهو متوحد الآن حول توصيف المظالم التى حاقت به من النظم الشمالية. وعلينا ألا ننسى أن هناك عوامل تنافس قبلى وسياسى واجتماعى موجودة فى الساحة السياسية الجنوبية . كما أن الحركة الشعبية التى تقود النضال فى الجنوب هى حركة وحدوية غيرت فى مسار نضال الجنوبيين الذى بدأ مع حركة «أنانيا» الأولى بالدعوة إلى الانفصال .. حتى عام ١٩٨٣ حتى بدأت الحركة الشعبية فى الدعوة لبناء السودان الموحد الجديد الذى يحقق العدالة والمساواة لكل السودانيين.وفى عام ١٩٩١ حدثت الانشقاقات داخل الحركة الشعبية ،ورفع المنشقون شعار المطالبة بالانفصال ، مما دفع التيار الوحدوى داخل الحركة الشعبية بقيادة **د. جون قرنق** إلى طرح شعار حق تقرير المصير كقاسم مشترك للتعامل فى إطار الجنوب ،وحتى لا ينفجر الصراع بين الجنوبيين أنفسهم بصورة تصب فى مصلحة النظام القائم.

فشعار الانفصال يبرز فى ظروف الصراع السياسى وسرعان ما يخبو إذا ما تغيرت الظروف،والدليل على ذلك أن حركة **«أنانيا»** الأولى الانفصالية قبلت باتفاقية أديس أبابا الوحدوية التى وضعت فى عهد نميرى عام ١٩٧٢ ،ودون أى مشاكل ،بل أن قائدها **«جوزيف لاجو»** انخرط فى العمل السياسى ،فى السودان ، وتوارى مطلبهم بالانفصال آنذاك نهائيا.

والدليل ان الشعارات تستخدم كوسيلة للصراع السياسى، أن الحركة الشعبية تقاتلت فى بداية ظهورها من أجل قضية الوحدة ،مع حركة **«أنانيا»** الثانية،وهو الصراع الذى انتهى بمقتل قائدها**«عبد الله شول»** ،وبعد مصرعه تحالفت قواته مع «نميرى» وبعد سقوط نميرى تحالفت تلك القوات مع الحركة الشعبية، ثم عادت مؤخرا وانشقت عليها مكونة جناح «الناصر» بقيادة «رياك مشار».

والآن دخلت الحركة السياسية السودانية مرحلة، لا تستطيع أن تجبر الجنوبيين على القبول بموقف معين،ولذلك فنحن مطمئنون إلى أن القبول بحق تقرير المصير عبر استفتاء شعبى ،سوف يؤكد خيار الوحدة.

نضال متصل

***هناك من يعتقد ،بأن النظام السودانى ومعارضيه فى مأزق،وأن مشكلة السودان هى أزمة الحكم وأزمة المعارضة، فهل توافق على ذلك؟.**

–لا أوافق .لأن النضال السياسى ضد أنظمة الحكم الديكتاتورية، هو فصول متصلة ،وأستطيع القول أن الشعب السودانى كان من أشجع وأسرع الشعوب ،فى تحدى مثل هذه الأنظمة والتخلص منها،«فنميرى» ظل فى الحكم ١٦ عاما، لكن المحاولات لاقتلاعه والانقلاب عليه لم تتوقف،وهو ما يحدث للنظام القائم فى السودان الآن .وبرغم أنها المرة الأولى في تاريخ السودان ،الذى يأتى نظام للسلطة يحول مؤسسات الدولة إلى منظمات حزبية، فإن هذا التعديل قد يعوق عمليات التغيير لكنه لن يستطيع منعها.

ضمانات البرنامج

*** هل تعتقد أن الانتفاضة الشعبية ما زالت وسيلة ممكنة للتغيير فى السودان؟.**

– نعم : ما زالت هى الوسيلة الأساسية وانتفاضة الطلاب فى سبتمبر الماضى، خير شاهد على ذلك فحجم المظاهرات التى اندلعت يؤكد أن الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لشل قدرة الجامعات والنقابات والاتحادات قد باءت بالفشل فالشعب السودانى يقاوم بضراوة، والظروف الدولية تساعده على مزيد من الجرأة والتصدى ،بعد أن تقوضت هيبة الحكم تحت وطأة الحصار والعزلة والأزمة الاقتصادية والحرب الأهلية.

*** ما هى الضمانات التى يضعها التجمع الآن، لكى لا يجنى ثمار الانتفاضة الشعبية، انقلاب عسكرى كنظام الإنقاذ؟.**

–هناك مجموعة من الضمانات: أولها اتفاق أطراف التجمع وقواه السياسية على تحقيق الديمقراطية وإحلال السلام فى آن واحد بالتوازى وليس على التوالى،واتفاقها على الوضع الدستورى فى الفترة الانتقالية بقبول الحكم اللامركزى ،الذى توزع فيه السلطات على أبسط المستويات. كما تم الاتفاق على السياسة الخارجية والبرنامج الاقتصادى وقوانين الصحافة والأحزاب والمطبوعات وميثاق العمل النقابى. ففى أسمرا تم الاتفاق على كل القضايا المنظمة للحكم الديمقراطى فى الفترة الانتقالية التى حددت بأربع سنوات مستفدين من الأخطاء الجسيمة فى الانتفاضتين الشعبيتين السابقتين فى عام ١٩٦٤ وعام ١٩٨٥ لتكون هذه هى المرة الوحيدة التى تتفق فيها القوى السياسية المعارضة على ترجمة ميثاق عملها إلى برنامج دستورى وسياسى وقانونى.

أضواء على المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى الأمريكى

عقد الحزب الشيوعى الأمريكى مؤتمره العام فى مدينة كليفلاند الصناعية بولاية أوهايو الأمريكية خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر مارس الماضى.

حضر المؤتمر خمسمائة مندوب من تنظيمات الحزب وفروعه بمستوياته المختلفة فى انحاء الولايات المتحدة.

وكان هدف المؤتمر- كما عبر عنه الشعار الرئيسى الذى عقد تحت رايته- «تحديد معالم الطريق لبناء حزب جماهيرى من أجل تحقيق الاشتراكية».

ويلاحظ أن الحزب حرص على عقد مؤتمره العام الجديد بعد انقضاء أربع سنوات تماما على عقد مؤتمره السابق فى المدينة نفسها .. تأكيدا لاستمرار النشاط التنظيمى للحزب فى أوسع أشكاله وأعلاها «سلطة» فى مواكبة ظروف لا تحتمل التأجيل لأى سبب .وكان انعقاد هذا المؤتمر- وهو السادس والعشرين منذ تأسيس الحزب عام ١٩١٩- فى جو حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التى تتميز حتى الآن بهيمنة أفكار المرشحين الجمهوريين ،وبالأخص أكثرهم يمينية وايغالاً فى الفكر المحافظ،ضرورة تتجاوز مجرد هدف اثبات وجود اليسار وعزمه على تحدى التيار اليمينى المحافظ.

وبطبيعة الحال فان الحزب الشيوعى لا يشكل تحديا للنظام الأمريكى السائد،سواء فى الانتخابات أو فى أى من أشكال الصراع الأخرى السائدة فى هذا المجتمع..وليس للحزب الشيوعى مرشح للرئاسة فى انتخابات هذا العام.. وربما يدل ذلك على نظرة أكثر واقعية إلى الأمور .وكانت آخر مرة رشح الحزب أحد قادته للرئاسة الأمريكية

رسالة واشنطون

سمير كرم

فى انتخابات عام ١٩٨٤.

مع ذلك فان وجود الحزب الشيوعى على السلطة السياسية الأمريكية فى الظروف الراهنة هو مؤشر إلى «الاستمرارية» من ناحية ،ومن ناحية أخرى إلى استعداد الحزب لمتابعة التيار اليمينى العنصرى ذى النزعة العسكرية الذى نجح فى انتزاع الأغلبية فى مجلس الكونجرس فى انتخابات عام ١٩٩٢. فاذا ما نجح أيضا فى انتزاع الرئاسة فى البيت الأبيض فى انتخابات نوفمبر القادم فانه سيخلق وضعا بالغ الصعوبة، بل الخطورة لا للجماهير الأمريكية وبالأخص الطبقة العاملة، بل للعالم كله.

وقد عقد المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى الأمريكى من ١ إلى ٣ مارس الماضى فى جو نفسى وسياسى مختلف- ايجابيا- عن الجو الذى ساد عندما انعقد المؤتمر الخامس والعشرون فى عام ١٩٩٢.

فقد انحسرت الحملة السياسية والاعلامية الضارية التى وجهت إلى الحزب اتهامات بالتبعية للاتحاد السوفيتى ووصلت إلى حد اتهام زعيم الحزب جاس هول بتلقى مساعدات مالية من موسكو وتلقى أوامر من الحزب الشيوعى السوفيتى. وكان المؤتمر الخامس والعشرون مؤتمرا مصيريا بالنسبة للحزب: يبقى أو يتمزق أو يزول.وتخطى الحزب لاحتمالات التمزق تحت وطأة تلك الحملة عن مدى أستقلاليته وأحيانا عن مدى «ستالينته» تحت زعامته الحالية، استطاع أن يبقى وأن يتجاوز الحملة. وكانت السنوات الأربع الماضية كلها بمثابة صراع شاق من أجل بناء ثقة الطبقة العاملة الأمريكية من جديد والاحتفاظ باحترام القوى التى تدرك أن للشيوعيين الأمريكيين دورا لا يمكن تجاهله فضلا عن خنقه.

وعلى الرغم من أن الحملة السياسية على الحزب الشيوعى حاولت أن تستمد ذخيرتها من ملفات المخابرات وأجهزة الأمن السوفيتية السابقة التى فتحتها سلطات النظام الروسى الجديد أمام أعين أجهزة المخابرات والأمن الأمريكية، إلا أن تأثير هذه الحملة على الحزب، كان مؤقتا بل سريع الزوال، والأهم من هذا أنه لم يصل إلى الدوائر العمالية، بل لم يصل تأثيرها إلى دوائر الرأى العام الأمريكى فى أوسع قطاعاته.

ولعل من أكثر الأدلة وضوحا على اجتياز الحزب الشيوعى الأمريكى أزمة تأثيرات سقوط النظام السوفيتى وعواقبه أنه عندما نظم الحزب فى أواخر العام الماضى حملة لجمع التبرعات لجريدة الحزب«عالم الشعب الأسبوعية» فان الحملة حققت نجاحا ملحوظا .. بل تجاوزت الأرقام التى استهدفتها فى عدد من الولايات.

كان هدف حملة التبرعات جمع ٤٠٠ ألف دولار لدعم جهود الحزب وبلغت قيمة المبالغ التى جمعها ٤٠٣ آلاف دولار، أى أنه نجح بنسبة ١٠١ بالمائة.

ويلاحظ أن الحزب جمع فى بعض

الشيوعيون الأمريكيون تجاوز أزمة أوائل التسعينات والظروف تفرض لهم دورا واضحا فى حركة المجتمع السياسية.

الولايات أكثر كثيرا من الهدف الذى حدده لحملته فيها . ففى ولاية **فيرجينيا الجنوبية** توقع أن يجمع ٧٥٠ دولاراً فقط ،وجمع ١٧٢٥ (بنسبة ٢٣٠٪) وفى ولاية **فلوريدا** استهدف جمع ١٨ ألف دولار لكنه جمع ٣٧٫٧ ألف دولار (بنسبة ٢٫٩٪) وفى ولاية **«كنتوكى»** كانت النسبة ١٦٥٪ ، و«آيوا» ١٥٨٪ ، .. واجمالا فان عدد الولايات التى دفعت تبرعات لآخر حملات الحزب لدعم جريدة بتبرعات مباشرة من المواطنين بلغ **٢٧ ولاية من مجموع ٣٧ ولاية** (فالحملة لم تشمل كل الولايات الخمسين) . أما الولايات التى لم تحقق فيها هذه الحملة أهدافها فكان عددها عشر ولايات فقط. وأكثر هذه الولايات قصورا عن هدف الحملة كانت ولاية **كارولينا الشمالية** حيث لم تتجاوز التبرعات نسبة ٢٩ بالمئة من المستهدف .ويجدر بالذكر أن هذه الولاية هى أكثر الولايات الأمريكية وقوعا تحت سيطرة الجماعات والسياسات والزعامات الدينية المتزمتة .. وتعد المركز الأول فى صدارة الولايات التى تشكل ما يسمى فى أمريكا **«خدام الانجيل»**.ويمثل هذه الولاية فى مجلس الشيوخ الأمريكى السيناتور **جيسى هيلمز** الأشد تطرفا إلى اليمين السياسى بين أعضاء الكونجرس بمجلسيه.

لكن بعض الولايات التى لم تنجح فيها حملة التبرعات لجريدة الحزب لم يكن القصور عن بلوغ الهدف فيها ذريعا إلى هذا الحد .وعلى سبيل المثال فان الحملة حققت نسبة ٨٢٪ من هدفها فى شمال كاليفورنيا و ٧١٪ فى جنوبها .وفى نيويورك بلغت التبرعات للجريدة الشيوعية ٦٩ ألف دولار وكان المستهدف ٧٥ ألفا ، أى بنسبة ٩٣٪.

فإذا عدنا بعد هذا الاستطراد إلى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى الأمريكى ،فاننا نجد ظروفا ايجابية أخرى أحاطت به:

* جاء المؤتمر بعد شهور قليلة من **فوز التيار اليسارى بالزعامة فى انتخابات الاتحاد العام للعمال الأمريكى**، لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن.

* كذلك جاء بعد أسابيع قليلة من **انتخاب قيادة جديدة أكثر ميلا لليسار فى أكبر منظمات السود الأمريكية وأقدمها وأثقلها وزناً من الناحية التاريخية والسياسية وهى: المنظمة الأمريكية لتقدم الشعوب الملونة**».وكانت قد سيطرت عليها لعشرات من السنين منذ اغتيال **مارتن لوثر كنغ** فى عام ١٩٦٨ قيادات أكثر ميلا لممالأة السلطة ومهادنتها وليس للصراع من أجل تعميق وتطوير حركة الحقوق المدنية للسود والأقليات الأخرى.

*عقد المؤتمر الـ ٢٦ للحزب بعد قيام علاقات دبلوماسية كاملة لأول مرة بين الولايات المتحدة وفيتنام .. وكان **الحزب قد لعب دوراً تاريخيا ومؤثراً فى معارضة الحرب الأمريكية فى فيتنام**، وتمسك طوال ربع القرن الماضى بمطلب اقامة علاقات كاملة مع فيتنام وفتح الابواب بلا حدود بين البلدين للتجارة والتبادل الاقتصادى والثقافى(وكان المؤتمر الأخير بالتالى **أول مؤتمر يتحدث فيه ممثل للحزب الشيوعى الفيتنامى أمام أى مؤتمر سياسى لحزب أمريكى على الاطلاق**).

* بالاضافة إلى هذا فإنه لولا الحادث الأخير الذى أسقطت فيه كوبا طائرتين مدنيتين أمريكيتين (تابعتين لاحدى منظمات الأمريكيين- الكوبيين ،أو الكوبيين فى المنفى) بعد اجتيازها المجال الجوى الكوبى، لكان المؤتمر قد انعقد فى ظل أجواء ايجابية فى العلاقات الأمريكية- الكوبية، خاصة بعد توصل واشنطن وهافانا فى العام الماضى إلى اتفاقات بشأن الحد من الهجرة غير المشروعة إلى أمريكا..وكان يسود أوساط إدارة الرئيس **كلينتون** نوع من التهيؤ لخطوات لتحسين العلاقات مع كوبا ، خاصة تحت ضغط الشركات الأمريكية التى تضع عينها على فرص الاستثمار فى كوبا وتراها فى ظل العقوبات الأمريكية تذهب لشركات أوروبية ويابانية وكندية.

وقد كانت مسألة **العلاقات مع كوبا واحدة من القضايا التى اهتم بها الحزب الشيوعى الأمريكى منذ انتصار الثورة الكوبية** .وفى وقت حضور الرئيس الكوبى **فيديل كاسترو** فى العام الماضى بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة نظم الحزب الشيوعى له زيارة لحى«هارلم» فى نيويورك ألقى فيه خطاب دافع فيه بقوة عن الاشتراكيين ومنجزات الثورة الكوبية وعن العلاقات «الشعبية» بين الكوبيين والأمريكيين.

لكن حادث الطائرتين-الذى يبدو فى معظم الأوساط (غير الرسمية طبعا) حادثا مدبرا لاجهاض سياسة تحسين العلاقات مع كوبا نجح ولو مؤقتا فى تأكيد سياسات العداء للثورة الكوبية ولاستمرار محاولة خنقها التى بدأت قبل ٣٣ عاما.

* يضاف إلى هذا أن المؤتمر انعقد فى وقت بدأ فيه الأمريكيون **يدركون أن القول بسقوط الشيوعية . نظاما وايديولوجية ليس نتيجة حتمية ولا نهائية فى روسيا أو فى أوروبا**. فان نتائج الانتخابات فى روسيا ومثلها فى بولندا وبلغاريا ،وتوقع مزيد من الانتصارات الانتخابية للشيوعيين الروس فى انتخابات الرئاسة المقبلة(فى يونيو ١٩٩٦)- على الرغم من الدعم الغربى **الاقتصادى والسياسى والدعائى للرئيس بوريس يلتسين**- قد فتح أعين الكثيرين على حقائق معاناة جماهير روسيا ودول أوروبا الشرقية اقتصـ.يا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا بسبب السياسات «الانتفاضية» التى تسببت خلال السنوات الخمس الماضية فى كوارث خطيرة.

* وعلى الصعيد الداخلى الأمريكى فان انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الأمريكى السادس والعشرين واكب معارك اقتصادية على درجة قصوى من الأهمية لغالبية

الأمريكيين الذين يشهدون -لأول مرة في تاريخ بلادهم- **ترافق«الازدهار الاقتصادي» في الولايات المتحدة مع تدهور أوضاعهم الاقتصادية إلى حد انخفاض أجورهم نسبيا عما كانت عليه في النصف الأول من السبعينات ، وحرمان الملايين منهم من التأمين الصحي.**

لقد انخفضت أجور ٨٠ بالمئة من القوى العاملة الأمريكية في الوقت الذي ارتفعت فيه بنسبة الثلث معدل الدخل الفردي العام.. وهو لغز في نظر كثيرين، ولكن التفسير الاقتصادي له بسيط للغاية وهو أن معظم الارتفاع ذهب إلى «جيوب» الشريحة الأكثر ثراء ،التي لا تتجاوز نسبة واحد بالمئة من الامريكيين.

وكتب «**ليستر ثورو**» استاذ الاقتصاد وعميد كلية الادارة السابق في «معهد ماساتشوزليتس» للتكنولوجيا (المعروف باسم إم. تي. آي) يقول: «ربما لم يحدث أبدا من قبل أن شهد أي بلد تحولا ضخما في توزيع المكاسب دون أن يكون قد مر بثورة أو هزم في «حرب كبرى» .ولكن هذا ما حدث ويحدث في أمريكا .(لمزيد من التفاصيل أنظر «اليسار» عدد مارس ١٩٩٦).

ومن المؤكد أن هذه الظروف نفسها هي التي أدت إلى صعود التيار اليساري في الحركة العمالية وبالمثل في الحركة النسائية وفي منظمات الدفاع عن الأقليات وعن الحقوق المدنية بشكل عام .. وهي في مجموعها تشكل مناخا مواتيا لمؤتمر للشيوعيين حدد هدفه بأنه«تحديد معالم الطريق لبناء حزب جماهيري من أجل تحقيق الاشتراكية».

ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أن الشهر الذي شهد في بدايته انعقاد هذا المؤتمر شهد الأسبوع الثاني منه بداية **أخطر إضراب عمالي في تاريخ الصناعة الأمريكية منذ عشرات السنين ، وهو إضراب هز أضخم مؤسسة صناعية رأسمالية في العالم .وهي مؤسسة «جنرال موتورز» لصناعة السيارات**،على الرغم من أن الإضراب لم يشمل إلا مصانعها في عدد من الولايات ،ولم يشملها كلها.

ولا نقول هذا على سبيل التأكيد بأن الحزب الشيوعي كان المحرك الرئيسي لحركة الاضراب- فهو لعب دورا من خلال الاتحاد العام للعمال ،ومن خلال اتحاد نقابات عمال صناعة السيارات ،لكنه ليس الدور الرئيسي -إنما على سبيل **تأكيد مواكبة نشاطات الحزب لحركة الصراع الاجتماعي داخل الولايات المتحدة**وهي تخرج من مرحلة الصدمة التي شكلتها انتصارات اليمين الجمهوري في انتخابات ١٩٩٤ إلى مرحلة التصدي «لإلحاق الهزيمة باليمين في انتخابات ١٩٩٦» (التي لا تقتصر على منصب رئيس الجمهورية إنما تشمل الكونجرس وحكام الولايات المتحدة وكل المناصب الاتحادية والمحلية التي تشغل بالانتخاب).

وقد أعلن **جاس هول** «الرئيس القومي» للحزب في بيانه السياسي أمام المؤتمر «ان انتخابات ١٩٩٦ يمكن أن تصبح انتصارا تاريخيا على التيار اليميني ونحن سننضم إلى ونعمل مع أي ائتلاف من أجل اقتلاع اليمين المتطرف عدو الشعب من جذوره في الكونجرس».

ويمكن القول أن الحزب لم يسبق -في غير ظروف الحرب، والكوارث الاقتصادية الكبيرة- مثل الحرب العالمية الأولى والثانية وأزمة بداية الثلاثينات الاقتصادية المدمرة-أن أبدى مثل هذا الاستعداد الذي عبر عنه هول للانخراط في«أي ائتلاف لاقتلاع جذور اليمين المتطرف» .. وهذه المرة فان الحزب لا ينطلق في دعوته هذه الي تحقيق هذا الانتصار التاريخي في انتخابات العام الحالي من فراغ أو من مجرد شعارات دعائية. ان الواقع السياسي -الاجتماعي السائد يفرض حركة متدفقة في هذا الاتجاه.

وأعلن تقرير الحزب إلى المندوبين في المؤتمر **«ان الحزب الآن أكبر بكثير مما كان في مؤتمره السابق وباستطاعته أن يمارس دورا أكبر ،ولهذا فان** عليه أن يطور اسلوبا أكثر شعبية في القيادة» .وعاد فحدد المهمة العاجلة بأنها إلحاق الهزيمة للمتطرفين الجمهوريين الذين تلونهم نزعة فاشية في هجومهم الشرس على مستويات حياة الشعب وخططهم لتحطيم الرعاية الطبية والبرامج الاجتماعية وبرامج حماية البيئة والحقوق المدنية للسود والأقليات الأخرى ، كل ذلك من أجل تحقيق الأرباح القصوى للبنوك والمؤسسات العملاقة».

وعكست أعمال المؤتمر حقيقة أن التحديات التي يواجهها الحزب لا تتعلق بالأوضاع الاقتصادية وحدها . فان سياسات اليمين الجمهوري المتطرف وحملات مرشحيه لانتخابات الرئاسة تكشف عن هجمة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات الستينات على حقوق الاقليات ،حتى الدستورية والقانونية والاجتماعية والثقافية.. فضلا عن تصاعد **العنف العنصري الأبيض ممثلا في «الميليشيات المسلحة»** التي تروج للتفوق العنصري للبيض وتسعى لإرهاب السود والأقليات الأخرى من كل لون ودين وتسعى لإغلاق أبواب الهجرة إلى بلد صنعه المهاجرون الذين يسهمون في رخائه الاقتصادي باعتراف أكثر الدارسين والباحثين موضوعية ،وحتى وفقا لتقارير أكاديمية العلوم الأمريكية.

وقد أصدر المؤتمر قرارا بالإجماع- تحت عنوان«**إعلان وحدة**» بضرورة إعادة توجيه الحزب نحو الصراع ضد كافة أشكال العنصرية وضيق الأفق والشوفينية، كما أصدر الحزب قرار بالإجماع بالتنديد بتصعيد الحصار - ضد كوبا إلى مرتبة تكاد تصل إلى درجة الحرب.

وتنظيميا فإن الحزب انتخب ١٤٥ عضوا للجنته القومية (اللجنة المركزية) وبدورها أعادت هذه اللجنة انتخاب **جاس هول**- رئيسا للحزب... ويجدر بالذكر أن هول **يتزعم الحزب الشيوعي الأمريكي منذ عام ١٩٥٩ ، لهذا يعد «أقدم» زعماء الاحزاب الشيوعية في العالم**.وعلى الرغم من تقدمه في العمر(٨٥سنة) ومن اتهامه من جانب كثيرين من زعامات «اليسار الجديد» الأمريكي. وبالمثل من جانب القوى اليمينية والإعلام الأمريكي بأنه «**ستاليني**» النزعة إلا أنه لعب دورا واضحا في تماسك الحزب في ظروف بالغة الصعوبة وحافظ على خط الحزب الفكري في وقت عصفت فيه تقلبات كثيرة بنظم تنظيمات اليسار الماركسية في الولايات المتحدة..خاصة بعد انتهاء الحرب الفيتنامية.

ولعل من المناسب أن ننقل ما وصفه به آخر تقرير سنوي أصدرته «**مؤسسة هوفر**» وهي أضخم مراكز الأبحاث المناهضة للشيوعية في الولايات المتحدة وقد لعبت دورا بارزا وخطراً في تصعيد الحرب الباردة طوال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانيةوخرجت عددا من المحاربين ضد الشيوعية الذين شغلوا أرفع المناصب في الادارات الامريكية المتعاقبة(كان آخرهم **جورج شولتز وزير خارجية رونالد ريجان**)وكانت المؤسسة تصدر تقريرا سنويا بعنوان «**الكتاب السنوي في الشئون الشيوعية الدولية**»،وفي الطبعة الأخيرة منه قبل أن تتوقف مؤسسة هوفر عن إصداره ،وكان ذلك في عام ١٩٩٠ ،وصفت زعيم الحزب الشيوعي الأمريكي هول بأنه«**يتمتع بشعبية كبيرة ولكنه محدود فكريا... وقد قاد الحزب منذ عام ١٩٥٩ بلا انقطاع وهي فترة أطول من أي فترة قاد فيها الحزب أي فرد آخر ولا يبدو في الأفق حتى الآن خليفة له**».

في الوقت نفسه يصفه مؤرخ اليسار الأمريكي «**بول بوهلي**»وهو نفسه

ماركسى بأنه «يرمز شخصيا إلى انتصار اللينينية الأرثوذكسية على الأسلوب المرن والمتفتح الذى كان له انصار كثيرون فى فترة الخمسينات». ويقول بوهلى أيضا أن هول آثر العمل السرى على التعرض للسجن كما فعل كثيرون غيره من زعماء الحزب فى عقد الأربعينات والخمسينات (الفترة المكارثية). مع ذلك فقد ألقى القبض عليه وسجن وعندما أطلق سراحه عام ١٩٥٩ كان الحزب فى حالة أزمة حادة بسبب أحداث المجر وانعكاسات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى شهد انتقادات خروشوف لستالين (١٩٥٦) وانتخب فى تلك الظروف رئيسا للحزب. ولم يلبث أن سُجن مرة أخرى فى أوائل الستينات وافرج عنه بعد أن حكمت المحكمة العليا الأمريكية بعدم دستورية «قانون ماكورى» الذى حكم وسجن بمقتضاه معظم الشيوعيين الأمريكيين.

من ناحية أخرى فقد قاوم هول التيار الذى تأثر بالشيوعية الأوروبية فى عقد السبعينات الذى كان يدعو إلى تعددية أساليب الوصول إلي الاشتراكية ويقول المؤرخ بوهلى إن زعامة هول حققت بعدذلك قدراً كبيراً من الاستقرار للحزب، وان لم تحقق له نجاحات «دراماتيكية» أو باهرة .. وأن كتاباته فى صحيفة الحزب ونشراته المختلفة وكتبه لا تزال تشكل الخطاب السياسى الرئيسى للشيوعيين الأمريكيين.

مع ذلك فانه من الخطأ المبالغة فى تصور دور أكبر من مجرد الدور الرمزى لزعامة تاريخية ومستمرة يمثلها هول .. فهو بحكم عمره المتقدم لا يستطيع أن يوجه عمل الحزب تفصيليا. وهذا يعنى -بدوره- أن قيادات الحزب الأخرى- ومعظمهم من الشبان الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة والأربعين- يؤدون عملا ناجحا فى نقل الحزب من فترة أزمة حادة- عالمية الأبعاد فضلا عن أبعادها الداخلية- نحو فترة أكثر تميزا بالثقة بالنفس، وأكثر استعداداً للخروج إلى الجماهير الامريكية مباشرة، لتوسيع قاعدة الحزب .. على الأقل للعب دور أكبر فى العملية السياسية وفى مقدمتها الحركة النقابية وحركة الحقوق المدنية ومقاومة التيار العنصرى .. وفى العام الحالى حملة انتخابات الرئاسة.

وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعى الأمريكى لم يعلن فى هذا المؤتمر تأييده لمرشح معين للرئاسة، إلا أن ما قاله جاس هول عن استعداد الحزب للدخول فى أى ائتلاف يهدف إلى اقتلاع جذور اليمين المتطرف فسر بأنه اظهار لاستعداد الحزب لتأييد الرئيس الديمقراطى كلينتون لفترة رئاسة ثانية، اذا ما أظهر كلينتون مواقف أكثر حسما وشعبية فى الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الأمريكية والقوى العاملة بشكل خاص فى مواجهة هجمة مصالح الشركات الكبرى وقطاع الأعمال.

ومما يؤيد هذا التفسير ويؤكد صحته أن الاتحاد العام للعمال الأمريكيين بقيادته الجديدة، أعلن تأييده لكلينتون. ومن المسلم به أن الحزب الشيوعى سيحرص على الوقوف فى جهة واحدة مع اتحاد العمال فى تأييد كلينتون من ناحية «والعمل من ناحية أخرى على ممارسة أكبر قدر ممكن من النفوذ على قراراته وسياساته الداخلية والخارجية.

وبوجه عام فان الظروف الحالية التى أحاطت بانعقاد المؤتمر ال ٢٦ للحزب الشيوعى الأمريكى تماثل فى كثير من جوانبها ظروفا سابقة فى مراحل مختلفة من حياة هذا الحزب ساعدت فى وقتها على نمو عضويته ودوره وتأثيره. ولقد جاء وقت كانت فيه مهمات الحزب منحصرة فى النضال من أجل البقاء والإفلات من الاضطهاد السياسى والمطاردات .. أما الآن فان أوضاع غالبية الشعب الأمريكى الاقتصادية والاجتماعية تكسب مهماته طابعا أكثر حركية واتجاها نحو الائتلاف مع التيارات التقدمية الأخرى ومع المنظمات الجماهيرية غير الحزبية .. من أجل التأثير فى الأوضاع والسياسات العامة.

رسالة باريس

رحيل مارجرت دوراس

نهاية كاتبة مختلفة

نجلاء العمرى

بعد أن نقدت فرنسا زهرة المارجريت الأولى - مارجريت يوسينار- أول كاتبة امرأة تصبح عضوة بالأكاديمية الفرنسية، هاهى مارجريت الثانية ترحل «مارجريت دوراس» انتهت فى الشهر الماضى بعد عمر امتد إلى واحد وثمانين عاما، وبعد أن أثارت بما خطته من روايات ومن سيناريوهات أفلام كما بحياتها الخاصة عواصف فى النقد ذهبت إلى حد منع قراءة رواياتها بالمدارس، أو إلى حد اعتبارها واحدة من أهم أدبيات فرنسا فى هذا القرن وحصولها على جائزة جنجور إحدى أهم الجوائز الأدبية الفرنسية.

شخصية خارج كل الحدود وخارج كل الأطر. وربما كان هذا هو سر عبقها وصخب كلماتها حتى وإن كان ما تخلفه فى النفس أثناء القراءة وبعدها هذا المزيج الغريب من الدهشة وفى الاستنكار وفى الصدمة. فالكتابة مع دوراس كتابة أخرى منذ أولى رواياتها عام ١٩٤٣. وأعمالها التى تلت: «سد ضد الباسفيك» «بحار جبل طارق» أو العشيقة الانجليزية». ثم سيناريو فيلم «هيروشيما حبى»، وأفلامها التى أخرجتها بنفسها : «الحافلة»، «انديانا سونج» وأخيرا كتاباتها للمسرح.

مارجريت دوراس تكاد تختزل المكان، الهند الصينية حيث ولدت عام ١٩١٤ كابنة بيضاء لأم وأب من المستعمرين البيض لأرض صفراء، وحيث عاشت حتى سن الثا[illegible] عشرة قبل أن تعود إلى فرنسا، ثم هى [illegible]ت لأنها شديدة الوجود فى كل ما تكتب، لاتنفصل كلماتها عنها كالأم التى ترفض فى إصرار عنيد ألا أن يكونوا أبنا ءها

صورة مصغرة منها.

المكان

المكان، مكان الولادة والنشأة حاضر، أبدا فيما تكتب. والدها كان مدرسا للرياضيات، ووالدتها هي الأخرى مدرسة، ولكن الموت اختطف الأب لتبقى الأم مع أبنائها الثلاثة **مارجريت - البيضاء - ابنة المستعمر**، عاشت كما كان يعيش المستعمر الانفصال التام الذي يعزل المستعمر باستعلائه عن أهل الأرض الأصليين. ولكن، في كتبها، يأخذ هذا الانعزال شكلا آخر منفردا ومختلفا . **فالمستعمر هو ذاته صاحب الأحلام المجهضة، هو ضحية استعماره الأولى، هو المرفوض من قبل من يستعمرهم، وهو الذي يعاني من العزلة ومن هذا الاستعلاء.**

المكان يطل بشكل خاص في روايتين، كلتاهما من انتاجها المبكر. تختلطان فلا نعرف الحد الفاصل بينهما الأولى هي **«سد ضد الباسفيك»**، هذا السد الذي ما تفتأ الأم في الرواية تحاول بناءه لحماية قطعة الأرض التي وهبتها لها وزارة المستعمرات من مياه المحيط، بلا فائدة . الأم تعاود وتعاود، ولكن المحيط هو الآخر يعاود اغراقه للأرض، ويذهب معها حلمها بأن تخرج بأولادها من الفقر إلى الغنى معتمدة على هذه الأرض المستعمر هنا محاصر، مجهض، فالأم تحلم بالثروة التي لا تأتي أبدا، وبدلا منها تترك طفليها للفقر والضياع.

والمكان يعود في الرواية الثانية، أكثر أعمالها شهرة وأكثرها إثارة للجدل **«العشيق»** فالابنة تقع في حب «أصفر» صيني من أبناء البلدة، ولكن من الأثرياء وهي من الفقراء. وعائلة الصيني تنظر إليها باستعلاء. فلون بشرتها الأبيض لايبعد عنها الفقر ولا يحقق حلمها في الزواج منه، فلابد وأن يتزوج من صفراء مثله. والأم ترفض هذه العلاقة، لأن الآخر «أصفر» ، وبالتالي فهو معادل لكارثة لأنه يغيب فيما كانت تعيشه وكأنه هبة من السماء، لونها الأبيض.

المكان هو ألوان، فهناك الأصفر، يخيم على كل ما هو من أصل هذه الأرض، على الوجوه، وعلى الأطفال الذى يتساقطون من جراء المرض والفقر كما تتساقط ثمرات المانجو الصفراء من الشجر. ثم هناك الأبيض، يتردد ليصف «منازل البيض» ، «والبشرة البيضاء» وكأن المستعمر قد بنى



مارجريت دوراس

حول ذاته سجنا أبيض اللون، مثل لون بشرته تماما انحشر بداخله حتى اختنق. تقول دوراس يحرص البيض في المستعمرات على ارتداء ملابس بيضاء.. شديدة البياض- أبيض يرتدي أبيض، وكأنه دليل على النظافة المطلقة، على النقاء في مواجهة القذارة والجهل والتلوث.

الذات

عالم دوراس، هو عالم الداخل فلا تدور أحداث تذكر خارج النفس في رواياتها، الخارج يفتقد إلى الحركة، والداخل يموج بها. والداخل هو ذاتها هي، تطل من كل ما تكتب، من كل شخصياتها. فلا فاصل بين حياتها الخاصة وبين رواياتها. **هي الفتاة التي أحبت الأصفر، وهي ابنة الأم مجهضة الأحلام، وهي رفيقة «يان» هذا الشاب الذى يصغرها بنحو أربعين عاما، والذى رافقها طوال الخمسة عشر عاما الأخيرة في عمرها ، وعنه كتبت آخر رواياتها عام ١٩٩٢.**

وذات دوراس هي السيطرة اللامتناهية ، هي الفشل المحتوم في لقاء الآخر أو كما تقول هي :«أن ترحل من كل مكان، أن لاتحب وأنت تتوهم أنك تحب».

وما أبشع ما تكتب عن العائلة:«ولدت في عائلة لايقول أفرادها لبعضهم البعض صباح الخير، أو مساء الخير أو شكرا، في عائلة لاتحتفل أبدا بمناسبة ما. هناك دائما في العلاقات العائلية شيء من الكراهية . في عائلتين ، لم تحاول اخفاءها أو تجميلها كانت واضحة للآخرين فهذه هي الطبيعة وحكمها. عندما تكون العلاقات طيبة وحميمة بين أفراد عائلة ما، ليس لأن ذلك أمر طبيعي، ولن لأن أفراد هذه العائلة نجحوا في ترويض الطبيعة نحن لم نخلق لنعيش معا. فالعائلة ليست إلا حالة عابرة، وسيلة للحصول على المأوى والطعام. أما الحياة، حياة أطفال العائلة، فهي مؤجلة إلى ما بعد، ألا يقول الآباء للأبناء: سترى فيمابعد، ستفهم فيما بعد. أي بعد العائلة تبدأ الحياة.

هذه هي بعض أفكارها التي طالما صدمت الكثيرين ومع ذلك، لاتملك إلا وأن يأخذك عبقرية الأسلوب، بساطة الكلمات حينما ترتد مع قلم دوراس إلى بداياتها الأولى م ما جعل من هذه المرأة صديقة **لفرانسوا ميتران** باتت كما كان يحلو لها أن تقول له «أشهر منه».

يقول «يان» رفيقها في آخر حياتها :**لم تكن كتابة، كانت حرية لاحدود للكلمة ولا للفكرة.**

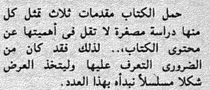
ويان هو نفسه جزء من هذه الذات المغرقة في ذاتيتها قصة لقائهما فريدة متوحشة ككل ما في **دوراس كان يان في** الثانية والعشرين من عمره عندما وقع مصادفة على إحدى روايات **دوراس** قرأها وبعد قراءته توقفت قراءاته الأخرى. لم يعد يقرء إلا لها فهي نقطة البداية في الكتابة، ثم بدأ يكتب إليها رسائل، طيلة خمس سنوات يرسل إليها رسائل بشكل منتظم ولايتلقى منها ردا ثم توقفت رسائله وهنا كتبت إليه : لماذا توقفت رسائلك فجأة وكأن هنا، سببا قهريا كالموت مثلا. **فتوجه لزيارتها يقول دخلت، ولم أخرج حتى وفاتها، استوعبتني تماما، فلم يعد لي حياة بخارجها. كانت قدرتها غريبة على قهر الوقت، اليوم كان بمثابة أيام ثلاثة . ولا وجود إلا لها ولما ترغب فيه.**

وفي شهادته التي نشرتها جريدة **ليبراسيون منذ أيام قليلة ، يتكلم «يان»** عن هذا السجن وعن هذاالسجان الفريد: كانت تأخذ كل شيء لها، كنت أنا أكبر في السن وهي لا، كانت تعيش في حاضر دائم، في كتابة دائمة، فلم تكن تفعل إلا أن تكتب وتكتب. أما أنا، فلم يكن لي حياة.

انتهت مارجريت دوراس، ولم ينته ما أثاره من جدل، هذا الجدل الذى جعل منها، مع اختلاف الآراء حولها، واحدة من أهم كاتبات القرن العشرين.

عرض كتاب

نقد الحركة النسوانية



حمل الكتاب مقدمات ثلاث تمثل كل منها دراسة مصغرة لا تقل فى أهميتها عن محتوى الكتاب،.. لذلك فقد كان من الضرورى التعرف عليها وليتخذ العرض شكلا مسلسلاً نبدأه بهذا العدد.

بقراءة فى المقدمة الأولى للناقدة **فريدة النقاش** بعنوان (**دروس وخبرات لنا**) نلحظها نسترجع التاريخ مؤكدة على أن النساء فى الثورات يصلن إلى أرقى حالاتهن وتتفتح قدراتهن بلا حدود. فليس هناك شيئ كالثورة يدفع بجماهير النساء إلى الأمام كما تقول (**الكسندرا كولونتاى**) المناضلة والمفكرة السوفيتية والتى شاركت فى ثورتى (١٩٠٥، ١٩٠٧).

وبهذا فإن النساء يصبحن قوة فاعلة فى مثل هذه الأعياد (الثورات) وسرعان ما يسقط ثقل الماضى الذى يجثم على كاهلها، شرط أن يكون الطابع الشعبى هو الغالب فى الثورة فحين تنخرط النساء جماعة فإنهن يطبعن المطالب الثورية بطابع حاجاتهن كجزء لا يتجزأ من الجماهير العاملة المسحوقة (**فعند نساء الطبقة العاملة كانت مشكلات التضخم والبطالة والجوع أكثر إلحاحاً بكثير من مسائل الطلاق والتعليم والوضع القانونى**).

وفى الوطن العربى فسوف نجد خبرة مشابهة لانخراط النساء فى ثورات القرن الماضى كما حدث فى الجزائر أثناء حرب التحرير حيث نظمت الثورة النساء المعدمات، ثم فى الانتفاضة الفلسطينية حيث تلعب المرأة دوراً أساسياً متزايداً يحتاج إلى دراسة.

من ناحية أخرى تشير **فريدة النقاش** إلى أن تزايد تشغيل النساء، واندماجهن فى العملية الانتاجية هو بكل المقاييس عملية تقدمية لصالح تحرير المرأة، إلا أن هناك حقائق تنفى هذه العملية فى بعض الأحيان إذ يصبح تشغيل النساء وبالاً على الطبقة العاملة

وقد رصد فى مصر أن نسبة عمالة المرأة قد زادت من ٦٪ إلى ١١٪ فى سنوات الانفتاح الاقتصادى رغم أن البطالة قد تزايدت فى نفس هذه الفترة تزايداً هائلاً واتضح أن أجور النساء فى القطاع الخاص حيث لا يجرى تطبيق قانون الأجر المتساوى هى أقل من أجور الرجال.

أى محاولة لفهم هذه الظاهرة تقول أنه «بالرغم من أن خروج المرأة للعمل قد ارتبط بظهور الرأسمالية ونموها فإن الكتاب ،يكشف كيف أن أول من ثبت فكرة الأسرة التى لا تعمل المرأة فيها خارج البيت هو الطبقة الرأسمالية ذاتها إذ كان هذا الحل يوفر ثلاث مزايا.

فهو أولا يتيح احلال كمية اضافية من العمل غير المدفوع الأجر محل ايفاق اجتماعى، ويتيح قدراً من الصحة العامة فى حياة الطبقة العاملة حيث تربى المرأة الأطفال وتنهض بعملية التغذية،وأخيراً فان هذا سيمكن من ربط الرجل بالمرأة. وقد استخدمت الطبقة الرأسمالية تكتيكات متعددة لتشجيع العمل على تبنى هذا الحل عبر المدارس والدين والترفيه وقنوات أخرى كثيرة».

ولابد أن نقارن ذلك بما تفعله الجماعات الدينية الآن فى مصر باعتبارها وجهاً من وجوه النمو الرأسمالى التابع وستاره الايديولوجى فهى التى تبشر بضرورة عودة المرأة إلى المنزل بينما تقدم الحكومة اقتراحات يجرى الحديث عنها فى الصحافة وأجهزة الإعلام حول اجازات طويلة بنصف أجر للمرأة. أو احالة النساء للمعاش فى سن مبكرة بحجة التخفيف عنهن بالرغم من انه ثابت أن قدرة المرأة على الانتاج بعد أن يكبر أطفالها تصبح أكبر.

وتضيف **فريدة النقاش**: ولعلنا سوف نجد تشابها كبيرا بين تكتيكات الجماعات الدينية الرأسمالية فى مصر وتكتيكات المنظرين المحافظين فى انجلترا الذين يهرعون إلى الرب ليستمدوا من أقواله المقدسة شهادات ضد عمل المرأة «**اذا كان الرب قد اراد للنساء أن يخرجن إلى العمل لما خلق جنسهن**» كما يقول كاتب خطب **مارجريت تاتشر** وفى هذا السياق علينا أن نراجع فتاوى الشعراوى بخصوص عمل المرأة.

وأكثر ما تخشاه الرأسمالية التى تخطط حتى فى أكثر حالاتها تقدماً لابقاء قدر من البطالة فى المجتمع تستخدمه ضد العمال- أكثر مما تخشاه- هو ان تواجه فى حالة إنخراط النساء على نطاق واسع فى الانتاج وتنظيم الخدمات المنزلية والأسرية اجتماعيا هو طبقة عاملة قوية موحدة برجالها ونسائها قادرة على الدفاع عن حقوقها وتوسيعها والنضال بهمة أكبر من أجل تحويل المجتمع وبناء الاشتراكية.

ثم **تضيف فريدة النقاش** بأن أهمية الكتاب تكمن فى أنه يلقى باضوائه الكاشفة على واحد من الاتجاهات التى اصبحت جذابة فى حركة تحرير المرأة فى بلادنا وهو الاتجاه النسوى الذى يمثل اتجاها من ثلاثة اتجاهات رئيسية أحدها الاشتراكى والثانى الاسلام السياسى.

وفى محاولة منها لتوصيف الحركة المصرية تقول بأن المدرسة النسوية فى بلادنا والتى تمثلها **نوال السعداوى**، تتمتع بسلطة ت لا بأس بها ،وان كان هناك فارق جوهرى لابد تسجيله بين الاتجاه النسوى الأوروبى والاتجاه النسوى العربى الذى تحتله **نوال السعداوى** وهو أن الأخير يلعب دوراً ايجابيا من زاوية تأكيد حق الاجتهاد. وطرح كل المسائل بما فيها المسألة الجنسية طرحاً شاملاً للنقاش وعلى نطاق واسع.

أما النقد الجذرى الشامل لحركة الإسلام

السياسى النسائية فهى مهمة للاشتراكيين وكل الديمقراطيين ما تزال لم تنجز بعد.

بل يحتاج انجازها إلى مقدرة ومعرفة جيدة بتراث الثقافة العربية الاسلامية لان هذا التيار يشكل واحداً من أكبر معوقات تحرير المرأة وادماجها فى مجمل النضال الطبقى.

نساء .. ورجال... وثورات

ثم تحاول **أروى صالح** والتى قامت بجهد يسجل لها بتفوق بترجمة هذا الكتاب باستعراض اسباب الهجوم على الحركة النسائية التى ترى العالم من منظور (أنثوى) لا يرى فيه سوى اضطهاد الذكر للأنثى فيجعلها غير قادرة- قبل أى شئ آخر- على تحرير المرأة ، تماما بقدر ما يفقدها هذا الذى يتحول إلى هاجس يسيطر ، القدرة على التعاطف مع كل المضطهدين عنصريا ودينياً وطبقياً من كل لون ، بقدر ما يحد من أفقها ويجعلها فريسة للتحيز الجنسى ويوصم نضالها بالأنانية لتصبح فى النهاية جزءاً مكملاً لا أكثر لآلية الاضطهاد المنظم الذى يتحكم فى العالم.

وتؤكد **أروى صالح** بأن الكتاب يكاد يكون اقرب لدراسة مقارنة وجيزة لتاريخ الحركات الثورية عامة والاشتراكية والنقابية خاصة فى خمس بلدان **(روسيا القيصرية- ألمانيا- فرنسا- بريطانيا- أمريكا)** من حيث هى تقدم الخلفية التاريخية التى يتتبع من خلالها أوضاع النساء ومواقف الثورات منهن . فالمؤلف ينسب اضطهاد المرأة- وكذلك حركات تحررها -للتاريخ ،فى مواجهة تصوراتها التى تفسر تاريخ الصراع بين الرجل والمرأة.

حركتان وقضية

ثم يستعرض تونى كليف فى المقدمة الثالثة للكتاب ، نهجه الذى اعتمد عليه فى دراسته قائلا بأنه على امتداد المائتى عام الماضية عملت حركتان مختلفتان على تحرير النساء ، وهما **الحركة النسوية والماركسية.**

كلتاهما ترغب فى القضاء على اللامساواة والاضطهاد فى وضع النساء فى مجتمع اليوم،وفى ان تستبدل به المساواة الكاملة والحقيقية بين الرجال والنساء. غير أنهما تسلكان فى تفسيرهما لواقع اضهاد النساء طرقاً مختلفة كل الاختلاف.

فالحركة النسوية:

ترى أن الإنقسام الأساسى فى العالم هو ذلك القائم بين الرجال والنساء ، وأن السبب وراء اضهاد النساء هو نزوع الرجال للسيطرة عليهن . وترى أن طريق الحل يكمن فى توحد النساء من أى طبقة اجتماعية كن ضد الرجال فى كل المجتمعات الاجتماعية.

أما وجهه النظر الماركسية:

فترى أن التعاون الأساسى فى المجتمع يقوم بين طبقات لا بين الجنسين. فعلى مدى آلاف السنين اجتمعت اقلية من الرجال والنساء على العيش من عمل الأغلبية الساحقة من الكادحين رجالاً ونساء.

ويضيف **تونى كليف** بأنه لا سبيل إلى التوفيق بين وجهتى النظر هاتين وإن تكن بعض (الاشتراكيات فى الحركة النسوية) قد حاولن تضييق الفجوة بينهما.

وقد استطاع **ماركس والجلز** أن يبينا عبر المفهوم المادى للتاريخ الذى ابتدعاه، أن النضال الطبقى وحده هو القادر على تحقيق الاشتراكية وتحرير النساء. وأن الاستغلال الذى يتعرض له العمال والعاملات على السواء فى عملهم. يدفعهم إلى التنظيم الجماعى لانفسهم فى مواجهة الرأسمالية وهذا النضال للطبقة العاملة هو الذى سيجرف فى طريقة الاضطهاد والاستغلال على حد سواء.

ويرى **تونى** أنه لا وجود لجماعة موحدة تدعى (النساء) أكثر مما هناك وجود لأخرى موحدة تدعى(الرجال) .ان الهوة بين مالك العبد والعبد، وبين المالك والفلاح، تجعل مفهوم «الرجال» فاقداً المعنى تماماً كما تجعل الهوة بين زوجة مالك العبيد وعبدتها مفهوم «النساء» خلواً من المعنى.

وبسبب من وجهات النظر السائدة فى الحركة النسائية فانها تقع فى خطأ استخدام تعبيرى «النساء» و «اضطهاد النساء» بطريقة غامضة تفتقر إلى التحديد والفهم التاريخى.

لقد كان الاضطهاد يعنى للمرأة المسترقة القسوة البدنية والاستغلال الجنسى والفصل الجبرى عن اطفالها. أما بنسبة للسيدة المترفة التى لا عمل لها فهو يعنى قيوداً اجتماعية وقانونية وقهراً جنسياً والثورة الصناعية كانت تعنى لنساء الطبقة العاملة استغلالاً رأسماليا وحشيا علاوة على فظائع الحمل فى ظروف مريعة . بينما كانت تعنى للزوجة الرأسمالية حياة مترفه قمعية.

حين تكون إذن كل النساء معاً فى كلمة واحدة فإننا نغفل الظروف التاريخية ونتجاهل الدور الذى لعبته السيدات الثريات فى استعباد واستغلال الكادحات والكادحين!!.

ويستمر«كليف» فى هجومه على الحركة النسائية قائلاً بأنه من الشائع فى الحركة النسائية تشبيه وضع النساء بوضع العبيد والأقليات العنصرية المضطهدة، ولكن أوجه الشبه محدودة فى الواقع ،فالنساء لا تكون جماعة منفصلة ،بل يتتشرن وسط كل القطاعات. واذا كانت النساء هن الأكثر تعرضاً للاستغلال بين جمهور العمال، فانهن يوجدن ايضا فى صفوف المستغلين.

وتختلف علاقات النساء بالرجال فى الأسرة اختلافا جذريا عن العلاقات بين العمال والرأسماليين، أو بين السود والبيض ، فهناك علاقات عميقة ومعقدة اقتصادية وجنسية ونفسية تدفع النساء إلى المشاركة فى الأسرة السود .محاصرون بعيداً عن البيض ، بينما يتداخل الحنان مع علاقات السيطرة والخضوع فيما بين الزوجات والأزواج والأمهات والأبناء. ويثير السود الاشمئزاز عند العنصريين البيض، ولكن النساء مرغوبات من الرجال.

حركة أم.. سكون

إنها المحاولة الصعبة تلك التى سنخوضها لفتح ملف قديم جديد، تمكنت مجموعات عدة من النساء من صياغته ، لكنها تعترف جميعاً على اختلاف مناهجها بأنها لم تشكل بعد حركة نسائية ،وبأن الأسس الأولية للحركة غير متواجدة بالفعل، كما أن الشرط الموضوعى الذى يمكن من خلاله أن تخلق حركة نابعة من جهود حقيقية فى التنوير ، يضرب دائما، ولا يكاد يفتح الباب أى مجتهد إلا ويرمى بالرصاص أو التشهير والنفى..!!.

لهذا كان من المهم أن يفتح الملف بعد استعادة سريعة لأهم الحركات النسائية على مدى القرنين الماضيين،ومحاولة استنباط مدى أثرهما على العمل النسائى فى منطقتنا.وهو ما سيبدو أكثر وضوحا من خلال المداخلات التى ستحملها الأعداد القادمة مع المناهج المختلفة.

ونبدأ من خلال أوراق اقتربت من الأربعمائة صفحة قدم المفكر الاشتراكى وقائد **«حزب العمال»** الاشتراكى البريطانى **(تونى كليف)** دراسة قيمة حاول فيها دحض مفهوم(النسوية) أو النسوانية) مشيراً إلى أنها كحركة غير قادرة على تحرير المرأة بل أنها أصبحت رصيداً لدى القوى الرجعية لإبقاء أوضاع الاضطهاد كما هى سواء الواقعة على المرأة أو الرجل.

ومهما كان حجم الاتفاق أو الاختلاف مع هذا الطرح فإن القراءة الدقيقة لكتاب(تونى كليف)**(النضال الطبقى وتحرر المرأة)** ربما تكون كأرض معتنى بها تصلح للزراعة فيها فى الأعداد القادمة.

جيهان أبو زيد



اليسار وأزمة فهم الواقع
بعض الملاحظات الأولية

د. محمود عبد الفضيل

تعددت مساهمات المفكر اليسارى الكبير **«ميشيل كامل»** فى مجالات عدة، ولكننى أعتقد أن من أهم إسهاماته تلك المرتبطة **«بالمسألة الزراعية»**، والعلاقات الطبقية فى الريف المصرى، فى أثناء توليه منصب «مدير تحرير» مجلة الطليعة فى الستينات . إذ كان اهتمام **«ميشيل كامل»** بما اسماه **«الشهادات الواقعية»** من أفواه الذين يعيشون الواقع اليومى بتعقيداته وتضاريسه الوعرة، التى تتحدى تبسيطات وتعميمات **«النماذج النظرية الجاهزة»** المنقولة من الكتب، نقلة هامة فى منهج الفهم والتفسير للواقع الاجتماعى والطبقى المصرى.

وهذا يقودنا إلى الاشارة إلى آفه مهمة من آفات التفكير والتنظير اليسارى المصرى. ففى أحوال كثيرة نجد أن هناك «ميلاً لإحتقار الوقائع» والتفكير **«بعقل مستعار»**. وهذا يقود بدوره إلى «اعطاء أجوبة معلبة» على «الاسئلة الطازجة» التى يفرزها الواقع اليومى. وهكذا نجد فى أحوال كثيرة أن هناك «عدم إصغاء» لإيقاع ونبض الحياة الاجتماعية والاقتصادية.. وبالتالى ميلاً مغالى فيه لإملاء الافكار المسبقة. وهذا يقود بدوره إلى **«الفقر النظرى»** و«التيبس الفكرى». مما يحد بدوره من عملية «النهج اليسارى كنهج تحليلى لفهم الواقع وكدليل للعمل السياسى».

فإذا فشلت النظرية فى «التفسير»، فإنها سوف تفشل قطعاً فى «التغيير». اذ أن آفه منهج **«التفكير بالنصوص»**، هو الفشل الذريع فى تعيين التناقضات الحقيقية فى الواقع العينى «المعاش»، وعدم القدرة على تحديد منهج حل تلك التناقضات. ولعل الأزمة لدى اليسار المصرى (واليسار العربى عموما) ترجع إلى عدم ملاءمة **«النموذج التحليلى»** المستند إلى واقع التطور الرأسمالى فى أوروبا القرن التاسع عشر، كأساس لفهم واقع التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية. ومن هنا نشأ ذلك **«القصور النظرى»** (Theoritical deficiency) فى فهم مقومات الواقع وبنيته التحتية والفوقية، وبآلياته اليومية.

لقد ظلت الصياغة فى مجموعها أقرب إلى «الصياغات الفقهية التى تستند إلى نموذج تحليلى يستند إلى **«الثنائية»** أو **«الثلاثية»** الطبقية وحيث يتم القفز فوق العديد من تفاصيل الواقع التى تساعد على فهم التوجهات والعلاقات السائدة فى المجتمع بفئاته وقواه الاجتماعية المختلفة. فعلى سبيل المثال، لم **يتم توجيه اهتمام كاف لعدم تجانس «الطبقة العاملة» بشرائحها القديمة والحديثة**، وعدم تجانسها فى التكوين والتصورات والسلوك السياسى، تلك القضايا التى ركز عليها بعض المؤرخين الماركسيين المحدثين من أمثال Gareth Stedman Jones، كذلك لم تكن هناك عناية كافية بفهم دقيق لمراتب الطبقة الوسطى وعلاقة ذلك بعملية التقدم الجارية فى المجتمع، وما هى روافد التقدم فى صفوف تلك الفئات.

وهنا لا يكفى القول، كما جاء فى أحد الكتابات الحديثة:

«إن الطبقة العاملة وحلفها الواسع من الفلاحين الفقراء والمهمشين هى القادرة على القضاء على كل أشكال الاستغلال ، ثم إقامة عالم جديد تحل فيه المساواة الحقة والحرية غير المشروطة محل العالم القديم المتهالك» . إن تلك الصياغة التى كتبت فى نهاية عام ١٩٩٤ ، كان يمكن لها أن تكتب عام ١٩٥٤ أو ١٩٧٤ ، بنفس الروح الفقهية -بل **«الدينية»**- وكأن الواقع لا يتغير. وما هو الجديد إذن .. فى ظل **«النفط»** و**«الانفتاح»** و**«العولمة»** و**«الدروشة الدينية»** وتلك الآليات الجديدة التى أمسكت بأقسام من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمهمشين فى المدن.

هل يا ترى اهتم أحد بدراسة أشكال **«التكسب»** و**«الارتزاق»** الجديدة، وأشكال **«التكسب المزدوج»** ، والأوضاع الطبقية الملتبسة فى خريطة الواقع الطبقى الجديد، وكذا أشكال الوعى الفكرى والسياسى، ودور الدين والتراث فى تشكيل الوعى.. وحدود «إستقلاليته» عن الواقع المادى!

وهل يمكن فهم لغز **«الراديكالية السياسية»** لدى بعض الفئات الاجتماعية وارتفاع درجة **«التدين»** والسلوك الاجتماعى المحافظ لدى تلك الفئات؟.

تلك هى **«مفارقة»** من منظور **«نموذج الحداثة الغربى»** الذى تبناه المثقفون اليساريون، بينما لم تكن «مفارقة»

فى إطار التجربة الصينية (أو الآسيوية عموماً) .للنهضة والتقدم؟.

خلاصة القول هنا، أن عدم الاستناد إلى دراسات عينية وميدانية و«تحليل ملموس للواقع الملموس» تقود إلى نوع من «**الهيفاوية اليسارية**» وتعوق التواصل الحقيقى مع الجماهير ، بل تقود إلى شعور زائف بالتفوق والاستعلاء بحجة امتلاك «المنهج العلمى» فى الرؤية والتحليل.

وأخطر ما فى الأمر أن هذا «**النهج الفقهى**» الدينى يقود إلى نوع من «**الكسل الفكرى**»ويقتل الابداع اللازم لفهم حركة الواقع المتجدد . إذ إن التاريخ لا تتم صياغته ،وفقاً لمسارات جبرية أو «**نموذج وحيد**» تم صياغته فى ظل واقع اجتماعى وتاريخى مغاير.

ولذا فان الطريق القويم للتخلص من ذلك «**العقل الاداتى**» الذى يقبل بالنموذج التفسيرى السهل البسيط ، كما تم صياغته فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتجاوزه إلى الفهم الخلاق للواقع الجديد ، يقتضى السير على النهج التالى:

وهكذا فإن النموذج التحليلى أو «التفسيرى» ،بالاضافة إلى«عناصره المعيارية» (normative aspects)، لابد وأن يلاحق العملية المستمرة «**لتقليب التربة الطبقية**» فى أى مجتمع ، حيث إن الواقع دينامى متغير.

ولعل من المفارقات أن كتابات اجتماعية وسياسية تمت خارج «**منهج التحليل الماركسى**» كان لها فى بعض الأحوال وقع أفضل فى فهم بعض الأوضاع الاجتماعية عن تلك الكتابات الماركسية النمطية، مثل كتابات **على الوردى** (عالم الاجتماع العراقى الكبير) فى كتابيه «**دراسة فى طبيعة المجتمع العراقى**» ، و«**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**»،الذى صدر الجزء الأول منه عام ١٩٦٩ ،إذ أدخل فى تحليلاته العديد من المتغيرات الاجتماعية والفكرية والنفسية التى لا يعيرها «**الماركسيون التقليديون**» القدر الكافى من الاهتمام والعناية. كذلك كان لفت الانتباه إلى ما يسمى «**رأس المال الرمزى**» (Symbolic Capital) . الشكل المهم فى بلادنا مقارنة برأس المال المادى، وهو من ابداعات عالم الاجتماع الفرنسى **بورديه** Pordieuوليس من ابداعات الماركسيين العرب.

الحركة السياسية و «الخروج من الزقاق»

لم تحدد الحركة التقدمية واليسارية لنفسها دوراً واضحاً فى الحياة السياسية.

أ- **هل هى حركة نقدية، تكتفى**

*

الاجابات المعلقة لا تصلح للأسئلة الطازجة

*

الحركة التقدمية لم تحدد لنفسها دوراً واضحاً



بممارسة النقد ،وتبيان سلبيات السياسات الاقتصادية،الاجتماعية الراهنة فى مجالات : الصحة والتعليم ،والاسكان ،وبيع القطاع العام ، وسياسات الأجور والأسعار.

ب- **هل هى حركة احتجاجية / مطلبية** تسعى لوقف التدهور ،وتقف أمام تمرير سياسات تضر بمستقبل الوطن العربى مثل «الشرق أوسطية» ،و«الفساد والإفساد».

جـ- **أم هى حركة التغيير وإعادة البناء** ، تمتلك مشروعا متكاملا للوطن، يعبئ «القوى الحية» ويحظى بقاعدة تحالف طبقى عريض، لا يقتصر على «الطبقة العاملة وحلفها الواسع من الفلاحين والفقراء، والمهمشين» ،على حد الصيغة المحفوظة عن ظهر قلب لأنه دون أن يكتسب مثل هذا المشروع مصداقية وقبولاً لدى أقسام واسعة من الطبقة الوسطى ومجتمع رجال الأعمال ، لن يكون مشروعا قابلاً للانجاز والتطبيق ، مهما صدقت النوايا والأحلام.

ومن الواضح من الادبيات اليسارية ،والكتابات الصحفية فى جريدة «**الأهالى**» وغيرها من المنابر اليسارية ،هناك خلط بين المستويات الثلاثة «**بل هناك اضطراب وارتباك سياسى يتراوح من «المناورة السياسية» قصيرة الأجل ،وبين التشدد والتشنج النظرى الذى يخاطب المستقبل** البعيد وغير المرئى ،وبالتالى يؤثر على كفاءة كل مستوى من المستويات الثلاثة».

ولعل الخروج من حالة «**التشتت**» و«**التفكك**» و«**التسطح**» و«**التخلف**» التى تطبع حركة اليسار، مقارنة بالتيارات السياسية الأخرى الفاعلة فى المجتمع(تيار «**الاسلام السياسى**» و «**الليبرالية الجديدة**») **تقتضى «عدم تغليب السياسى على الايديولوجى ،ولا الايديولوجى على المعرفى»** ،على حد تعبير **محمود أمين العالم** (راجع افتتاحية العدد الأخير من قضايا فكرية تحت عنوان «**الهشاشة النظرية فى الفكر العربى المعاصر**»).

يقتضى ذلك، بذل محاولة فكرية أمينة وجادة لفهم الوقائع التالية:

١- العلاقة الجدلية بين الفرد / الطبقة/ الأمة / فى عالم اليوم.

٢- دور الدين والتراث فى مجتمعنا ،والنظر لتلك الأمور من خلال فتح الباب على مصراعيه وليس فقط بالنظر من «**ثقب الباب**» على حد تعبير **طارق البشرى**.

٣- العلاقة بين الاشكال المختلفة «للريع» (وخاصة الريع النفطى ومشتقاته) ، تلك الاشكال المتولدة فى مجال التداول،ومدى طغيانها على الأنماط التقليدية لفائض القيمة المتولدة فى مجالات الانتاج (الزراعى والصناعى والمادى عموماً) ،والاثار الفكرية والسياسية والسلوكية المترتبة على ذلك.

٤- دور «**الاقتصاد غير المنظم**» أو (**الاقتصاد الموازى**) فى توليد دخول وأنماط من العيش ، تهدر كل التحليلات المستندة إلى ما يسمى «**خط الفقر**» فى المجتمع المصرى التى تقوم على حسابات «**الدخل المنظور**» فقط. وكأننا بالحديث عن «خط الفقر» (poverty-Liens) والاستناد إليها فى التحليلات الاجتماعية والسياسية حول الازمة الاقتصادية والاجتماعية... نهدر تلك الآليات التى يبتدعها «بسطاء الناس» للتحايل على الأزمة والواقع الاقتصادى المتردى .. وبالتالى توجل «**التعامل مع الأزمة**»!.

٥- فهم العمليات الجديدة للانتاج والتراكم على الصعيد المحلى والعالمى ،وانعكاساتها الاقتصادية والطبقية

«النموذج النظرى» أو «التحليلي»

نقطة البدء

أثر «التغذية العكسية» لتعديل المقولات التحليلية، و«القدرة التفسيرية» للنموذج

دراسة عينية لتضاريس الواقع الملموس (المادى/ الاقتصادى/ الاجتماعى/ الفكرى/ السياسى).

إعادة اختبار النموذج بشكل مستمر فى ضوء حركة الواقع حتى لا يصاب «بالتيبس».

«صياغة نموذج تحليلى جديد» يواكب حركة الواقع جديد

اليسار وأزمة فهم الواقع


محمود أمين العالم


طارق البشرى

والاجتماعية ،ويكفى لى أن أذكر فى هذه العجالة القضايا التالية:

أ- التغير فى طبيعة «العمليات الانتاجية» (labour processes) ،والانتقال من العمالة الكثيفة المتجمعة فى شكل «مصانع» وخطوط انتاج و «عنابر» إلى عمليات مجزأة «عالية التقنية» ،واعتمادها على عمالة تعمل أحيانا من منازلها (outworkers).

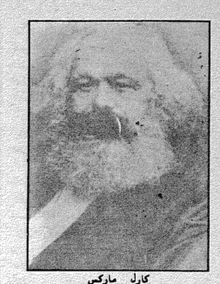
ب- التغير فى التركيب العضوى لرأس المال ،لم تعد العلاقة بين «رأس المال الثابت» و«رأس المال المتغير» هى الأساس ، كما كان في الكتابات الماركسية التقليدية ، بل أصبحت بين نسبة «software» و «hardware» التطور فى تركيب المعدات الرأسمالية والاليكترونية الحديثة.

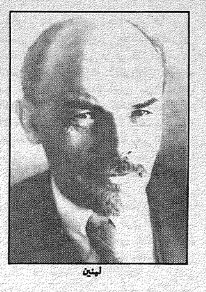
ج- صعود «رأس المال المالى» بشكل ليس له مثيل فى التاريخ الرأسمالى المعاصر وتداخله مع عمليات التراكم الرأسمالى على الصعيد المحلى ،من خلال «البورصات المفتوحة» وما يسمى «بالنقود الاليكترونية» (electronic money) العابرة للحدود الوطنية فى لمح البصر

.....

ووسائل الانتاج فى ضوء، فشل التجارب الاشتراكية السابقة القائمة على التخطيط المركزى والأوامر الادارية . وهذا يحتاج لجهد كبير خلاق،وليس مجرد «ترميمات فكرية».

إن الاجابة على بعض هذه التساؤلات بعقل مفتوح ،وفهم بعض التطورات الجديدة فى الواقع المادى والاجتماعى.. هى الطريق الوحيد لفهم الواقع وإمكانية تفسيره وتجاوزه واستشراف المستقبل على اسس علمية راسخة. فإذا لم تتم عملية الالتحام بالواقع ، فكرا وممارسة ، فإن من الصعب أن تصبح الحركة اليسارية والتقدمية عموماً حركة شعبية جامعة ، أو ذات نفوذ شعبى واسع. وأغلب الظن أن تتحول إلى «كيان فقط» وإلى «حلقات الذكر» لها مريدوها ودراويشها بلا جدال ،ولكن يصعب عليها الخروج من«الزقاق » إلى«الطريق العام».


كارل ماركس


لينين



والمسألة القومية

سامر سليمان

ما هو الموقف الذى يجب أن نتبناه نحن الماركسيون من المسألة القومية؟.

هل يكون ولاؤنا الأول للبروليتاريا العالمية أم يجب أن يكون لأوطاننا؟.

هل يجب أن تنطبق حدود الاحزاب الثورية مع حدود الدول القائمة بالفعل؟.

متى يجب علينا أن نخوض الصراعات القومية ومتى يجب علينا الكف عنها؟.

ما هو موقفنا من حق تقرير المصير للشعوب والاقليات التي ترغب في الاستقلال؟.

إن الأجابة على هذه الأسئلة لها أولوية قصوى الآن فى ظل تفجر الصراعات القومية والإثنية على الصعيد العالمى. ولعل المفارقة الاسياسية التى نشهدها حالياً هى تفجر هذه الصراعات فى الوقت الذى بلغت فيه عولمة الانتاج درجة غير مسبوقة فى تاريخ الرأسمالية ، بحيث أصبح العالم فضاء مفتوحا أمام حركة رأس المال.

لقد بلور الجدل الدائر فى فرنسا الآن حول المسألة القومية اتجاهات مختلفة للتعامل مع هذه الظاهرة . وبالرغم من أن الخصوصيات الفرنسية والأوربية ، مثل الموقف من معاهدة **ماستريخت** ،، تلقى بظلالها على هذا الجدل، إلا أن المواقف التي تبلورت فيه والتحليلات النظرية التى استندت عليها هذه المواقف تخرج عن إطار الخصوصية الفرنسية وتهم الحركة الشيوعية على الصعيد العالمى.

وسوف نعرض هنا لبعض الدراسات المهمة التى شاركت فى ذلك الجدل.

منذ ظهور الماركسية فى القرن الماضى والحركة الشيوعية يتنازعها اتجاهان فيما يخص المسألة القومية:

الاتجاه الأول، يتقبل الفكرة القومية الأمر الذى يملى على الاحزاب الشيوعية المنضوية تحت هذا الاتجاه أن تدافع عن المصالح القومية لبلدانها وهذا ما فعلته احزاب **الأممية الثانية** التى شاركت فى الحرب العالمية الأولى جنبا إلى جنب مع دولها للدفاع عن أوطانها .

الاتجاه الثانى، الذى تعود جذوره إلى **ماركس** والذى كرسه لينين هو رفض الانخراط فى الصراعات القومية وإدانتها بكل قوة .

ذلك كان موقف **لينين** فى الحرب العالمية الأولى حين نادى بالانهزامية الثورية، أى أن يرفض العمال فى الدول الاوروبية المشاركة فى الحروب الاستعمارية التى لن يخرج فيها من منتصر سوى البورجوازية .وقد ودفع **لينين** ثمن ذلك الموقف عن طيب خاطر . وكان ذلك الثمن هو اتهامه **بالخيانة وبالعمالة للعدو الألمانى.**

من الملاحظ أن الجدل الدائر لا يخرج فى خطوطه العامة عن هذين الموقفين . المقال الأول الذى سوف نعرضه يقع فى خانة **اليسار القومى** وهو**ماكس جالو** رئيس حركة المواطنين.

يبدأ الكاتب بالقول بأن كلمة قومية حين يتم ذكرها فى أوساط اليسار فهى تثير ذكريات البغض القومى ، العنصرية ، كراهية الأجانب والاستعمار . وبالنسبة للبعض الآخر لم يعد لهذه الكلمة أى مضمون بسبب عولمة رأس المال وانتقال مراكز صنع القرار من الدولة -الأمة إلى المؤسسات العابرة للقوميات مثل **البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة الدول السبع الكبار..** الخ .والقاسم المشترك بين اليمين الليبرالى وبعض قطاعات اليسار هو أنهم ينعتون المدافعين عن القومية الفرنسية بالرجعية من منطلق واقعيتهم التى تملى عليهم قبول ظاهرة العولمة.

ذلك من يدعو إلى أن تكون مهمة الأحزاب اليسارية هى تنظيم العمال على مستوى العالم وليس على المستوى القومى . وهذه المقولة - وفقا للكاتب- وإن كانت تبدو ساحرة ومنطقية فهى ليست بالجديدة وهى ترجع إلى الأممية الثانية . ان **روزا لوكسمبرج** أدانت القومية باسم عولمة رأس المال . لقد كان موقف **روزالوكسمبرج** البولندية الأصل من محاولات تقسيم بلدها بولندا بين روسيا والمانيا هو «فلتكن اذن ثوريين روس أو ألمان بما أن بولندا قد تم

تقسيمها بين هاتين الامبراطوريتين» . ويقول الكاتب إننا جميعا نعلم الخسارة الفادحة التى نجمت عن هذا الموقف.

لقد استنتجت بعض قطاعات اليسار بأنه اذا كانت محاولات الإصلاح قد فشلت فى فرنسا وإذا كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية قد كشفت عن عجزها **فالحل هو تأسيس حزب اشتراكى أوروبى**،وكأن المشكلة هى النطاق الجغرافى الذى تمارس فيه هذه الأحزاب سياساتها. بل إن البعض وصل فى شطحته إلى المناداة بالعمل على تأسيس وعاء أممى للعمال على الصعيد العالمى.

وفقا للكاتب، إن **انتهاء القوميات لا يوجد إلا فى أدمغة الدوجمائيين وداخل الندوات والصالونات.** أما على أرض الواقع ، فإن صعود الظاهرة القومية فى **أوكرانيا** ، **ليتوانيا** ، **يوجوسلافيا**.. الخ لا يحتاج إلى أى تعليق . كما أن أى دراسة متعمقة سوف تكشف عن أن **سياسات ، ألمانيا ، اليابان ،والولايات المتحدة ترتكز على المعايير التقليدية للمصالح القومية.** البعض ينعى غياب التضامن الأممى والانسانى . فليكن ولكن ما لا يمكن انكاره هو أن القوميات لا زالت هنا.

وحين يتعلق الأمر بنا فى فرنسا- يقول الكاتب- فهناك العديد من الذكريات التى تدفعنا إلى التفكير ملياً فى هذه القضية. ونحن لا يمكن أن ننسى النصوص السلامية والأممية التى كتبها اليسار الفرنسى قبيل الحرب العالمية الأولى والثانية والمواقف المناهضة للصدام مع **هتلر** والتى لم تحل دون قيام الحرب. واليوم يقول البعض اننا يجب أن نكون أوروبيين لأن الصدام مع المانيا مستحيل ولأن مصالح فرنسا سوف تندمج مع مصالح المانيا، كما لو كانت المانيا وفرنسا ستختفيان من الوجود ان كل الخط يكمن فى الدعوة إلى نبذ المصالح القومية الفرنسية لانه فى الوقت الذى سنفعل فيه ذلك سيكون الآخرين منهمكين فى الدفاع عن مصالحهم القومية.

ان الخلل يكمن فى المفهوم الميكانيكى والاقتصادى للتاريخ الذى يدعى أن القوميات ستزول فقط لأن هناك عولمة على صعيد الاقتصاد . كما لو كانت الاحاسيس والذكريات الوطنية ستزول ميكانيكيا لأن العولمة قد قطعت شوطا كبيرا . والمشكلة الحقيقية هى أن الجماهير لا تزال تؤمن بالفكرة القومية . ويتساءل الكاتب : ماذا نفعل ازاء ذلك ؟ هل نشرح لها أننا تعدينا المرحلة القومية؟هل نتظاهر بأن القوميات لا وجود لها؟. هل نترك الجبهة القومية بزعامة **جان مارى لوبين** تقود الدفاع عن القومية الفرنسية وتحصد الاصوات فى الانتخابات.

هذا باختصار ما تضمنته دراسة **ماكس جالو** ، وهى تلخص وجهة نظر قطاع من اليسار الفرنسى خاصة جناحه الاشتراكى الديمقراطى . ولا يخفى ما فى هذا الموقف من منطق انتهازى متهافت . لقد انطلق الكاتب من مقدمات صحيحة وهى أن الظاهرة القومية لم تمت وأنه من العبث الاعتقاد أن القوميات ستزول من تلقاء نفسها بفعل العولمة ليصل إلى نتائج خاطئة وهى الانغماس فى الصراع القومى والدفاع عن مصالح فرنسا لأنها ورقة رابحة فى الانتخابات.

الدراسة الثانية: التى تعرضها هى **لميشيل لوى** وهو مؤرخ ماركسى وأحد زعماء الأممية الرابعة . يقول **لوى** فى البداية، أن الموضة هذه الايام هى الادعاء بأن الماركسية لم تقدم مساهمة يعتد بها فى المسألة القومية. ولكن بالرغم من النقص الذى يعترى النظرية الماركسية فى هذا الصدد إلا أنها قدمت العديد من المساهمات الثرية حول الظاهرة القومية والتى يجب الاستفادة منها واخضاعها للفحص النقدى.

اذا تعرضنا لما قدمه **ماركس** سوف نجد أن تحليلاته يشوبها تناقض ، حيث انها تتأرجح بين أطروحتين . الاطروحة الاولى ترتكز على **رؤية اقتصادية تبسيطية تعتنها بأن عولمة الانتاج سوف تفضى حتما إلى زوال القوميات،** كما لو كانت الاختلافات بين الأمم تتأسس فقط على الاختلاف فى أساليب الانتاج . وهذه الاطروحة التبسيطية نجدها فى البيان الشيوعى . والاطروحة الثانية والتى يمكن أن نجدها فى كتاباته اللاحقة هى التى تقول بأن **صراع المصالح بين البوجوازيات القومية سوف يؤجج الصراعات القومية بين الدول . وبأن الشوفينية والتعصب القومى هى اداة تسيطر بها البورجوازية على الطبقات العاملة.**

على أن أهم ما قدمه ماركس من مساهمة فى المسألة القومية هو مبدأه الشهير بأن **العمال ليس لهم وطن** . وهو يعنى بذلك أن العمال لهم مصالح مشتركة تتخطى حدودهم القومية . وهذه المقولة لها بعد اخلاقى وهو أن الهدف النهائى والقيمة الاساسية التى يجب الدفاع عنها هى الانسانية..

كما ان لها بعداً سياسياً هاماً وهو أن الاشتراكية لا يمكن تأسيسها إلا على المستوى العالمى.

ولكن إذا كان البيان الشيوعى قد أرسى أسس الأممية العالمية، فانه لم يقدم أى استراتيجية ملموسة ازاء المسألة القومية . ولكن فى كتابات **ماركس والجلز** عن بولندا وايرلندا نجد تأكيدهما على حق هذين البلدين فى الاستقلال. وفيما يخص ايرلندا فقد رأى **ماركس** أن استقلال ايرلندا هو شرط تحرر البروليتاريا الانجليزية لأن التحرر القومى للشعب المقهور يفتح الطريق أمام تجاوز الكراهيات القومية مما يخلق اتحاداً بين عمال الأمة المقهورة وعمال الأمة المسيطرة .وأيضا لأن سيطرة أمة على أمة أخرى يكرس الهيمنة الايديولوجية لبورجوازية الأمة المسيطرة على طبقتها العاملة.

أما **لينين** ، فمساهمته الاساسية هى التأكيد على **حق تقرير المصير للشعوب المقهورة** وخوضه صراعا سياسياً من أجل ارساء هذا المبدأ ضد الرفاق البولنديين ، مثل **روزالوكسمبرج**، الذين كانوا ضد استقلال بولندا ، ولكن يرى الكاتب أن أهم ما يؤخذ على **لينين** هو اهماله لامكانية الاستقلال الثقافى . فالموقف اللينينى يمنح خيارين فقط للأمم والجماعات المقهورة وهما **حق الاتحاد أو حق الانفصال** .وهنا يجب أن نذكر مساهمة **أوتوباور** الذى نادى ايضا بامكانية البقاء داخل الدولة مع الحفاظ على الاستقلال الثقافى . وميزة هذا الطرح انه يحل مشكلا القوميات المبعثرة بين الدول المختلفة.

لقد استطاعت الماركسية بفضل مفهوم الامبريالية أن تنجو من النزعة الأوروبية المركزية التى تنحو صوب فرض الشكل الحضارى الأوروبى على كل شعوب العالم وخاصة شعوب الاطراف . ان الماركسية تهدف إلى الاتحاد الديالكتيكى بين الخاص والعام مع احترام التعددية الثقافية ولكن دون تأسيسها واثارة الاوهام حولها. والأرضية التى تقف عليها الماركسية فى دعواها للأممية هى القضاء على كل أشكال الاستغلال والاغتراب والقهر ، وهذه النزعة العالمية للماركسية تختلف كل الاختلاف عن العولمة التى تكرس الوضع القائم بكل ما فيه من اشكال للقهر والاستغلال.

ويختم الكاتب قائلا بأن **الماركسية سوف تلف عاجزة أمام الاحداث الجارية اذا لم تتخلص من بعض الاوهام فيما يخص المسألة القومية .الوهم الأول** الذى تلبس بعض الماركسيين ، مثل **روزالوكسمبرج وليون تروتسكى** هو زوال القوميات بفعل العولمة . **الوهم الثانى** هو المساواة بين قومية البلدان الاستعمارية وقومية البلدان المقهورة وادانة القومية بكل اشكالها . وذلك هو موقف **ستالين** وهو الموقف الذى دفعه إلى معارضة استقلال جورجيا عن الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٢٢ الأمر الذى اضطر لينين لخوض الصراع ضده من أجل الدفاع عن حق جورجيا فى الاستقلال . وكانت تلك اخر معركة ، يخوضها لينين قبل وفاته.

الدراسة الثالثة التى نعرضها **لدانيال بن سعيد** وهو أستاذ فى جامعة باريس ٨ وعضو **العصبة الشيوعية الثوريةوقد**

نشرت فى مجلة **بوليتيكس**.ولكى لا نكرر ما سبق أن ذكرناه فى دراسة **لوى سوف** نركز على أهم ما اضافه الكاتب.

يقول بن سعيد أن الظاهرة القومية مرتبطة بالصراع الطبقى **فليس صدفة إذن أن يعأجج الصراع القومى الان فى ظل التعمية على الصراع الطبقى** . ومن الملاحظ الأن ان الاساسى العرقى للظاهرة القومية أصبحت له الغلبة حيث أن الشرعية العرقية هى الحائط الأخير أمام شرعية قومية مفرغة من أى مضمون ديمقراطى.

ان المد القومى الذى نشهده الان يرتبط ايضا بتشويه المبادئ الأممية واخضاع هذه المبادئ لمصالح دول عظمى . ويذكر الكاتب على سبيل المثال التدخل الروسى فى تشكيوسلوفاكيا والمجر باسم الأممية لقمع حركات شعبية كانت تعارض النظم البيروقراطية فى أوروبا الشرقية.

ويؤكد الكاتب على أن الصراع ضد المد القومى لا يجب أن يخلط بين قومية الأمم المسيطرة والامبريالية وقومية الأمم المقهورة التى تخوض صراعا مشروعا ضد السيطرة الامبريالية . ولكن المشكلة أن الأمم المقهورة تمارس هى بدورها القهر على جماعات وأقليات داخلها . ولذلك فصمام الأمان هو الدفاع المطلق عن حق تقرير المصير الذى يجب دعمه بلا شروط .

ولكن ما هو الفرق بين الموقف القومى والموقف الثورى الأممى فى البلدان المقهورة؟.

ان موقف الثوريين هناك يجب ان يختلف عن موقف الذين يتخذون موقف العداء المطلق من القوميات الاخرى من وجهة نظر طبقية، الأمة ليست كيانا متجانسا. فهى تتشكل من ومستغلين، اذن فالاخر ليس عدوا بشكل مطلق . وكما صاغها لينين ببراعة فإن موقف الثوريين فى البلدان الامبريالية يجب أن يكون المساندة المطلقة لحق الأمم المقهورة فى السيادة والتحرر . أما فى الدول المقهورة . فإن موقف الثوريين هناك يجب أن يكون التضامن مع الطبقات المقهورة فى البلدان الامبريالية.

اذا كانت القوميات هى أشكال تاريخية غير أزلية ويمكن للبشرية أن تتجاوزها ، فإن ذلك لن يتأتى بواسطة العولمة الاقتصادية . **ان الصراع الطبقى هو الوسيط الوحيد الذى يمكن عن طريقه تجاوز القومية الى الأممية.** فاذا تم قمع هذا الصراع فإن الساحة ستكون مفتوحة أمام الصراعات بين الدول ، المعسكرات ، القبائل والإثنيات ، ان المثال الأممى لم يمت . ولكن ما ينبغى عمله هو صياغة المشروعات السياسية من منظور أممى وتعبئة الجماهير خلف القضايا الأممية.

أزمة اليسار والطريق إلى الجماهير

لا نتعرض هنا ، لما اذا كانت الانتخابات نزيهة أو غير نزيهة . وما اذا كانت وسائل القهر والبلطجة ، والسطو ، والرشوة المالية،وغيرها ، تنال من نزاهة الانتخابات ، أو لا تنال منها . فهذه الوسائل هى تفصيلات متخلفة تحدث فى بعض بلدان العالم الثالث ، لعملية تشويه كبرى تحدث فى بعض البلاد الرأسمالية «المتقدمة» . ففى الولا ت المتحدة ، مثلا ، يسيطر رأس المال على المجتمع ، ويحتكر الانتخابات حزبان رأسماليان ، يستخدم فيها رأس المال وسائل مشروعة ، أو غير مشروعة ، للحصول على أصوات الناخبين . فليس أمام الناخبين الامريكيين ، أحزاب أخرى ، تمثل مصالحهم الحقيقية ، فيعطونها اصواتهم.

وبغض النظر عن أن الديمقراطية مشوهة ، سواء كنا فى بلد رأسمالى متقدم ، أم فى بلد تابع -وهذه قضية أخرى- فاننا سوف نعرض هنا للعلاقة بين اليسار والجماهير بمناسبة الانتخابات الأخيرة.

د . خليل حسن خليل

اليسار لا يستطيع ان يصل إلى الحكم إلا عن طريق الجماهير . فالجماهير وسيلته وغايته ومع ذلك فقد اثبتت الانتخابات أن الصلة بين الجماهير وبين قوى اليسار ليست حميمة وفاعلة ، بالدرجة التى يجب ان تكون عليها. لقد فاز فى المعركة خمسة نواب من حزب التجمع ، ونائب من الحزب الناصرى . **وبذلك تكون قوى اليسار قد حظت بستة مقاعد فحسب من بين اكثر من ٤٤٠ مقعداً.**

ولا ريب انه ، من ناحية، يمكن ان نعتبر ان هذا انتصار طيب ، وسط معركة : دارت فى غابة ، ولم تدر فى وسط متحضر يرنو للديمقراطية . ازاء هذه الوسائل البدائية التى استخدمت ، يعتبر هؤلاء الذين فازوا من اليسار ابطالا ، انتصروا فى معركة بالغة الشراسة.

ومع ذلك ، يجب ان نمضى فى تحليل الظاهرة . لا نزاع فى أن الذين فازوا ، كانوا اولئك الذين تربطهم بجماهير الناخبين روابط حميمة . اولئك الذين تسللوا الي وجدانات الجماهير فحاربت معه وزارتهم . لا جدال ان النائب من هؤلاء، كان على اتصال وثيق مستمر بالمواطنين فى دائرته . وكان نبضه يعزف مع نبض الجماهير نغمة واحدة ، هى المبادئ التى تقوم عليها هذه العلاقة: المعارضة لوحشية رأس المال ، وللفساد ، وللظلم الاجتماعى، والانتصار للديمقراطية وحكم الجماهير ، ورفع معاناتها، والغاء استغلال الانسان للانسان . هذه المبادئ وهذا التواصل . وهذه العلاقة النابضة بين النائب الناجح وجماهيره ، هى سر هذا النجاح .

وينبنى على ذلك ان هذا التوصيل الحميم لمبادئ اليسار إلى الجماهير ، يجعلها مستعدة للتضحية فى سبيل قياداتها ،

حق الاجتماع فى الشارع قضية اولى للنضال


رأفت سيف


سامح عاشور

والتمسك بهم ومناصرتهم .

ولا ريب أن الاحزاب اليسارية تبذل جهودا كبيرة لمكافحة القوى المضادة للتقدم وللديمقراطية ولكن هذه الجهود يجب مواصلتها ، وتنظيمها ، واستمراريتها ، حتى تؤتى أكلها . لقد قدم **حزب التجمع** مثلا اربعين مرشحا فحسب للمعركة الانتخابية. وهو عدد أقل من عشر المجلس . صحيح ان الحزب كان واقعيا . ولكن خطته طويلة المدى يجب ان تهدف لتغطية الدوائر الانتخابية كلها . ورغم الوسائل غير المشروعة المستخدمة فى الانتخابات ، فقد ضرب لنا الابطال الخمسة الذين فازوا -إلى جانب زميلهم الناصرى- مثلا ، اثبتوا فيه انه يمكن التغلب على كل ما هو غير مشروع . وعلينا ان ندرس ماذا صنع هؤلاء الأبطال . وأنا اعتقد ان صلات الود ، التى تربط بينهم وبين جماهيرهم، والقائمة على مبادئ الديمقراطية والعدل والتقدم ، هى التى فعلت فعلها ، واضاءت الطريق أمامهم فى معركة الظلام التى خاضوها.

ولعل تجمع اليسار فى جبهة واحدة يقدم لنا حلا لمشكلة التغطية الكاملة.. للدوائر الانتخابية جميعا . وهذه بعض المقترحات التى نرجو ان يبحثها اليساريون ، حتى يمكن ان تعاون فى تحقيق انتصارهم:

-تجمع القوى اليسارية اليسار فى مصر- دعنا نتحدث فى صراحة ، ولتكن تلك الصراحة نقدا ذاتياً -اليسار مجزء تجزيئاً غريبا ، يتناثر مع النشاط النضالى تناثرا كبيرا والقوى اليسارية الثلاث هى : الشيوعيون والتجمعيون والناصريون . ويوجد إلى جانبهم اعداد هائلة من الافراد اليساريين ، من المثقفين والكادحين ، مما يمكن أن يعبر عنهم «باليسار الصامت».

وعملية الاتصال بالجماهير،عملية ليست سهلة ، فى الظروف التى نعيشها . وتتطلب جهدا طويلا مثابراً ولا يمكن ان نقنع الجماهير بالاشتراكية وبالعمل الموحد ، ونحن مبعثرون . التوحد أو التجمع يجعل لنا مصداقية قوية ، ويمكننا من أداء هذا الدور الصعب . لاسيما ان القوى المختلفة المضادة للتقدم، متجمعة وموحدة ومنظمة وتدين كلها بالولاء لرأس المال ! سواء تلك التى تستخدم الاديان ، أم أولئك الذين يمارسون السلطان .

٢- الاتصال الوثيق بالجماهير

لسنا فى حاجة للقول بأن الاتصال بالجماهير ، يجب ان يكون قائما اساسا على مبادئ اليسار . ولا يعنى ذلك ألا تكون هناك مشاركة فى المسائل الشخصية الاخرى للناس ، فهذه جزء من الحميمية التى نتحدث عنها.

والاتصال فقط عن طريق الصحافة الحزبية ليس كافيا . فنحن نعيش فى مجتمع تغشاه الأمية ولو تحققنا من نسبتها بين السكان، لرأينا فاجعة من الفواجع الاجتماعية التى تجابهنا . ولذلك

* يجب أن نفكر فى صور من الاتصال المباشر . سواء بدعوة الجماهير إلى المقار الحزبية ، وهى متواضعة، أو بالذهاب إليهم فى محل اعمالهم وتجمعاتهم ، كالنقابات العمالية ، والنقابات المهنية، والنوادى والجمعيات الأهلية المختلفة.

ولنبدأ بفكرة بسيطة ، ربما تكون اختبارا لقدرات المعارضة كلها ، وليس اليسار وحده . هى ان تتخذ من حق الاجتماع فى الشارع ، باقامة سرادقات جماهيرية، قضية أولى تناضل لتحقيقها وهذا حق ضئيل بدهى ، لدى أى نظام يقول بالديمقراطية.

وهناك وسائل أخرى معروفة ، مثل: اصدار نشرات . عمل ندوات ، ومناظرات .. وغيرها ، تدعى لها الجماهير، ولا تقتصر على صفوة ، غير فاعلة بدون اسهام الجماهير معها . وتكون هذه النشاطات منظمة ومستمرة ، ومخططة ، لايقاظ وعى الناس وبصفة خاصة فى قضايا التغيير الأساسية . وان تكون موزعة جغرافيا ، وليست مقصورة على القاهرة.

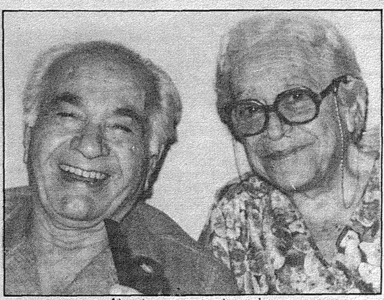
٣- ميثاق عمل: لما كانت الاشتراكية هى صلب الدعوة اليسارية، يجب ان يعد ميثاق اشتراكى يمثل وجهة نظر الفرق المجتمعة . وليس من العسير الوصول إلى صيغة مشتركة تمثل الحد الادنى الذى يقول به الجميع فبعد التجربة التاريخية التي ادت الي سقوط الاتحاد السوفيتى، زال كثير من نقط الخلاف بين الاحزاب او القوى اليسارية:فالحديث المركز حول الديمقراطية ، وسيطرة الجماهير القادمة ، والممثلة للأغلبية ، على المؤسسات السياسية ، ومؤسسات الانتاج والسماح بالقطاع الخاص ، والملكية الخاصة ، إلى جانب القطاع العام والملكية العامة ، على الأقل فى مرحلة بناء الاشتراكية، والنظرة المدركة والمتقدمة للأديان ، وادخال فكرة السوق فى الاقتصاد الاشتراكى ،وهى فكرة ليست جديدة على أية حال، كل أولئك وغيره ، يجعل من فكرة الاتفاق على ميثاق اشتراكى موحد. أمرا ليس عسيرا ، ولابد من ابراز فكرة الاشتراكية فى الميثاق المشترك . وكذلك فى مواثيق الاحزاب فرادى . فالمرء لا يخطئه الشعور، بأن مواثيق الاحزاب اليسارية ما زالت متأثرة بالسقوط السوفيتى. فما زالت كلمة الاشتراكية ، ترد فيها على استحياء . والواقع انه دون ان تتخذ الاشتراكية مكانها فى مواثيق تلك الاحزاب ،وفى عملها ، كما كانت إبان أوجها الثورى ، فإن اليسار يفقد اهم مبررات وجوده ، واليسار هو الاشتراكية، ولاشئ آخر.

وقد رأينا انه حتى الاحزاب الاشتراكية ، التى كانت حاكمة فى شرق أوروبا ، واطاحت بها الازمة ، بدأت تتحفز من جديد ، لاسترداد نظامها ، بعد ان عدلته ، وافادت من دروس التجربة.

اما نحن فنؤمن بالاشتراكية ، سقط الاشتراكيون فى أوروبا ، أو استيقظوا من جديد. نحن نؤمن بالانسان وبالمبادئ الاشتراكية ، التى ندعو إليها . لأنها النظام الذى يلغى الفقر والظلم والتخلف والمهانة، واستغلال الانسان للانسان ، تلك الموبقات التى فرضتها الرأسمالية على البشرية.

يجب ان تكون الاشتراكية واضحة المعالم فى تفكيرنا وسلوكنا ، وفى ميثاق القوى الاشتراكية المتجمعة. فليس لها بديل علمى حتى الآن ، الاشتراكية العلمية تميز احزاب اليسار عن الاحزاب الأخرى البرجوازية. ومصطلحات مثل**« العدل الاجتماعى»** ،والوقوف فى صف محدودى الدخل ، **«والعطف على الفقراء»**و **«الوطنية»** وغيرها عبارات عامة تدعيها تلك الاحزاب والفرق السياسية الأخرى.

أرشيف اليسار


يوسف درويش وزوجته فى يونيو ٩١

يوسف درويش

العشق من أول نظرة

الاسم: يوسف موسى درويش
تاريخ الميلاد: ٢-١٠-١٩١٠
المهنة: محام- محترف ثورى.
الاسم الحركى:- الحديدى.

الاب حرفى مصوغات ماهر .. افتتح ورشة صغيرة لصناعة المصوغات وبجوارها محل . رويداً رويداً أصبح من كبار تجار الصاغة.

الاسرة اقتربت ومنذ زمن من تلك المساحة التى يشغلها «الأعيان» المتوسطون ، فأحد أقاربه **مراد بك فرج** كان محاميا للخديوى **عباس الثانى** ، وله مؤلفات قانونية وأدبية عديدة ،ومن أقاربه أيضا **داود حسنى** الموسيقار المشهور.

وهكذا استطاع الفتى أن يحصل على قسط مهم من **«الفرير»بالخرنفش(١٩٢٩) «الكلية الفرنسية» بالظاهر(١٩٣٠)** حيث حصل على البكالوريا . ثم إلى فرنسا حيث حصل على شهادتين ، شهادة الدراسات التجارية العليا ، **وليسانس الحقوق.** ليعود فى ١٩٤٣ فيعمل محاميا بالقضاء المختلط الذى كان فى قمة ازدهاره . وليحصل بعد ذلك على **ليسانس الحقوق من جامعة فاروق (الاسكندرية) عام ١٩٤٤.**

وقبل أن يسافر إلى فرنسا كان طالبا يثير الانتباه بحماسه .. وحتى وهو صغير زاحم الجموع المتزاحمة فى محطة مصر لاستقبال **سعد زغلول** عند عودته من المنفى.

وحتى وهو فى المدرسة الثانوية (الفرير) ألقى فى الجمعية الثقافية محاضرة حماسية عن الثورة الفرنسية أغضبت المدرس المشرف على الجمعية واتهمه بانه «ثورى» . ولهذا اسرع هو ومجموعة من الطلبة منهم حامد سلطان (أستاذ القانون الدولى فيما بعد) و**(أحمد بدرخان)** المخرج السينمائى وعضو الحركة المصرية للتحرر الوطنى فيما بعد) .. بتأسيس جمعية ثقافية بعيداً عن المدرسة. لكن إدارة المدرسة لاحقتهم محذرة الطلبة من الانضمام إليهم.

وتبدأ أول خيوط العشق عندما يطالع مجلة اسمها **«علم مصر»** وهى مجلة مصرية كان يصدرها بالفرنسية **أحمد راشد** .. لتتحدث بفكر تقدمى عن الحريات وحقوق الانسان ويقرأ فيها مقالا مبهرا ، يشغل باله طويلا عنوانه **«دفاعا عن الاتحاد السوفيتى».**

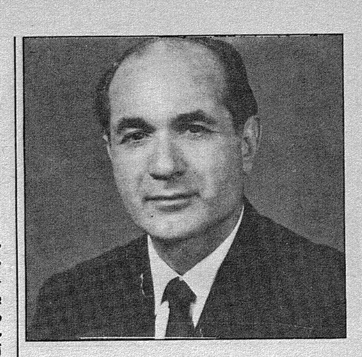
.. وتتحدد ملامحه .. **وفدى..** كأغلب المصريين . متحمس للقضية الوطنية فى إطار **ديمقراطى تقدمى.**

وعندما مات سعد زغلول انغمس عميقا فى صفوف المشيعين ، وظل لشهر كامل يرتدى بدله سوداء .. ولعام كامل كرافته سوداء.

منتهى العشق.

وثمة معشوقة ما أن تلمح طيفها حتى تمتزج خطوتك الاولى نحوها بخطوتك الأخيرة ، فتظل طوال حياتك معلقا ومتعلقا بها.

كانت أحوال مصر والعرب تقلقه وفى تولوز(عام **١٩٣١**)حيث عرب كثيرون أسس هو وعدد من الطلبة المصريين منهم **حامد سلطان، وبهاء الدين كامل** (والد



د. رفعت السعيد

د. **حسين كامل بهاء الدين** «**جمعية الطلبة العرب**» .. وفيما يحاول القراءة كعادته فى تاريخ الثورة الفرنسية .. ويطالع بدهشة عدداً من كتب الماركسية اكتملت الدهشة المبهرة إذ شارك فى كثير من المظاهرات والمؤتمرات المعارضة للنازية كنزعة عنصرية معادية للديمقراطية .. وهناك استمع إلى خطابات ملتهبة للمحامى الفرنسى الشهير «**مورو جيافيرى**» الذى كان يتهيأ للدفاع عن **جورج ديمتروف** أمام **محكمة نورمبرج** .. وتتهادى أحاديث عديدة عن **ديمتروف** والشيوعيين.

ثم تتدفق أحاديث أخرى فى منزل ألمانى شيوعى هارب من نير النازية ، كرس كل وقته لشرح الافكار الماركسية لطلاب وشباب المدينة . وفيما كان «**بورشر**» الشيوعى الالمانى يشرح باسهاب النظرية الماركسية .. كان الفهم يتحول قناعة ،والقناعة تتحول عشقا ويصبح الفتى ماركسيا.. وبمساعدة صديقة شيوعية يحضر كمستمع فى بعض اجتماعات إحدى خلايا الحزب الشيوعى الفرنسى .. ثم يبدأ العمل الديمقراطى اليسارى بأن كون هو وعدد من الطلاب الفرنسيين«**لجنة الطلبة ضد الفاشية والحرب**».

وفى عام ١٩٣٤ عاد إلى مصر مثقلا بشهادتين. وبعشق لا ينتهى.

عشق يدفعه حتى للتحدى.

وفيما كان يزور مع جماعة من أصدقائه ناديا ايطاليا .. انتهى الحفل الراقص . ثم وقف الجميع إجلالا لنشيد الشباب الفاشى . الجميع وقفوا الا هو ... ألح عليه أصدقاؤه تفاديا للصدام أن يقف، معشوقته منعته . فظل جالسا . بعدها ضربوه بعنف، وسحلوه عبر الصالة حتى الشارع.

ولم يندم.

الآن معشوقته تطارده . لابد أن يفعل شيئا . الامر فى مصر مختلف . ومعقد . وسمع عن«**جماعة أنصار السلام**» . بحث عنها مترجلا فى وسط البلد . حتى عثر عليها فى شارع شريف انضم إليها . هناك التقى لأول مرة باصدقاء عاش معهم صداقة طويلة .. **بول جاكو دى كومب**، **وريمون دويك**، ثم بعد ذلك **صادق سعد** . وهناك كان أيضا أجانب عديدون ، ومصريون منهم **عبد الرازق السنهورى وفاطمة نعمت راشد،وعبد الوهاب المشماوى**.

.. ومن **جماعة أنصار السلام**» تبدأ نقطة الانطلاق .. والانتهاء فى العشق الابدى.

* عام ١٩٣٦ وصلت لجنة عصبة الامم المكلفة بالتحرى عن رأى الشعب المصرى بشأن مشاريع تقسيم فلسطين . يذهب هو **وريمون دويك** ليتحدثا رافضين مشاريع التقسيم ، مطالبين بفلسطين وطنا موحداً لابنائها.

* فى ذات العام يحضر وفد الثوار الفلسطينيين (**موسى الخالدى وأحمد الحسينى**) يذهبان ايضا ليعلنا مساندتهما.

* عندما اشتعلت الحرب الاسبانية كانوا مع الجمهوريين . يساندون . يجمعون التبرعات. يعقدون المؤتمرات . وسافر إثنان من الجماعة للحرب مع الجمهوريين أحدهما مصرى اسمه **مصطفى والاخر يونانى**.

* نظمت الجماعة لقاء بين **نهرو ومصطفى النحاس**(عام ١٩٣٧). تم اللقاء فى مطعم كورسال بشارع الألفى.

* ابتداء من عام ١٩٣٥ بدأ يشعر بوجود تنظيم شيوعى متعدد الجنسيات . وبدأ يحضر جلسات لمجموعة محدودة جدا يرأسها **بول جاكو** لدراسة الماركسية.

* فى عام ١٩٣٦ كلفته الجماعة باعداد دراسة عن تاريخ الحركة العمالية المصرية.. وانغمس لفترة فى إعداد هذه الدراسة.

ثم تشتعل الحرب العالمية ويصبح الحديث عن السلام بلا قيمة .. وقررت الجمعية ان تتحول إلى مجالات ثقافية، وتكونت فى ذات المقر «**جماعة الدراسات**» . حيث ألقى هو فيها محاضرة عنوانها «تدفق رؤوس الأموال الاجنبية إلى مصر فى أواخر القرن ١٩».

العشق نضالا..

.. رويداً رويداً تنضج العشق ...وتنضج معه المجموعة التى كانت تدرس الماركسية وينضج الوضع للعمل المستقل.

انفصلت مجموعة من ثلاثة «**يوسف درويش**»، «**صادق سعد**» «**ريمون دويك**»، لتعمل مصريا، وباستقلال عن المجموعة الاجنبية. هؤلاء الشبان يحتاجون إلى الانغماس فى بئر الشعب. تكونت «**جماعة نشر الثقافة الشعبية**» ، عام ١٩٤١ . والهدف هو محو الأمية وتعليم اللغة العربية والحساب والتاريخ.. الفرع الأول فى المنزل ٧ سكة جلال الملك أمام (حوش قايد)انه نفس مسكن **يوسف درويش**.. وزوجته إقبال ثم الفرع الثانى بالسبتية شارع ورشة القطن ، ثم فرع ثالث يحاولون به الاقتراب من الفلاحين فى ميت غمر . وفى طنطا فرع رابع وفرع آخر فى بلده ابو صير الملق. ونترك الجماعة ..



ونشاطها المتطور كى تصبح تنظيما شيوعيا .. لتتعلق بخيط العاشق .. محاولين تتبعه.

** كان الالمان يقتربون . هم فى العلمين . ومظاهرات فى القاهرة تهتف تقدم يا روميل. دخان كثيف وملفت للنظر يتصاعد من السفارة البريطانية التى كانت تحرق أوراقهاخشية أن تقع فى أيدى العدو. كثير من الاجانب المعادين للفاشية واليهود يغادرون مصر خوفا . هم الثلاثة أصبحوا معروفين بانتمائهم الشيوعى.. وهذا وحده يكفى كى يفترسهم النازى. اجتمعوا . قرروا الا يغادروا مصر. ان يستمروا فى المقاومة السرية . التقوا بحماس . وضعوا خططا قد تبدو الآن ساذجة للمقاومة السرية . وبقوا . لكن الالمان دحروا ، ولم يأتوا.

** أسهم فى نشاط لجنة نشر الثقافة الحديثة . واستأجر رخصه مجلة«الاسبوع» ليصدرها باسمها.

** انغمس مع الحركة العمالية . وضعه كمحام مختلط (وباللغرابة) مكنه من ذلك فالعمال هم طرف الصراعات القانونية ، أمام الخصوم أصحاب المصانع ،وهم فى الأغلب الأعم أجانب .. ومن ثم قضاياهم ترفع وتنظر أمام المحاكم المختلطة.

** التقى عبر هذا النشاط (كمحام . ثم كعضو فى جمعية نشر الثقافة الشعبية) بعدد من القيادات العمالية:**محمد يوسف الدرك** ، **محمود العسكرى**، **طه سعد عثمان**، ومعهم أسس **«لجنة العمال للتحرير القومى»**التى أصدرت مجلة**«الضمير»** وكان يكتب فيها مقالات موقعه باسم**«محمود خيرى»**.

** قبلها أصدرت **«المجموعة»** مجلة**«الفجر الجديد»**التى أحدثت ضجيجا فى الحياة الثقافية وكتب فيها باسم**«حسن زكى»**.

** مع تدهور أوضاع المعيشة .. وتفجر الاضرابات العمالية قام مع رفاقه بإرسال منشور حماسى بالبريد إلى ٢٦٧ نقابة منتشرة فى أنحاء مصر يحمل شعارا حماسيا **«كونوا لجان الاضراب . كونوا صناديق الاضراب»**.

اكتمال دائرة العشق

.. تتجمع العلاقات والنضالات والاتصالات فى إطار تجمعات علنية لكن صدقى يشن حملة مسعورة (يوليو ١٩٤٦) على كل أوجه النشاط العلنى . ولم يبق من متاح سوى العمل سراً.

وابتداء من اغسطس ١٩٤٦ تبدأ الترتيبات لتشكيل تنظيم سرى.

وفى سبتمبر التقى المؤسسون (سبعة أو ثمانية) فى مقهى خريستو بشارع الهرم ليقرروا تأسيس تنظيم سرى أسموه **«الطليعة الشعبية للتحرر ط. ش. ت»**.وأعد يوسف درويش «لائحة التنظيم» .. كذلك تم اعداد برنامج .. ووافق المجتمعون على الوثائق.. وانتخبوا **يوسف درويش** مسئولا للتنظيم .وفى البداية كان أعضاء التنظيم حوالى ٢٤ عضوا . وبعد الاجتماع تم ضم ٥٠ عضوا ليصبح العدد حوالى ٧٥.

** وبعد إغلاق كل منافذ العمل العلنى . تم تأسيس **«مكتب الخدمات النقابية»** ليصدر عديداً من الكتيبات الإرشادية للعمال والنقابات منها**«دليل النقابات»**، **«تشريعات العمل»**و**«قانون إصابات العمل»** . **«واضراب عمال المحلة الكبرى»**. وكان هو الكاتب لاغلب هذه الدراسات الارشادية.

.. وفى مايو ١٩٤٨ تعلن حرب فلسطين . وتعلن معها الاحكام العرفية ..وفى نوفمبر ١٩٤٨ يقبض عليه.. ويرسل إلى المعتقل.

وفيما هو فى المعتقل وضعت **اقبال** المولودة الثانية (الاول ابنمجاهد)واعتبرتها هدية تركها الاب قبل ان يعتقل ولهذا اسمتها **«نولة»**.

لم أزل حتى الآن اذكر هذا الرجل الكبير (كنت أنا مجرد طفل فى الخامسة عشرة) الذى يلبس الشورت الكاكى تاركا صدره عاريا كأنما ليتحدى الجميع . والذى ينطلق هادراً فى مناقشات حامية حاولت عبثا أن أتتبعتها أو أن أتفهم بواعثها مع رفاق المنظمات الاخرى ..وذات مرة سمعته يقول بحسم حاسم «نحن نتكلم لغتين مختلفتين ، ولن نلتقى ابداً» . وتملكتنى دهشه لن أنساها . لكن كان هكذا طوال فترة وجودى معهم فى معتقل هايكستب.

** فى نوفمبر ١٩٤٩ أفرج عنه (على إثر حملة من رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية).

وفى ١٩٥٠ يفرج عن جميع الرفاق، وتنعقد اللجنة المركزية لتقرر أن يترك مكتبه (تتنازل عنه لمصطفى كامل منيب المحامى) وان يختفى ،ويحترف . لكنه وقبل أن ينته عام ١٩٥٠ يقبض عليه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات (. محكمة النقض ألغت الحكم وأحالته إلى دائرة اخرى أصدرت حكما بالبراءة . ولكن بعد ان أكملوا مدة العقوبة).

فى هذه الفترة من السجن .. استحق من رفاقه لقب «الحديدى» .. الذى أصبح اسمه الحركى ويتواصل اللقاء .. ويتواصل السجن.. ويبقى العشق قادراً على الصمود.

وتمتد رحلة العطاء .. هنا ثم الجزائر ثم براغ ثم هنا .. فما دام العشق باقيا يبقى النضال.

ارتباك في معرض الكتاب



الشعراء في المقهى الثقافي

للمرة الأولى منذ عشر سنوات ،لم يفتتح الرئيس **حسنى مبارك** معرض القاهرة للكتاب هذا العام.. ودون أسباب واضحة اكتفى الرئيس بتبريرها بانها مجرد كسر للروتين الثابت طوال عشر سنوات!!.

ومن باب كسر الروتين أيضا، التقى الرئيس بعدد محدود من الكتاب والمثقفين فى القاعة الرئيسية بمكتبة القاهرة بمناسبة مرور عام على افتتاحها .. برغم أن المناسبة السنوية هى افتتاح معرض الكتاب الامر الذى اصاب **سمير سرحان** رئيس هيئة الكتاب باكتئاب شديد، خاصة ولم يسمح له بالجلوس على المنصة إلى جوار الرئيس!!.

وحين بادرته متسائلة: لماذا تم تهميش المعرض هذا العام؟ أجابنى **سمير سرحان** منفعلاً : **هل غياب هيكل يعنى تهميش المعرض، اليسار فقط هو ما يردد مثل هذه الحكايات .. فالمعرض ناجح تماماً،لم يتخلف أحد عن المشاركة فيه!.**

وإذا كان غياب هيكل عن المشاركة فى ندوات معرض هذا العام سؤال له دلالات أبعد من مجرد استضافته .. فان أسباب ضعف وانكماش دورة المعرض هذا العام كثيرة ومختلفة فلم يفهم أحد لماذا تأخر المعرض عن موعده الدائم فى يناير من كل عام ، برغم أن قيمة أى معرض دولى تكتسب من تثبيت مواعيده على الخريطة العالمية.

بدت الأسباب الرسمية المعلنة عن تأجيل المعرض وتقليص مدته إلى ١٠ أيام فقط، والخاصة بتعارض توقيت المعرض مع اقتراب شهر رمضان .. بدت أسباباً واهية أمام ما تردد فى الحياة الثقافية من ارتباك المناخ السياسى بعد نتائج انتخابات مجلس الشعب ،وعدم قدرة الدولة على احتمال مناقشات مفتوحة داخل معرض الكتاب، لابد وان تشتبك مع كل احداث التزوير والعنف بالدوائر الانتخابية.. وهنا يصبح غياب **هيكل** عن معرض هذا العام تأكيداً لهذا الخوف وتلك الهشاشة السياسية ، خاصة وان أصداء لقاء هيكل بالمعرض السابق، لا زالت مزعجة داخل مؤسسه الرئاسة.

ولعل المنهجية التى اتبعها المسئولون عن ندوات المعرض هذا العام تشير إلى ذات الفزع والهشاشة السياسية.. فالمحور الرئيسى حمل عنوان **(نحن والعالم)** والحوار الفكرى المفتوح بين الجمهور والمسئول السياسى فى المعارض السابقة،تحول إلى نوع من المناظرة أو المواجهة بين طرفين على منصة واحدة ، دون حق لجمهور الحاضرين بأية مشاركة حتى بطرح السؤال..

هكذا بدأ **كامل زهيرى** مواجهته **لفاروق حسنى** وزير الثقافة باعتراف على ،بشعوره بضعف خاص تجاه الفنانين التشكيليين وهو ما انتهى ايضا بطلب **كامل زهيرى** من وزير الثقافة إصدار سجل توثيقى عن الادباء والمفكرين يتضمن بيان اسماء الشوارع التى عاشوا فيها .. فوافق الوزير فوراً على أن يتولى كامل زهيرى تنفيذ هذا المشروع!!.

أما **لطفى الخولى** فقد نسف تماماً فكرة المواجهه أو حتى الحوار مع الدكتور **اسامة الباز** ،فى اصرار على تقديم مونولوجه هو حول (ثقافة السلام) مشيراً إلى أن **الصورة التقليدية للعدو آخذة فى التآكل ،لان فكرة العداء التقليدى تتآكل ويحل محلها الصراع الفكرى والتكنولوجى**.،بينما أكد اسامة الباز بان **مفهوم ثقافة السلام حمال أوجه، وهو يعنى من وجهة نظره التعايش مع الآخر، وليس إعادة تشكيل الوجدان العربى.**

مشكلات الكتاب الغائب

وبرغم إن معرض القاهرة هو ثانى أكبر معرض للكتاب فى العالم بعد معرض **فرانكفورت الدولى** .. وبرغم انها المرة الأولى التى يعقد فيها معرض القاهرة بالتنسيق والتعاون بين هيئة الكتاب واتحاد الناشرين المصريين، فقد ظلت مشكلات الكتاب هى أقل القضايا تناولاً فى ندوات وأنشطة المعرض... لم تتم ندوة واحدة حول الكتاب ،وارتفاع أسعاره،وأزمات الورق، والتسويق، والطباعة،أو حقوق المؤلفين



خالد محيى الدين وعبد العظيم انيس ومحمد سيد احمد في ندوة المثقفون والدولة

والرسوم الجمركية،والتزوير وسرقة الكتب.

الناشرون فقط هم المجاهدون بمشكلاتهم واحتجاجاتهم .. حيث ارتفعت اسعار تأجير الاجنحة بنسبة تزيد ٢٥٪ عن العام الماضى .. وهو أمر لا ينكره المسئولون بهيئة الكتاب فى إشارة إلى أنهم مجبورون على الزيادة منذ ان رفعت هيئة المعارض رسوم تأجير السرايات لهيئة الكتاب بنسبة ٦٠٪ دفعة واحدة عن العام الماضى.

ويصرح الناشرون ايضا من نسبة الجمارك والضرائب المقررة على الكتاب الاجنبى المستورد- بينما فى العالم كله الكتاب المستورد معفى من الضرائب والجمارك- ويحدد الناشرون نسبة الجمارك والضرائب ٥٪ جمارك + ٣٪ خدمات + ١٪ تحت حساب الضرائب+٢٪ مصاريف إدارية.. والنتيجة دائما هى ارتفاع سعر الكتاب وانحسار حركة البيع دون أن يستفيد أحد..

عادل إمام زعيم سياسى

وفى محاولة استهلاكية مرتبكة هدفها سرقة الجمهور بعيدا عن أى محتوى ثقافى خاص بمعرض الكتاب .. امتلأ المعرض بنجوم السينما والمسرح والتلفزيون.. **يسرا وصفية العمرى** يتحدثان عن الرومانسية فى السينما.. **يحيى الفخرانى** .. فى

عبلة الروينى

ندوة حول مسلسل (نصف ربيع الاخر) **على الحجار وأحمد الحجار وعزه بلبع وطارق فؤاد** فى أمسيات غنائية . أما مفاجأة المعرض التى انقلبت على رأس اصحابها فهى لقاء **عادل إمام** الاول بجمهور معرض الكتاب .. والذى ظن به أصحاب المعرض إمكانية تعويض غياب **هيكل** بكل حضوره الجماهيرى عن المعرض.

قدم **سمير سرحان** عادل إمام «بأنه **رمز من قوى النضال المصرى، وصاحب المواقف الوطنية،وضع حياته على كفه وذهب إلى الصعيد ليعرض مسرحيته ليثبت أن الفن والفنان اقوى من الارهاب وليستحق لقب الزعيم»!!.**

ما لم يذكره رئيس هيئة الكتاب أن **عادل إمام** ذهب إلى الصعيد فى حماية الامن ليعرض مسرحيته المبتذلة **«الواد سيد الشغال»!!** ولان عادل إمام قادر على لعب كل الادوار،فقد صدق كلمات رئيس هيئة الكتاب،وراح يعلن أفكاره السياسية الركيكة والتى انتهت بكلماته المثيرة **حول التطبيع** مع **اسرائيل** وكيفية الاستفادة من السلام معها .. والتى اضطر بعد هجوم الصحافة المصرية عليه إلي التراجع عنها!.

هكذا تحول الفنانون إلى زعماء سياسيين ومفكرين بعد أن تغيب الكتاب والمثقفون والشعراء عن المشاركة.. لم يحضر **محمود درويش،وعبد الوهاب البياتى، واميل حبيبى، واعتذرادونيس ونزار قبانى** مما اضطر **سمير سرحان** إلى اعلان عدم توجيه الدعوات اليهما فى السنوات القادمة.. لكن الغياب والاعتذارات شملت أيضا الشعراء المصريين الذين رفضوا بشكل احتجاجى المشاركة فى برنامج الامسيات الشعرية بعد تقسيمها إلى شعراء**(فقرة أولى)** وشعراء **(فقرة ثانية)** وشعراء **ضيوف)** وشعراء **(أصحاب بيت)** .. وبعد ضم قائمة النجوم الاستعراضية إلى صفوف الشعراء حيث تقدمت الفنانة(**رغده**) كشاعرة اسم **محمد عفيفى مطر**.. وتقدم شعراء التلفزيون من المذيعين اسماء العديد من الشعراء الحقيقيين .. وكان ان اعتذر عن المشاركة **أحمد عبد المعطى حجازى ، عفيفى مطر، حسن طلب، أحمد سويلم، عبد المنعم رمضان، حلمى سالم، سمير عبد الباقى، محمد فريد أبو سعده، أحمد عنتر مصطفى، رفعت سلام، محمود نسيم**،واخرون.

إشارات



صباح لزج ، لم يزقزق له عصفور ، ولم تغسل قطرات الندى فيه حلكة المدى، أنهض بلا رغبه ، يطالعنى نفس الوجه الجيرى ، على نفس المرآه المشروخة ، الماء الراكد فى الحوض المسدود، اخضر لونه ، أبصق فى داخلى ، للمرة الكم ، سمعت آذان الفجر ، ولم أصل...؟

خبز جاف ، وسجائر ، وطعم الملح على جرح مفتوح ، الاسفلت صموت جدا ، يتلقى ضربات خطوى على وجهه بلا شكوى ....، لفراغ الشارع هذا الصباح ، صدي جديد ، دقات قلبه على الاسفلت تتضخم وتحتوينى ، أدوخ كما فى كل يوم من الالتفات خلفى أخمن طوله ، شعره الزاحف للخلف ، عينيه الضيقتين. خلف نظارة اطارها أسود .. ، في المستشفي ، جاءت الممرضه بابتسامتها ،وبالشاى الساخن مضبوط السكر تماماً، التصقت بى أكثر من مرة بلا داع فحكيت لها عنه ، سيره خلفى فى كل يوم ، اختفائه منى كلما نظرت ...، الممرضة انسحبت بسرعة الى الباب ، نادت على أول حالة لتدخل ، ولم تعد تأتى بابتسامتها ، ولا بالشاى ساخنا ، بعدها كنت أرى تقارب رءوسهن فى الممرات ، تهامسهن ،كلما مررت ..! ، المرأة النحيلة ، رفعت طرف طرحتها السوداء ، غطت بها فمها ، وقالت : أنه يصرخ طوال الليل ، يحك جلده حتى يدمى ، أنكرت أنها أو بقيه اخوته يهرشون مثله .. ، على بطن الولد ، تمددت الرءوس الصغيره السوداء ، وآثار الهرش الدامية ،المرأة كانت تدعولى ،تعلقت عيناها بيدى ،تتحر ك بسرعه على الورقه،

حاولت خطفها تقبلها ،وأنا أناولها الروشته،أبعدت يدى،طلبت منها أن تجلس،قرفصت بجانب الحائط..،أشرت بالحاح الى الكرسى أمامى ،رفضت ،حكيت لها عن أسئلتى، التى أحفظها ،أكررها دائما ،أنتظر لما يجيننى،أساله،ويجيب.. المرأة مصمصت شفتيها ،وقالت: لاحول الله..ياضنايا!،سحبت الصغير، نظرت مرة أخرى قبل أن تخرج من الباب، مضت..،

فى المساء، ترنمت بأغنية قديمه شجية،دخنت السيجارة لآخر نفس،كنت أشعر بألفة لمدخل العمارة،وجه البواب الأسمر،ادرت المفتاح فى الباب،وجدت النور مضاء، وفى الغرفة الوحيده أمامى مباشرة، على الكرسى الوحيد ،كان يجلس،يضع ساقاعلى ساق،يديه فى جيبى بنطلونه الرمادي، قميصه الاسود مقطوع زراره العلوى،ونفس الوجه الذى يطالعنى صباحافى المرآة، لم أفزع،وتلقيت ابتسامته بشهيق عميق،دخلت ببطء، على حافه السرير جلست ،كان الان يقابلنى بالجنب، عيناه تعبران باب الغرفة ، الشقة،الشارع،تخترق العمارة العالي أمامنا ، تحلق فى الفراغ .. فجأة اعتدل فى مواجهتى تماماوكانت اشارة البدء،أعدت كل الاسئلة،لم أنس شيئا ،وكان فقط يهز رأسه بعد كل سؤال ،يبتسم ،فأكمل حتى انتهيت ،صمت تماما ،أنتظر،عيناه مسلطة على، ولاينطق. ،بدأت أضيق بصمته،والهواء فى الغرفه يتقلص ،زاد انطباق الجدران الاربعة على قفصى الصدرى،قفزت اليه أهزه بعنف،فزعت لما أشار الى فمه، أخرج أصواتا محشرجه، التصقت بالحائط، فجأة ألتقطت حقيبتى الجلديه،أخرجت قلما وأوراقا كثيرة ، وضعتها أمامه، تنهدت بارتياح، نظر الى بأسى،أخرج يديه،رفعها أمام عينى، كانتا مربعتين، قصيرتين، وبلا أصابع ،انهرت جالسا على البلاط العارى،أرتعد، وجهى بين كفى..أنشج فى عنف.. شعرت به قريبا جدا، بوز حذائه،يلامس ركبتى،يده ترقد على رأسى،رفعت وجهى اليه، ابتسم،وأخذ يحرك يديه وجسده فى إشارات غريبه،فى وهن قلت: لم أفهم،أعادهامرة أخرى، بنفس الترتيب.. قلت لا أفهم..أعادها، وكان فى كل مرة يزداد سرعة،وعنفا،أمسك يدى،أوقفنى،أشار برأسه، ووجهه، مستحثا أن أقلد ما فعل ،فعلت ولم اكن أصدق لشدة غرابتها أنى سأقدر،، ابتسم ،هز رأسه مستحسنا، بهدوء خرج من الغرفة، ومن الشقة كلها ،جريت إلى النافذة، مضى وقت طويل لكنى لم أره يخرج من باب العمارة..عدت الى المرآه، وقفت أكررها ،حتى لا أنساها..

د. أميمة شتيوى

فــن

الاستيقاظ من :

النــوم فى العســل

على قنبلة

عـــادل إمـــام

أخيراً، جاءت «قنبلة» عادل إمام فى ندوته بمعرض الكتاب ، لتنزل كالصاعقة على رؤوس قطاع كبير من المثقفين ، فيستيقظوا فجأة من «النوم فى العسل»، ويبدأوا فى مراجعة- أو حتى التراجع عن- الكثير مما كتبوه عنه خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهم الذين رفعوه على الاعناق ومنحوه لقب «الزعيم» ، ليس بمعنى «ملك الترسو» مثلا كما كان الناس البسطاء يطلقون على فريد شوقى خلال الخمسينات،وإنما اكتسب اللقب هذه المرة دلالة سياسية وثقافية(!)، جعلت عادل إمام- دون أن ينتبه الكثيرون لخطورة ذلك، وإن ساهموا هم أنفسهم فى صنعه- مرجعاً فى أمور السياسة والاقتصاد والفن، يستفتونه في الارهاب فيجيبهم باجابات من النوع الذى تجده فى الإعلام الرسمى ، ويسألونه عن أزمة السينما فيؤكد أن أفلامه هى الدليل على عدم وجود أية أزمة. واذا كان من حق عادل إمام كفنان وإنسان أن تكون له آراؤه الخاصة فى كل أمور الحياة، فإن المثير للدهشة أن يتخلى الكثير من «المثقفين» عن حقهم - أو بالأحرى واجبهم- فى البحث عن اجابات للمشكلات المصيرية التى تواجهنا ، أو حتى المساهمة فى تقديم الأسئلة الصحيحة حولها ، لتسود ظاهرة - تشبه ظاهرة الشيخ الشعراوى- سبق أن أشار إليها كاتب هذه السطور، أصبحت فيها سينما عادل إمام بديلا عن الحياة، وتراجع دور المثقفين عن التأثير فى الجماهير، فأصبحت آراء عادل إمام الشخصية هى الصياغة المشوشة الغامضة لأكثر القضايا تعقيداً ، اعتماداً على التأثير الهائل الذى يمكن أن يمارسه النجم على الملايين من البسطاء، حتى انتهى الأمر مؤخراً بأن يجلس الفنان الجماهيرى فى معرض الكتاب ،فى نفس المقعد الذى تم حرمان «محمد حسنين هيكل» من الجلوس فيه ، لكن الأهم والأكثر خطراً هو أن يدخل الفنان بثقة مفرطة أرضاً يطأها أكثر السياسيين فى مصر- على اختلاف انتماءاتهم ومناهجهم الفكرية- بقدر كبير من الحذر، فيتحدث عن أن «التطبيع» مع اسرائيل هو «الواقعية» التى لا تتوقف عند الماضى، وانما تنظر إلى المستقبل ، تماماً كما فعلت كل الدول التى تحولت علاقة الحرب بينها إلى التعاون والمشاركة فى صنع الحياة والسلام!!.

لم يكن غريبا أن تقطع الاذاعة الاسرائيلية برامجها لتعلن النبأ، الذى يمثل بالنسبة لها انتصاراً فى ظل واقع سياسى



وثقافى أصبح فيه عادل إمام زعيماً!! وإن كان الانتصار الحقيقى لنا هو أن يدرك عادل إمام - بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تصريحاته التى أعلنها أمام حشد غفير من الناس وليس في اجتماعاته الخاصة- خطورة المأزق الذى وضع نفسه فيه ، فيصدر اعلانا «رسميا» ينفى فيه تأييده للتطبيع، وسعى لإجراء العديد من الحوارات الصحفية) لتأكيد هذا النفى (وإن اكدت هذه الحوارات مرة اخرى علي تشوش وعيه السياسى).وذلك عندما أحدثت تصريحاته ردود فعل عنيفة لدى قطاع كبير من المثقفين، حتى من المؤيدين له ، وهو ما يؤكد حقاً أن هذا الشعب تنبض الدماء الحارة فى عروقه حتى لو بدا مستسلماً للموات ، وأنه ليس أبداً مستغرقا فى«النوم فى العسل»!

لا ينبغى لمثل هذه الواقعة أن تمر دون أن نتأمل دلالاتها أو نتعقب جذورها ، فلعلها تسجل المنحنى الذى سار فيه قطاع كبير ومهم من الثقافة المصرية خلال السنوات الأخيرة ، ولعلها أيضا- وأرجو ألا تكون تلك محض أمنيات- تمثل نقطة انطلاق جديدة نحو مراجعة للدور الحقيقى الذى ينبغى أن يتحمل المثقفون مسئوليتهم عنه ، فى الاتفاق أولا حول تشخيص الواقع التاريخى الذى نعيش فيه ، والمساهمة فى تقديم تصور أصيل للمستقبل ، يتحقق فيه وجود «الوطن» الذى يشعر فيه المواطن حقاً



أحمد يوسف

بالمواطنة والانتماء،لانه الوطن الذى يجب أن يتحقق فيه العدل والحرية، كما انه الوطن الذى لا يرضى ابداً أن يكون تابعا ذليلاً يقبل الشروط التى تفرض عليه تحت اسم الواقعية السياسية!!.

جحا والسلطان!!

قد يبدو الحديث بعيد الصلة عن فيلم **عادل إمام** الأخير **«النوم فى العسل»**،وان كان فى الحقيقة شديد الارتباط به ، لأن هذا الفيلم –مثل بعض أفلام المرحلة الأخيرة للنجم الجماهيرى ذائع الصيت– يجسد حقيقة الازمة التى يعيشها قطاع مهم من الثقافة المصرية، بما يحمل ذلك من نتائج شديدة الخطورة والتأثير على الرؤية السياسية السائدة(سواء لدى الحكومة أو قطاع كبير من المعارضة) ، فاذا كان المثقفون الجادون هم الذين يحملون دائما بذور التقدم والنظرة المستقبلية ، لأنهم يميلون إلى تجاوز الواقع وإلى الحلم بمستقبل أفضل، فقد تراجعت هذه الثقافة الجادة للأسف الشديد تحت تأثير ما يمكن أن نطلق عليه**«الثقافة الرسمية»** التي اكتست ثوباً **«شعبيا»** ، وكان **عادل إمام** من بين النجوم الأكثر ملاءمة للقيام بمثل هذا الدور.

ومن الخطأ الفادح أن نلجأ اليوم إلى التقليل من شأن جماهيرية وشعبية هذا النجم ، بسبب أنه تحدث برأى سياسى نختلف معه، لكن الخطأ الأكبر هو أننا فى الأغلب لا نضع فى اعتبارنا أن هذه الجماهيرية والشعبية قد حصلت على مصداقيتها لدى الجمهور من خلال أفلام ، عجز معظمنا عن أن يرى فيها بذور **«التمرد»** الذى جعل من بطل **عادل إمام** تجسيداً لأحلام البسطاء، فقد تجاهل النقد طويلا هذه الأفلام بحجة تواضع مستواها الفنى ، أو ترديدها لبعض مقولات تبدو لنا– من منظور– أخلاقى خالص– مقولات تعلى من شأن **«الفهلوة»** أو حتى الخروج على القانون ، لكن الأمر يبدو لنا كما لو أننا استيقظنا ذات يوم لنكتشف أهمية هذا النجم ، فتحول النقد بين عشية وضحاها من الهجوم الحاد إلى الاشادة والتمجيد بالزعيم ، حين بدا لنا أنه قد تحول بدوره إلى صنع أفلام **«سياسية»**، كانت بلا جدال تتبنى أفكاراً تجمع بين القليل من الجرأة والجسارة، والكثير من الفهلوة والشطارة، فكأنه أصبح فى مرحلته الأخيرة بالنسبة للمثقفين، كما كان بالنسبة للجمهور فى مرحلة سابقة، أقرب إلى شخصية **«جحا»** ، الذى يتوجه بالغمز واللمز إلى السلطة والسلطان، لينال الرضى من الجميع، ويصبح **«الزعيم»** سواء فى نظر المثقفين أو البسطاء!.

ومصدر التناقض الجوهرى فى تلك الزعامة المزعومة أنها كانت أكثر فطرية وتلقائية وصدقاً فى مرحلة عادل إمام الجماهيرية التى نتعالى عليها، وكانت كل المؤسسات الرسمية (ومهرجاناتها) تتجاهله فيها ، لأنه استطاع فى مراحله الأولى أن يراهن– وقد كسب الرهان بالفعل – على حب جماهير البسطاء، الذين يمثلون الأغلبية الصامتة، لأنهم وجدوا أن عادل إمام– أو جحا العصرى– يتحدث بلسانهم بما يعجزون عن البوح به، بينما أصبح جحا فى الفترة الأخيرة– فجأة– جزءاً من المؤسسات الرسمية ذاتها ، يتحدث هذه المرة بلسانها، وتقوم هى أيضا – دون مواربة– بتمويل وتشجيع أفلامه **«السياسية»** ، ناهيك عن الاحتفاء والاحتفال بافتتاح أفلامه على نحو لا تحظى به أكثر الأحداث الثقافية خطراً ، مع مزيد من التغنى بالديمقراطية التى جعلت الرقابة توافق على عرض هذه الافلام!! (فكل شئ إذن على ما يرام : ها هم الناس – من خلال أفلام عادل إمام– يتكلمون فى السياسة ، وها هى السلطة لا تشاركهم **«الكلام»** فقط، ولكنها تصيح: **«الله»** تعبيرا عن الاستحسان والاعجاب بما تسمعه من نقد عادل إمام لممارساتها!).

وكان من الممكن أن يتأمل المثقفون ذلك ليروا ما خفى بين **«الكواليس»** ويدركوا

دلالته ويستشعروا خطورته ، لكن معظمهم اكتفى بالفرجة ، وانضم بعضهم أيضا إلى «جوقة» المداحين ، وكان ذلك فى الحقيقة اعلاناً ، خفياً ومستتراً فى آن واحد ،عن «واقعية» بعض المثقفين فى قبول الأمر الواقع، ليستغرقوا - إلى حين- فى «النوم فى العسل»، لكنه النوم الذى توقفوا فيه حتى عن أحلامهم القديمة الجميلة! واذا كان «صلاح عبد الصبور» قد قال يوماً إن «الحلم جنين الواقع» ، فان الأمر أحيانا يبدو أشبه بحالة عارضة طارئة من العجز الثقافى ، التى لا يمكن أن ننتظر فى ظلها أن يولد واقع جديد.

«الفهلوى» بطلاً

هناك إذن بين المرحلتين الشعبية والرسمية لأفلام عادل إمام فجوة فاصلة وإن كانت هذه الفجوة تتفاوت أحيانا فى عمقها وخطرها) ،لاتستشعرها اليوم فقط مع تصريحات عادل إمام التى نرفضها حول رأيه من التطبيع(والتى نرجو أن يكون جاداً فى إعادة النظر فيها ،بل وإعادة النظر إلى نفسه كزعيم سياسى)، لكن الحقيقة أننا كثيرا ما أشرنا إلى هذه الفجوة، فى انتقاله عبر السنوات الأخيرة من الثمانينات من دور النجم الشعبى عادل إمام من «خارج» السلطة وتأثيره «الفطرى» على الجماهير ،إلى دوره من «داخل» السلطة وتأثيره «الموجّه» على الجماهير، ويمكن للقارئ أن يعود فى ذلك إلى بعض الدراسات والمقالات التى ظهرت على صفحا مجلة «اليسار» ،وحاولت أن تضع يدها فى وقت مبكر على ما أطلقنا عليه «التحول عند عادل إمام من هتاف الصامتين إلى شعارات الحكومة».

إن الأمر يبدو كما لو أن المؤسسات الرسمية قد تنبهت مؤخراً إلى الدور الذى يقوم به عادل إمام فى التأثير على البسطاء ، وربما أيضا فى اعادة صياغة وعيهم ، وقد نجح فى ذلك ليس بسبب عبقريته الفنية أو عمق رؤيته السياسية- كما يزعم البعض أحيانا جهلا بالبديهيات أو تجاهلا متعمداً لها- وإنما لأنه التنويع «المعاصر» على شعبية نجوم تركوا تأثيراً هائلاً فى وجدان الشعب المصرى ، (وهل ننسى التماثيل التى صنعها البسطاء لمحمود شكوكو، أو النجاح الهائل الذى كانت تلقاه أفلام إسماعيل ياسين؟!)، فالجماهير قد تبحث عن أحلامها «الهروبية» فى فتى الشاشة الحليوة «ذى الشعر» المسبسب ، لكن أحلام يقظتها «الواقعية» - إن جاز التعبير- تتحقق من خلال نجم-ساخر دائماً ترى فيه الناس بعضا من صورتها الحقيقية ، وتشم رائحة عرقها، وتلاحظ فى عينيه بقايا دموعها ، وتعيش معه رحلة الصعود- الواقعية والفنية فى آن واحد- من السطح إلى القمة. لقد كان إذن عادل إمام -الانسان- يشبه كل الناس العاديين ويعيش حياتهم ، بحثاً عن لقمة العيش المغموسة فى العرق والدموع ، فاذا به ينجح فى أن يكون نجم النجوم ، لكى يصبح تجسيداً لحلم كل إنسان بسيط بالثراء والنجاح ، كما كان عادل إمام -الفنان- قد اختار أن يعبر عن هموم البسطاء من خلال أعمال فنية لا تتعالى عليهم ، ومنذ النجاح الهائل لمسلسل «أحلام الفتى الطائر» -الذى يعتمد على النص شديد الذكاء لوحيد حامد، رفيق رحلته فى مرحلتيه الجماهيرية والرسمية- أصبح الشكل الفنى الأمثل لأفلام عادل هو قالب «البيكاديسك» ،الذى يروى رحلة صعلوك فى أحراش المجتمع ، ليكشف عن الأعماق الفاسدة تحت السطح الجميل ،وليخترق الطبقات واحدة بعد الأخرى وكأنه يقوم بتعريتها وتجريدها من الأقنعة التى تختفى وراءها.

وعبر أفلامه الجماهيرية العديدة التى كان النقاد يرفضونها ، كان عادل إمام يكرر المرة بعد المرة ما أرادت الجماهير أن تقوله بأن «الفهلوة» التى ندين بها الشخصية المصرية أحيانا ليست إلا حيلة العاجز البائس ، الذى يضطر تحت وطأة الضغوط الاجتماعية المعاصرة ،والميراث التاريخى الهائل من القمع السياسى والنفسى ، إلى ادعاء التكيف واظهار الامتثال، حتى تأتى فرصة التحايل على القانون الذى يراه الفهلوى ممثلاً لعدالة صورية عاجزة، لأنه القانون الذى يحمى الأقوياء وحدهم ، لذلك فأن بطل عادل إمام الشعبى قد يلجأ للطرق غير المشروعة لامتلاك الثراء والقوة،ولعله أحيانا يلجأ إلى العنف والارهاب،لأنه ببساطة يريد أن يتحدث باللغة السائدة،واذا كان عليك أن تدين هذا البطل الفاسد أو الارهابى ،فإن عليك أولا أن توجه الادانة الحقيقية للمجتمع الذى جعل الفساد والعنف قانوناً سائداً. (وهل هناك مثال أكثر وضوحاً على ذلك من وقائع الانتخابات الأخيرة؟!).

قد تحكم على مثل هذه الافلام الشعبية لعادل إمام بالسذاجة الفنية ، أو بالتشوش فى وعيها السياسى ،لكنك لا تستطيع أن تخطئ جوهر مضمونها الذى كان سبباً فى نجاحها الجماهيرى ،وهى أنها كانت تتحدث دائما عن الرغبة فى تحقيق حلم البسطاء بحياة كريمة وعادلة وأنها كانت توجه سخريتها اللاذعة إلى الاثرياء تارة أو إلى ممثلى السلطة تارة أخرى، وكأنها تشفى غليل البسطاء ،من أسباب القهر الذى يشعرون به.

استثمار النجومية.. لمصلحة من؟!

فى مرحلته الرسمية الأخيرة،تغيرت هذه الصورة كثيرا وإن لم تختف كل ملامحها ،فما تزال تلك السخرية من المؤسسات التقليدية تتناثر هنا وهناك،وما تزال تلتمع



قنبلة عادل إمام فى معرض الكتاب

أحيانا فكرة الحلم بمجتمع أكثر عدلا، لكن ما كانت تعبر عنه الافلام الأولى على نحو فطرى وصادق،حتى لو كان ساذجا، يتم التعبير عنه اليوم بقدر كبير من الالتواء والذكاء ، فقد أصبحت أفلامه مغلفة دائماً بغلاف فنى أكثر بريقا،وهو ما يثير بالطبع اعجاب بعض النقاد، بصرف النظر عن أصالتها ، كما ترددت فى أصداء هذه الافلام جمل الحوار الذكية التى تبدو وكأنها تصوب ضربات النقد الموجعة لبعض السلبيات ،بصرف النظر أيضا عن دقة تصويب هذه الضربات لهدفها.

لقد كان الأكثر أهمية لدى بعض الاطراف هو أن يتم استثمار النجومية الشعبية لعادل إمام،وتحويلها إلى مسار أكثر وعياً وتخطيطاً لصالح الاهداف التى تراها المؤسسات الرسمية أهدافاً ملحة فى معاركها على العديد من الجبهات،وبالطبع فإن أحداً لا يمكن أن يختلف حول أهمية مواجهة التطرف والارهاب،ومحاربة الفساد ،واعادة مناقشة القضية الديمقراطية ،وهى القضايا التى «يبدو»أن أفلام **عادل إمام** «السياسية» تخوض فيها منذ **«اللعب مع الكبار»** وحتى **«النوم فى العسل»** ،لولا أن الرؤية النقدية المتأملة لهذه الأفلام تشير إلى أنها -فى الجانب الأكبر منها- تجنبت أن تخوض المعارك الحقيقية ،أو جعلتها «شبه معارك» يثور فيها الغبار ويدوى فيها الصخب ، لكنك تكتشف فى النهاية أنك قد سمعت الكثير من الضجيج ولن تر طحيناً ولا طحناً.

وربما يكون صناع هذه الافلام قد لجأوا إلى الكثير للالتفاف حول هدفهم النبيل ، لكن أليس من حقنا ونحن نحصى نتائج هذه «المعارك» أن نتأمل ما استطاعوا انجازه بالفعل من هذا الهدف؟ ففى **«اللعب مع الكبار»** يظل الحل مشروطا بتحالف الجماهير والشرطة لمحاربة الفساد،بينما لم يقل لنا الفيلم كيف يمكن لمثل هذا التحالف أن يتم ، كما أن الفساد فى الفيلم يأتى من خلال بعض أعضاء مجلس الشعب-الممثل للديمقراطية المتاحة- ولم يقل الفيلم أيضا كيف يصل هؤلاء، قبل كل الاخرين لاحتلال المؤسسة الديمقراطية، وما هو الطريق لتحقيق حياة ديمقراطية سليمة بدلا من الاعتماد على«**حسن نوايا**» الشرطة،ذلك **«الملاك الحارس»** الذى يظهر دائما فى اللحظة المناسبة ليعيد الحق إلى نصابه! ولنتأمل أيضا فيلم **«النوم فى العسل»** الذى ألقى باللوم كله على الجماهير لأنها لم تسلم قيادها بسهولة لضابط الشرطة- **«الزعيم»** الذى استطاع ببصيرته أن يرى سبب عجز هذه الجماهير لكنها كانت هى التى تقاوم طويلاً الاعتراف بهذا العجز! واذا كان هناك **«شائبة»** من الفساد فى المؤسسات الرسمية فانه يأتى دائما من **«الصغار»**، مثل الضابط الصغير فى«**طيور الظلام**» ،الذى يساعد البطل **«الفاسد خفيف الدم»** على تحقيق التلاعب فى الانتخابات ، لكن فساد هذا البطل ذاته يعود إلى جذور أخلاقية، تنبع من انتهازيته الماكرة بالمقارنة مع **«سذاجة»** الوزير الذى يوكل إليه كل أموره! وعلى كل

الانتقال من نقد السلطة إلى نقد المواطن

حال فإن«**الحكومة**» فى النهاية قد ألقت القبض على هذا الفاسد لمجرد أنه استغل بعض القرارات الاقتصادية لصالحه!!.

وهؤلاء،الموظفون الصغار-أيضا هم أسباب الفساد فى«**الارهاب والكباب**» لأنهم هم الذين يسحقون وجود البطل ويضطرونه -بالصدفة- إلى أن يلعب دور الارهابى ،لكن الفيلم لم يتوقف أمام هؤلاء الموظفين الصغار -أنفسهم بوصفهم أدوات -أو بالاحرى ضحايا- لسياق أكبر وأشمل.

وتختفى معظم هذه الافلام دائما خلف ستار محاربة الارهاب، وبالطبع فإنك تعرض نفسك للاتهام بأنك لا تناصب الارهاب العداء لو اتهمت هذه الافلام بالتقصير فى رؤيتها ومعالجتها، وربما كان **«الارهابى»** هو أكثر هذه الافلام مغالاة فى ترديد الشعارات الاعلامية التى تبالغ فى التبسيط،ولا تضع يدها على جوهر الحقيقة،فتصور قضية الارهاب بمفهوم أمنى خالص،وتجعله أقرب إلى حرب العصابات والثأر المتبادل بين الشرطة وفلول الارهابيين، ولا تعطى اهتماما بالقضاء، على جذور الارهاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تغذى التطرف،وتجعله- وهذا هو الأهم- موقفا من الحياة لكتلة هائلة من البشر لا تجد فرصة للحياة الكريمة.(ناهيك عن تجاهل هذا الفيلم- وأفلام أخرى- لتغلغل أصحاب الفكر المتطرف فى المؤسسات الرسمية ذاتها)! .لكن «**طيور الظلام**» بدوره يقف عند السطح من قضيته ، فيجعل الارهاب نوعا من الشرور التى يتم تمويلها من الخارج ،ويصور المتطرف شريراً على طريقة **استيفان روستى**،يتحدث بصوت كالفحيح وقد رفع حاجباً وخفض الآخر!.

نحن«أو» اسرائيل

أم نحن «و» اسرائيل؟

لكن هناك تيارا خفيا يسرى فى تلك الافلام جميعها،لا يضع «**جحا**» أبداً فى مواجهة مع السلطان،وانما يجعله يقف معه



قنبلة عادل إمام فى معرض الكتاب



سينما الضباب تضاعف حالة النوم فى العسل

فى صف واحد. وهكذا اختفى صعلوك عادل إمام القديم المتمرد ليحل محله صعلوك أكثر امتثالا ،يكتفى بأن يضع أحلامه فى«اللعب مع الكبار» وديعة في يد ضابط الشرطة الطيب، ويغتنم في «الارهاب والكباب» فرصة املاء شروطه علي السلطة فاذا به يطلب طلبا مبالغا فى العمومية:«ماليش مطالب! مش عايز اتهان .. مش طالب غير انسانيتى!».(مرة أخرى) لم يقل لنا الفيلم كيف يمكن أن يتحقق هذا المطلب «الصغير»، بل ان الضابط -الثورى هذه المرة- هو الذى يقود الجماهير لتستيقظ من «النوم فى العسل»!.

إلا أن الأكثر أهمية هو أن تمتد سخريات صعلوك عادل إمام من الاغنياء ، والسلطة لكى تشمل فى أفلامه الأخيرة السخرية من الجماهير ذاتها (ويمكنك أن تجد فى فيلم «بخيت وعديلة» سلسلة طويلة من السخرية من الفقراء لانهم لا يعرفون ان معنى الحياة الحقيقية ليس هو المال!!).

لقد كان البطل فى«الغول» يحاول فى الأيام الحوالى ان يضع يده على الحقيقة، عندما اراد تصوير عجز البسطاء، عن الفعل، بأنه ناتج عن قهر اصحاب النفوذ:«انتوا عايزين الناس كلها تبقى زى جحا، يقولوا ما دامت بعيد عنى ماليش دعوة، كل واحد عايش لنفسه وبس» فاذا بالافلام الاخيرة-مثل«الارهاب والكباب»-توجه نقدها للجماهير المقهورة:«يا بتوع معلهش، ياللى صوتكم ما يعلاش إلا فى القارعة .. جاتكم ستين نيلة!»، وها هو فيلم «النوم فى العسل» يلقى عليهم جميعا بوصمة«العجز»، ويلقى عن كاهله مهمة البحث عن اسباب هذا العجز ، او بالاحرى تشخيصه تشخيصا حقيقياً.

اذا كان هناك من يوصم بالعجز حقاً،فهم بعض المثقفين الذين توقفوا عن القيام بدورهم في ان يكونوا بذور النمو والتطور لهذا الوطن، وهم «عاجزون» لانهم لا يرون في المستقبل اية امكانية لتجاوز الواقع الراهن السائد ، ويدعون الي قبول الامر الواقع تحت دعوى «الواقعية» ، وان كان من حق عادل إمام أن يدلى بآرائه الشخصية فى جلساته الخاصة فى شتى أمور الحياة، فان ذلك يجب ألا ينبع أبداً من كونه «زعيماً» مزعوماً ، كما تريد له بعض المؤسسات الرسمية، وكما تقر وتبصم بعض الفلول الثقافية.

فالواقعية هى أن ترى الاشياء، على حقيقتها(وليس كما يريدون لك أن تراها).فليس من الحقائق التاريخية أن صراعنا مع اسرائيل يشبه صراع ألمانيا وفرنسا ، أو اليابان وأمريكا ، أعداء الأمس وأصدقاء اليوم، كما يقولون ، فاسرائيل ليست بأى معنى من المعانى أمة أو وطناً، وإنما هى كيان قام- وما يزال- على أسس وأهداف استيطانية،تتوصل لنفسها من خلال عنصرية دينية مزعومة وغير عقلانية لكنها تصوغها فى فلسفة السياسة الصهيونية.

انك عندما تعترف بمثل هذا الكيان-تحت دعوى ما أكده عادل إمام فى حواراته الصحفية التالية لتصريحه ،واراد بها أن يبدى بعض التراجع لكنه عاد إلى التأكد بأن «السلام» قد أصبح أمراً واقعاً لأن هناك «أعترافا» وعلاقات دبلوماسية بين الحكومة المصرية واسرائيل فإنك لابد أن تعترف أيضا بمشروعية المشروع الصهيونى المؤسس على اساطير دينية يهودية لينفتح الباب علي مصراعيه- وهذا ما تريده اسرائيل حقا- أمام كل الحركات الدينية الأصولية التى يمكن أن تنتهى بالعالم العربى كله ، ومصر على نحو خاص ، إلى «كانتونات» منفصلة تعتمد على العنصرية الطائفية حتى داخل الدين الواحد! وكيف يمكن لك أيضا أن تزعم أنك تحارب الارهاب والارهابيين، بينما الاعتراف باسرائيل ليس الا اذاعانا كامل الشروط للارهاب الذى مارس دوره فى الماضى من خلال عصابات شتيرن والهاجاناه، وما يزال يمارس دوره الارهابى من خلال الترسانة النووية؟.

ا لحل الوحيد «الممكن» -حتى لو بدا لنا اليوم مستحيلا ، لكننا يجب أن نناضل على الأقل لكى نجعله ممكناً- هو إقامة دولة فلسطينية ،ديمقراطية علمانية، لا تضع فروقاً بين الأديان للمواطنة، لكن هذا لا يعنى أيضا أن من حق اليهودى البولندى أو الأمريكى أن يستوطن أرض فلسطين لأنه «يهودى» .لذلك ،فإن الحوار الوحيد- كما يقول الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى كتابه «الايديولوجيا الصهيونية» -يجب أن يقع«خارج نطاق الرؤية الصهيونية كلياً ، وينطلق من رفض كامل لكل مقوماتها ونتائجها».

لقد جاءت «قنبلة» عادل إمام فى فتواه السياسية حول العلاقات مع اسرائيل فى وقتها تماماً لتكشف حالة «النوم فى العسل» التى يعيشها الكثيرون منا، لكن إذا كان فيلم «النوم فى العسل» يدعونا إلى الاعتراف بالعجز كخطوة أولى «واقعية» لتحقيق أحلامنا فى الحياة، فان الخطوة الأهم هو أن نبحث عن اسباب القوة الكامنة فينا لكى نتجاوز هذا الواقع المرير.فالعجز الحقيقى هو أن يتصور البعض- أو يصور لنا البعض- أنهم يصنعون افلاما سياسية تحاول أن تلعب على كل الحبال ،وترضى جميع الاطراف: السلطة والجماهير،والمثقفين والبسطاء،بينما الحقيقة أن هذه الأفلام تقع فى الجانب الأكبر والأهم منها فى رؤية ضبابية ، عندما توحى بأنها تريد للجماهير أن تستيقظ من سباتها ،بينما تنتهى- كما سوف نرى- إلى أن تزيدهم استغراقا فى«النوم فى العسل»!.



الغلابة الفقراء والغلابة الأغنياء فى دراما عبد الغفور البرعى

لم يتابع الناس عملا فى الثلث الأول من عام ١٩٩٦ قدر ما تابعوا المسلسل التليفزيونى **(لن أعيش فى جلباب أبى)** الذى لقبه العامة بمسلسل **(عبد الغفور البرعى)** تعبيرا عن إعجابهم وتوحدهم ببطله **الحاج عبد الغفور**. وقد بدأ عرض المسلسل فى أول رمضان الموافق ٢٠ فبراير الماضى واستمر العرض إلى ما بعد عيد الفطر بثلاثة أيام، فهو ٣٦ حلقة، كاملة تربعت على الشاشة الصغيرة ٣٦ يوما فى قمة شهور المشاهدة، وفى وقت هو دروة هذه القمة أي (التوقيت الممتاز) بحسب أسعار إعلانات القطاع الاقتصادى .

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن «النفس الطويل» أحيانا ما يكسب فى النهاية، لأن الناس فى بلادنا أصبح نفسها قصيراً، فقد كانوا يتابعون مسلسلا آخر بشغف هو **(نصف ربيع الأخر)** الذى بدأ عرضه فى نفس التوقيت مع (جلباب أبى)، ثم انتهى المسلسل الآخر بعد ١٤ حلقة وتحول اهتمام الملايين إلى هذا المسلسل وتركز عليه، خصوصا مع ارتكاب التليفزيون العملاق لحماقة لاتليق بالهداة هى إنزال مسلسل اسمه **(الأبطال)** من توقيت عرضه المتأخر إلى توقيت العرض الذى كان يعرض فيه **(نصف ربيع الأخر)** ومعنى هذا أن التليفزيون ضحى بجمهور (نصف ربيع) الذى لن يتابع بالطبع مسلسل (الأبطال) من منتصفه، وسوف يرحل أغلبه عن الشاشة، وهو ماحدث بالفعل، وبالتالى أصبحت الفترة الأولى خالصة لصالح **(الحاج عبد الغفور البرعى)** الذى لم يحتمل صناع برامج التكر م - من داخل التليفزيون برضه - انتظار حتى النهاية، فأقاموا له الحفلات وهو ما زال قيد العرض لانعرف بماذا ينتهى..

وحسنا فعلت أنا حينما تمسكت بمبدأ الانتظار حتى النهاية بعد خبرة السنين مع الدراما التى تكون مضمونة حتى اللحظة ما قبل الأخيرة.. ثم تنقلب.

ماجدة موريس

وأعترف أننى معجبة بهذا العمل بداية، وبأسلوب صياغة السيناريست السينمائي المحنك **مصطفى محرم** لعمدانه الأساسية، الحاج ابراهيم سردينة(**عبد الرحمن أبو زهرة**) وعبد الغفور البرعى (**نور الشريف**) وفاطمة بائعة الكشرى (**عبلة كامل**) وأخوها سيد (**مخلص بحيرى**) وكذلك دورى **مصطفى متولى** (محفوظ سردينه) **وخليل مرسى** (المعلم مرسى).. ولقد استند **مصطفى محرم** على القصة الأصلية التى كتبها بهذا الاسم الكاتب الكبير الراحل **إحسان عبد القدوس**، ثم انطلق ليقدم رؤية تلائمه هو ككاتب لدراما، وتلائم ساعات الإرسال الممتدة، والتى من الواضح أنها لم تحدد أمامه من خلال قطاع الإنتاج الذى أنتج المسلسل مع شريك ثان هو **ناهد فريد شوقى** المنتجة السينمائية التي دخلت عصر التليفزيون هذا العام.

فى العادة ، يحصل فريق العمل لأى مسلسل على هذه الإمكانيات من المتج فى حالة توافر «الثقة» وبالتحديد فى المخرج. والمخرج **أحمد توفيق**، الممثل ا لقدير أيضا بجانب قدرته كمخرج، قدم فى العام الماضى مسلسله المهم (**عمر بن عبد العزيز**) مع المؤلف **عبد السلام أمين** والممثل **نور الشريف**. وقد نجح المسلسل فى إطار مقارنته بالأعمال التى تقدم الدراما الدينية فى إطار تاريخى، والدراما التاريخية فى إطار دينى . كان (**عمر بن عبد العزيز**) أكثر صدقا فى التعامل مع التاريخ ومع الحقيقة بدون تجميل (حقيقة الصراع بين الخلفاء على السلطة) وأكثر اقترابا من الدراما المرئية بعيدا عن ذلك «الإيقاع المقدس» البطىء الذى كرسته تلك المسلسلات وفرضته على أنه الإيقاع الملائم حتى يتمطع الممثلون ويأخذون راحتهم فى إطار المناظرات بين المؤمنين والكفار. وعلى ما يبدو، فإن (**عمر بن عبد العزيز**) الذى لفت الأنظار بملامحه هذه، كان (كارت الثقة) فى**أحمد توفيق** ليقدم ما يريده، ومنه هذا المسلسل الاجتماعى (**جلباب أبى**) الذى أخرجه فى فترة التقاط أنفاس، قبل أن يدخل فى مسلسله التاريخى الجديد عن الدولة العباسية وهارون الرشيد والذى يصوره فعلا الآن. ومع نفس المؤلف والنجم.

(لن أعيش فى جلباب أبى)

لايحفل كثيرا بالتوقف عند الزمن وتاريخه لكن كل مقوماته فى زمننا الحالى، باستثناء شخصية **عبد الغفور البرعى**، نفسه التى يقدمها فى مزيج من دراما السيرة الذاتية ودراما التنظير والاجتماعى ، أنه لايحلل أي واقعة تاريخية، ولا يقرن سيرة بطله بأي ملمح عام أو واقعة محددة، لكنه لايبتعد أيضا عن تقديم وجهة نظر تمس النظام الاقتصادى والاجتماعى الموجود الآن، وتغازله فيما لايصح الغزل فيه.. وهو حكاية الصعود إلى القمة هذه وتكوين ثروة سريعة وكبيرة فإذا كان **عبد الغفور البرعى** قد كون ثروة كبيرة، على امتداد زمن الدراما، فقد بدت سريعة فى عيوننا نحن المشاهدين لأنه توقف عن المعاناة وتوقفت الدراما عند الملامح الشكلية جدا لذلك العمل الذى يقوم به والذى لايتعدى قعدة المحل واستقبال الأخبار من **فهيم الفندى**، ثم خضير وبعض الأمور البسيطة. أما الثروة الأسرع، فهى التى كونها أمام عيوننا **الابن عبد الوهاب عبد الغفور البرعى**، والذى خرج من عقده الشخصية تجاه والده والتى بنى عليها **إحسان عبد القدوس** قصته، ليدخل فى - المسلسل- فى هذا الجلباب الذى رفضه على مدى ٣٣ حلقة، وليصبح فى ٣ حلقات، وحشا صاعدا من وحوش السوق، ينافس الأب، ويقفل المزادات، ويكدس الثروات.. وبعيدا عن الفلسفة، فهل يتم تكوين الثروات بهذه السرعة فى الحياة ؟ وهل يدعو هذا المسلسل الشباب العاطل عن العمل حقيقة إلى حل أزماته عن طريق تجارة الخردة والروبابيكا، واحتكار «الصنف» و«تعريق» المنافسين فى المزادات ، أى رشوتهم ،لينسحبوا.. وهل يصلح نموذج **عبد الغفور** ليكون **«القدوة»** المطلوبة فى مجتمعنا اليوم فى نهاية القرن العشرين؟

لغز الوزير.. الشريف.. المكروه

الدراما الجميلة هى التى تقدم ما لها، وما عليها، وتترك للمشاهد حق التنفس وحرية الفهم والاختيار، لكن (جلباب أبى) حاصر المشاهدين بين أختيارين. كليهما مرفوض، فاختار الناس أحدهما لأنه الأكثر قربا لقلوبهم.. اختاروا **عبد الغفور والحاجة فاطمة** والأسرة التى يمثلانها ضد الوزير (**رشوان توفيق**) وزوجته المتعجرفة التى تستفز الحجر (**كوثر العسال**) وولده الأفاق (**ياسر جلال**) وابنته المتعالية (**عبير عادل**) ومن المهم أن نتذكر أيضا أن شخصية الوزير هنا استثنائية أيضا فكم من وزراء خرجوا من الوزارة أحسن حالا منهم قبل دخولها، بل وتحسنت أحوالهم أكثر بعد الخروج).. المدهش هنا أن الدراما أوصلت الناس لرفض هذا النموذج الشريف للوزير الذى اعتمد على مرتبه فقط، وكان رجلا محترما حاول الوفاء بكل التزاماته حتى اللحظة الأخيرة من عمره، ومع ذلك كنا ضده.. ربما لأزمة الثقة العامة تجاه الحكومة، وغالبا لهذا الأسلوب الكريه فى تعامل أسرته مع الاخرين، وضاع الأداء الجيد **لرشوان توفيق وكوثر العسال** والممثلين الشابين **ياسر جلال وعبير عادل** أمام الانحياز الدرامى لعبد الغفور البرعى أولا.. ثم تألق **نور الشريف وعبلة كامل ثانيا**. فالتألق وحده لايكفى.. وكثير من الأعمال الدرامية تعرف كيف تتزن فى مقابل تقدير أهم لرسالتها الأخيرة، فلا تمنح أبطالها سلطانا هائلا على المشاهد تضيع معه معالم التمييز بين الحق و الباطل فى شخصية بطله وما يعبر عنه.. وصناع هذا المسلسل أضاعوا التمييز بين مايحق لنا أن نحبه فى **عبد الغفور البرعى**، وما يجب أن نرفضه فيه.. ولم يقدموا نموذجاً ثالثاً، يمثل الشخصية الأكثر استواءً وعصرية ومقدرة على الجمع بين القيم الأصيلة والقيم الإيجابية، وهذا النموذج موجود فى الحياة، وهو أفضل من نموذج الوزير وعائلته، وأفضل من عبد الغفور طبعا.

لقد أحببنا فى عبد الغفور البرعى أمانته الميدانية، دأبه على بذل العرق والجهد، ذكاءه الفطرى، إخلاصه لزوجته ، لكن حكاية تركه الحرية لبناته فى التعليم والزواج هذه مزيفة.. لأن أمثاله الحقيقيون غالبا ما يزوجون بناتهم مبكرا، فى صفقات، ويتزوجون أكثر من مرة، وغير ذلك من السلوكيات الشائعة فى سوق المعلمين. أما **الحاجة فاطمة** فإن أكثر ما قدمته قربا من الحقيقة هو ملابسها وحديثها وأكوام الذهب فى يديها وبعد هذا فملامحها ، باهتة ، ليس هناك أعماق للشخصية توازن خبرتها السابقة فى الحياة كبائعة كشرى، ويمزج المسلسل هنا بين الملامح القديمة لشخصية المعلم الثرى وزوجته، والتى تأسس على عدم خروج المرأة من بيتها (**عصر سى السيد**) وجلوس البنات فى المنزل لايذهبن لأى مكان. وبين التطور المؤكد بعد كل هذه السنوات فى هذه السلوكيات والذى نعرفه عن هذه الطبقة الآن من ممارسات.. فمن الطبيعى أن تذهب إبنة المعلم إلى الجامعة الأمريكية وأن يتفاخر هو بأنه يدفع لها الآلاف لتتعلم كما فعلت **نظيرة (حنان ترك)** لكن ليس من الطبيعى أن تجلس أخواتها الثلاث الأكبر فى البيت، كارهات للتعليم بلا سبب وأبوهن يشجع العلم! ولهذا فمن الغريب أن نتعاطف



عبد الرحمن أبو زهرة فى دور ابراهيم سردينة

مع سنية (ناهد رشدى) وبهيرة (وفاء صادق) ونفيسة (منال سلامة) ضد روزالين (ايناس مكى) الأمريكية التى أسلمت وتسمت بأمينة وتزوجت الابن وعيناها على أموال الحاج أبوه.. فى هذه الشخصية تحديدا الكثير من الإيجابيات التى أهدرها المسلسل لصالح رؤيته ولصالح أبطاله، فروزالين أكثر إيجابية وتحضرا من بنات عبد الغفور، ومن ابنه، عندما قررت التحول للإسلام وبحثت عن الكتب وقرأت، وقررت أن تبنى لنفسها مستقبلا ويغض النظر عن حكاية طمعها هذه، فقد حاولت مع زوجها أن يعمل، وحاولت أن تتشارك معه، وحاولت أن تقدم مشروعها الخاص، وعملت فى أكثر من عمل، و رفضت وجهة نظر الابن فى حرمان أخوته البنات من الذهاب للنادى برغم ذهابه.. ولم يكن هذا كله خطأ لكنه «صب» فى المجرى الخطأ وحيث نالت هذه الشخصية مشاعرا عدائية ربما لأسباب خارجية ليست لها علاقة بالدراما، وهو أنها أمريكية وقد كره مشاهدون كثيرون فيها محاولة الهيمنة الأمريكية على العالم، فى السياسة وفى تفاصيل الحياة أيضا، وقد ساهم النص الدرامى فى هذا بكلمات محددة عن «الغزو الأمريكى» لبيت الحاج عبد الغفور، كما استمرأ الكاتب هذه اللعبة، التى لاتحمل مدلولات حقيقية، بحكاية التعاون بين عبد الغفور واليابانيين والذى غضبت منه روزالين جدا، وخاصة أنها لم تعلم به من قبل . وكأنه يوحى لنا - أي المسلسل- أن روزالين هى ممثلة الوجود الأمريكى والهيمنة الرأسمالية وعبد الغفور هو ممثل الإرادة الوطنية، وممثل شعوب العالم الثالث فى طموحها للخروج من أسر السيطرة الأمريكية.. وهى أوهام غير حقيقية بالطبع - فى إطار الدراما - وليس الواقع والذى أصبحت فيه الرأسمالية اليابانية الآن تتصارع مع الرأسمالية الأمريكية لاقتسام النفوذ العالمى.

فى النهاية .. فقد طرح لنا مسلسل **(لن أعيش فى جلباب أبى)** نموذجا من الماضى.. وعصر الرأسمالية التقليدية التى تبدأ على النحو الذى بدأ به عبد الغفور ، وأخلاه من كل خطاياه التى يسوقها واقع التنافس والإطاحة بالمعارضين والتصفيات غير الشريفة، ولفظ الضعفاء، وقدمه لنا نموذجا رائعا، طيبا ومتواضعا ومحافظا على الجلباب مثل حفاظه على مبادئه التى تعلمها من أبيه الروحى **(ابراهيم سردينة)** وليس معنى هذا أن المسلسل ينحاز للرأسمالية القديمة على هذا النحو الذى عرفناه عن تجار بورصة القطن ووكالة البلح، وإنما هو ينحاز لنوع من الرأسمالية ضد نوع آخر يسود الآن، أبطاله هم رجال المال والأعمال والسمسرة ومصانع المعلبات والشاى والصابون.. الخ.. والذين سائت سمعتهم لكثرة ما قدموا من غش وصفقات فاسدة - ليس كلهم بالطبع- ولكن ما ينشر يوميا وما لاينشر هو مؤشر على الأساليب التى تنتهجها الرأسمالية لتصعد، وتنتعش وتزدهر وهى أساليب لاتخص أحدا دون سواه، وإنما بتنسب.. ولهذا فإن نهاية **(جلباب أبى)** هى أصدق ما فيه وحيث خرج عبد الوهاب الشاب المتعلم، خريج السياسة والاقتصاد **(الممثل محمد رياض)** من جلباب أبيه، ليس لأنه يرفضه، وإنما لأن مقاسه غير ملائم له، فهو يريد جلباباً أوسع، يتيح له تكوين ثروة أسرع، واستغلال كل الممارسات التحتية غير الشريفة، فهو الطبعة المنقحة من أبيه والذى نحمد الله أن أيامنا معه- كرأسمالى- لم تطل على الشاشة، حتى لانحبه ونعتبره «ملاك» مثل الأب.. فقد كان فى إمكان صناع هذه الدراما، المتمكنون، أن يصلوا بنا - من خلال امتداد الحلقات- إلى اعتبار حياتنا هراء، طالما لم نصل بعد إلى درجة مقدرة **عبد الغفور البرعى، وعبد الوهاب البرعى**، فى تحقيق انجازات تجعل حياتنا حلوة مثلهم.. نعم فى إمكان صناع هذا المسلسل تحقيق هذا طالما أقنعونا بأن الوزراء غلابة مش لاقيين ياكلوا.. والأغنياء.. غلابة.. وطيبين.

واســـــودت الدنيا

فى حوار فى احدى الاذاعات الاجنبية مع داعية ، سألته السيدة المذيعة عن كلامه عن رفضه لنقل الاعضاء . فأجاب الداعية غاضبا بما معناه أنه **«ده مش كلامى أنا ده كلام ربنا»** . عقب مقولة فضيلة الداعية **«اسودت الدنيا»** أمام أعين مئات من المصريين.

تمر صور العالم الخارجي إلى شبكة العين خلال قرنية العينCornea ، إلى الغرفة الامامية anterior chamber، العدسة lens، ثم إلى الغرفة الخلفية posterior chamber الشبكية Retina ،ويهمنا الآن فيما نحن بصدده قرنية العين.

وقرنية العين هى نسيج شفاف، ليس به اوعية دموية ، وليس له خواص مناعية، وهو فى هذا قد يشابه الاظافر أو الشعر . وتتسبب «عتامة» القرنية فى جانب كبير من فقدان الابصار فى مصر .والطريقة الوحيدة لإعادة النظر لضحية هذا المرض هى بنقل جزء صغير (٣× ٣مم) من قرنية سليمة إلى المريض فتتفتح أمام عينيه الرؤية ويتحول من أعمى إلى مبصر . ونظراً لأن القرنية ليس لها خواص مناعية، فليست هناك حاجة لدراسة نوعيات الأنسجة HL A TYPING أو غيره ،ونسبة نجاح العملية تصل إلى ما يقرب من ٩٥٪ ومن الغنى عن البيان أنه ليس هناك سليم سيتبرع بالقرنية لمريض مهما كانت العلاقة،ولذلك فإن المصدر الوحيد للقرنية هى جثث الموتى.

من المتفق عليه قانونيا واخلاقيا أن لأى مستشفى حق اجراء **«الصفة التشريحية»** لأى مريض بعد وفاته .وفى اجراء هذه الصفة التشريحية قد يؤخذ من جسم المتوفى قطعة من الكبد أو قطعة من الرئة للفحص وهى اجزاء كانت ، حتى فى عصر التحنيط ، تنتزع من الجسد قبل دفنه لسرعة فسادها .ومن اسرع هذه الاجزاء فى الفساد قرنية العين ، فهى تفقد شفافيتها خلال فترة قصيرة جدا بعد الوفاة، وغنى عن البيان انها« سيأكلها الدود» فيما يتلو ذلك.

ومنذ بضع سنوات ، انشأ قسم الرمد بمستشفى جامعة عين شمس **«بنك العيون»** وهو حقيقة **«بنك القرنية»** بافتتاح ضخم حضره رئيس الوزراء، وكبار رجال التشريع والقانون والدين ،ورأس مجلس ادارته احد كبار رجال طب العيون (**أ. د. محمد ابراهيم**) واضيف إليه أحد كبار رجال علم الانسجة(**أ. د. عدلى فريد**) واعاد هذا البنك نعمة الابصار إلى مئات من العميان بهذه العملية البسيطة الناجحة.

كان الطريق الوحيد أمام البنك للحصول على القرنية ، هو بأخذ ٣ مم من بعض قرنيات المتوفين من المرضى بالمستشفى، ووضع عدسة لاصقة مكان الفتحة احتراما لمشاعر اهل المتوفى،وهو اجراء يعادل قص عينة من الاظافر ويقل عن أخذ جزء من الكبد أو المخ لدراسة الصفة التشريحية.

ثم حدثت الكارثة

فتح أحد الصحفيين **«صندوق باندورا»** لتخرج منه العفاريت والاتهامات: التجارة بعيون الموتى ، حرمة الجثث ، سرقة عيون الموتى، تحريم نقل الاعضاء .. بل ووضع بعض صغار الفنيين فى السجن واستدعى الاساتذة الافاضل(**محمد ابراهيم وعدلى فريد**) واضيف اليهم الرئيس الحالى لقسم الانسجة (**أ. د. على شرابى**) واستجوبوا لساعات طوال ابرز فيها **أ. د. محمد ابراهيم** كمية كبيرة من خطابات التوصية من رئاسة مجلس الوزراء ومن مشيخه الازهر باجراء العملية. وخرج الاستاذ الفاضل باكيا من غرفة المحقق .. واغلق بنك العيون...

واسودت الدنيا أمام اعين المئات من المصريين البسطاء.

يمتد تاريخ نقل الاعضاء إلى الفراعنة والرومان الذين استعملوا نقل الدم فى العلاج ولكن القفزة الاساسية فى انتشار نقل الدم كانت باكتشاف لاندشتينر Karl Landsteiner عام ١٩٠٠ لفصائل الدم المختلفة ثم تلى ذلك اكتشاف معامل النسناس(RHESUS FACTOR (Rh وقد نتج عن هذه الاكتشافات انتشار العملية انتشارا واسعا واصبح نقل الدم يجرى فى كل مستشفى فى كل يوم عشرات المرات واصبح من النادر أن تجرى أى عملية جراحية كبيرة بدون اللجوء اليه بل واصبح لذلك يستعمل بعد فصل مكوناته فى علاج بعض الامراض الباطنية مثل امراض التجلط ، ووصلنا الآن إلى علاج امراض سرطانات الدم بعمليات نقل النخاع التى بدأ اجراؤها فى مصر.

بعد التقدم الخطير الذى حدث فى علم تصنيف الانسجة HLA TYPINGاصبح من المكن نقل اعضاء، غير الدم من سليم أو من جثة إلى مريض . وانقذ هذا الاجراء حياة مئات الألوف من المرضى خصوصا مرضى الفشل الكلوى الذين يضعهم المرض أمام أحد احتمالات ثلاث: أما الوفاة، أو الغسيل الكلوى (الذى يتم اجراؤه ثلاثة مرات اسبوعيا وتستهلك الجلسة ساعات من الألم والتعاسة وتكلف الجلسة ما يقرب من ثلاثمائة جنيه، وينتج عنه الكثير من المضاعفات) أو نقل كلية من سليم أو جثة إلى المريض.

وما قيل عن الكلى صحيح عن الكبد (وبيننا فى مصر الآن من يعيش بكبد منقول فى لندن أو باريس) وصحيح أيضا عن القلب والرئة... وميادين النجاح تتسع ولكن فضيلة الشيخ الداعية الذى لا يحرم نفسه من نعمة العلاج فى لندن وباريس ومن التمتع بثمار التقدم والعلم، لا زال يصر على أن « ربنا قال كده»!!!

ارحمنا فضيلة الشيخ يرحمكم الله.

سمير حنا صادق

فاطمة اسماعيل



جاذبية سرى .. وروحانية جديدة

تجريد عناصر الطبيعة "Nature" المادية من صورها إلى علاقات تفرغها من مجال وجودها، يسلمنا إلى طبيعة كونية مختلفة، تختلف فى وجودها النسبى المرتبط بـ«كم» تجريد تلك العلاقات وفى نفيها أو إثباتها، وبينما نجد أن الكافة يشتركون فى إدراك الطبيعة الأولى من حيث إثبات الوجود وأشكاله وصياغته، إلا أن الخاصة فقط من المبدعين هم الذين يبتكرون تلك الطبيعة الكونية المختلفة.

وتعد **جاذبية سرى** من بين هؤلاء المبدعين الذين تفردوا بإدراك طلاسم هذه الطبيعة الكونية الموازية.

إن تأمل تجربة الفنانة **جاذبية سرى** هو فى حد ذاته رؤية خاصة لكيفية تجريد الواقع الذى نتحدث عنه إلى علاقات تشكيلية لها منطق ذاتى فى تجميع العناصر، فى منظور الرؤية وفى التكوين وخلافه.

ففى بداية التجربة عام ١٩٥١، تمردت جاذبية على القواعد الكلاسيكية فلم تعى باحترام النسب أو المنظور أو الظل والنور إلى آخره.

ولوحة **المراجيح** التى أنجزتها الفنانة عام ١٩٥٦ - بخامات زيت على القماش مقاس ١١٥×٧٥سم تعد نموذجا لهذا التمرد من تلك القواعد الكلاسيكية وأهم ما فى هذا النموذج هو قيام الفنان ببناء سطح اللوحة - بتصور من داخل العمل وليس من خارجه كما هو معتاد- كما تنسج بناء دراميا مواز للصورة البصرية الخارجية التى تطرحها اللوحة، وفى هذا العمل أيضا استطاعت **جاذبية سرى** أن تعكس تدفق المشاعر الانفعالية والتلقائية من خلال «الخط» و«الحركة» فحالة «التشخيص» التى تمثل العنصر الأساسى وتتركز فى مقدمة اللوحة تحدد بخطوط واضحة تتميز بالحدة وتقاطع النهايات بعضها مع بعض. ومن ناحية أخرى نجد فى معظم اللوحات «البيوت» تمثل مربعا فى أحد زوايا خلفية اللوحة حيث كانت عنصرا ثانويا من ناحية العمارة الفنية للمسطح التصويرى، وكان وجودها لإحكام حركة التوازن بين التوافق والتضاد، إلى جانب تنوع الضوء واللون وتفكيك عناصر التكوين فى مساحات منفصلة عن بعضها البعض.

السيتينيات :

ثم نتتبع التحول الثانى فى تجربة الفنانة فى الستينات حيث كثفت الفنانة مجاميع البيوت فى كتل متحدة عضويا فى مقدمة اللوحة. وكثيرا ما كانت تلك الكتل تقدم حلولا رياضية للمسطح المرسوم. رغم أنها نادرا ـ لجأت لإحكام عملية التوازن - باختيار وضعه فى أحد زوايا العمل مستدير مثل الشمس أحيانا أو القمر أو حتى الهلال. إذن كانت الكتلة الأساسية التى تتكون من مجاميع البيوت ربما هى الوحيدة فى التركيب الرياضى ولذلك كانت تنسج سطحها لتلك الكتل مثل (السدى واللحمة) لاستخلاص نسيج عضوى رياضى.

فى تلك الفترة حدثت حالة من «الميتافيزيقا» التصويرية عند **جاذبية سرى** حيث اختزلت الواقع المتمثل فى البيوت واختزلت الشخوص الإنسانية

وابتكرت منطقا للمزج بينهما فى محاولة للكشف عن روح الموضوع وهو مما يجعلنا نميل للاعتقاد بأن الفنانة فى الخمسينيات والستينيات كانت تستعير المد الجمالى فى جانب من موضوع الصورة.

أيضا حدث تبدل آخر فى الإحساس باللون والضوء، كما حدث فى الشكل والبناء، فقد أصبح دائما لون أساسى لاينفصل بمسافات أو خطوط فهناك نسيج ممتد بحيث يقترب من مسمات ذات طبيعة مونوكرومية فى عدد كبير من أعمالها التى أنتجتها فى الستينات، غلب عليها طابع الاعتام والبرودة، أما الخطوط فقد اتسمت بالسمك وكذلك بالخشونة.

السبعينيات

مع بداية السبعينيات **اختفت الفاصلة بين مقدمة اللوحة وخلفية اللوحة وظهر المسطح الواحد الذى يفصح عن حالة واحدة ولايعبأ بتعدد مستويات الرؤى،** تبدل اللون إلى عنصر اقتحام مهاجم وعنيف على السطح، ثم ظهرت درجة من الميل الواضح إلى الجمالية فى ذاتها باعتبارها موضوعاً للصورة. تخلصت **جاذبية سرى** فى تلك المرحلة من ثقل العنصرين الذين لازماها فى الخمسينات والستينات **«الناس والبيوت»** وأصبح التجريب فى الصورة البصرية هو المثير. وأثارها الـ action painting بتأثيراته فى الصورة البصرية بما له من خاصية غير منتهية، فاحتوت معظم لوحاتها على خطوط غير واضحة لتحديد الشخوص وهى فى غالبيتها إيهامات تشبه **الأحلام ونبضات غير محسوبة أو محكمة تتدفق من الشعور، وتحمل تشويها فى بعض الأحيان بفعل العنف التعبيرى الذى هاجمت الفنانة به نفسها** .

فى السبعينات والثمانينات تناولت جاذبية موضوعات **الصحراء، النيل، البحور والزهور** : إلا أن الموضوع لم يمثل عبئاً جمالياً على سطح اللوحة فنلاحظ أنه قد صاحبت تلك الفترة قدرة على تحويل الموضوع إلى علاقات جمالية خاصة بالمساحة وليس بجمالية الصورة كما كان فى الخمسينيات والستينيات، ولذلك لم يعد الموضوع يمثل إلا مجموعة دلالات ذات رموز بصرية .

جاذبية والتصوف الفنى

مع بداية التسعينيات سادت لوحات جاذبية سرى حالة تصوف فنى تخلصت فيه الفنانة من الإحساس بالأرض كقاعدة تواجد، فتجاهلت قانون الجاذبية الأرضية وأصبحت اللوحة مساحة لونية لفضاء كونى تسبح فيه كتل تختلط فيها الشخوص بالمبانى، تلك الكتل السابحة لا ترتكز على قاعدة ولا تتصل بقمة ما.. وإنما هى سابحة.. فى تلك المرحلة تبدأ جاذبية سرى طرح علاقات روحانية جديدة .

جاذبية تعرض الآن أكثر من ثمانين لوحة بقاعة أخناتون بمجمع الفنون بالزمالك تمثل اللوحات تجربة الفنانة منذ بدأت فى الخمسينيات وحتى الآن .

والمعرض مستمر حتى منتصف هذا الشهر.

جاذبية سرى

أستاذة التصوير سابقا بكلية التربية الفنية بجامعة حلوان (حتى عام ١٩٨١).

– أستاذة التصوير سابقا بالجامعة الأمريكية (٨٠-١٩٨١).

الدراسات :

بكالوريوس فى الفنون الجميلة، المعهد العالى للفنون الجميلة للبنات، القاهرة ١٩٤٨ ودبلوم إجازة التدريس ١٩٤٩، دراسات عليا مع مارسيل جروميير فى باريس ١٩٥١، وروما ١٩٥٢، كلية سليد جامعة لندن ١٩٥٥/٥٤.

الجوائز :

جائزة روما ١٩٥٢، الجائزة الشرفية لبينالى فينيسيا ١٩٥٦، الجائزة الشرفية للخلق الفنى القاهرة ١٩٥٧، الجائزة الثانية فى الحفر بينالى الإسكندرية ١٩٥٩، الجائزة الأولى للتصوير بينالى الإسكندرية ١٩٦٣، الجائزة الأولى لصالون القاهرة ١٩٦٠، الجائزة الكبرى الرابعة للفن العالمى المعاصر موناكو ١٩٦٨، جائزة الدولة التشجيعية للتصوير ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ١٩٧٠، جائزة دار أوبرا القاهرة لتصميم رباعية نسجيات ١٩٩٠، ترشيح جامعة حلوان لجائزة الدولة التقديرية للفنون، ١٩٩٢، ١٩٩٤.

الزمالات

منحه جائزة روما للدراسات العليا فى إيطاليا ١٩٥٢، منحة المجلس البريطانى لدراسات عليا فى كلية سليد جامعة لندن ١٩٥٥/٥٤، زمالة تفرغ للدولة من وزارة الثقافة لمدة ٦ سنوات، زمالة مؤسسة هانتجتن هارتفورد الأمريكية لوس أنجلوس ١٩٦٥، زمالة الهيئة الألمانية لتبادل الأساتذة برلين الغربية ١٩٧٥، زمالة فولبرايت والمتحف الوطنى للمرأة فى الفن «بواشنطن» (العاصمة) ١٩٩٣.

المعارض

٥٦ (ستة وخمسون) معرضا خاصا فى مصر والبلاد العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والاشتراك فى معارض جماعية ودولية فى مصر وبلاد العالم .

---

* معارض هذا الشهر *

مجمع الفنون بالزمالك

قاعة اخناتون رقم (١) جاذبية سرى (تصوير)

قاعة اخناتون رقم (٦) جورج فكرى (رسم)

قاعة اخناتون رقم (٥) خالد سرور (رسم)

قاعة اخناتون رقم (٢) الفنان الإيطالى كوكى (تصوير)

قاعة الجراج أيمن جودة (خزف)

مشربية

عوض الشيمى (حفر)

جورج البهجورى (رسم وتصوير)

الهناجر

نازلى مدكور (تصوير)

أكسترا

فتحى أحمد – حفر

وسام فهمى (تصوير)

كريم رمسيس

جمال عبد الناصر (نحت)

سلامة

عصمت داوستاشى (تصوير - أعمال مركبة) خيالات من فنجان القهوة

مشاغبات

حروب البسوس الحزبية فى مصر المحروسة

فى نهاية الدورة الخامسة لاجتماعات اللجنة المركزية للحزب العربى الناصرى ،انفجرت الصراعات المكتومة داخل الحزب، لتنتهى بحرب دعائية بين طرفى الصراع، تبادلا فيها اطلاق قذائف الاتهام بالديكتاتورية والتهادنية من جانب، وبالطفولة اليسارية وتنفيذ مخططات أجنبية من الجانب الآخر، أما السلاح المشترك، فكان الاتهام بالخروج على الشرعية.

وليس الحزب الناصرى .. هو أول الاحزاب التى تنفجر صراعاتها على هذا النحو غير المنضبط، ففى تاريخ الصراعات الداخلية للاحزاب المصرية- خلال الاعوام العشرين الماضية- حالات كثيرة للصراع داخل أحزاب «التجمع» و«العمل»و «الاحرار» لا تختلف عن الحالة الناصرية، سواء فى أسباب هذا الصراع ، أو فى ظروف تفجره ، أو فى طريقة إدارته، بل لعلها تكاد تكون نسخة طبق الأصل مما سبقها.

وبصرف النظر عن الخطأ والصواب، فى مواقف كل طرف من أطراف مثل هذه الصراعات وعن النصر والهزيمة التى انتهى إليها كل منها ، فان المنتصر الدائم فيها ، هو الحكومة التى تعودت صحفها أن تنفخ فى نيران الحرب الأهلية داخل احزاب المعارضة، وأن تتيح لكل اطرافها فرصة ديمقراطية لكى يشرشح كل منهما الآخر،لتعطى بذلك للأغلبية الصامتة العازفة عن المشاركة فى العمل الحزبى، ذريعة جديدة للتشبث بمواقعها ،والنتيجة المحققة التى تنتهى إليها هى اضعاف كيان كل حزب،وهى الوهن الذى اصاب التعددية الحزبية.

وأسوأ ما فى هذه الصراعات ، أنها تبدو غير مفهومة،ليس للرأى العام أو للمشتغلين بالسياسة فقط، بل تبدو كذلك حتى لاطرافها، فسيل الطلقات المتبادلة يزدحم عادة بكثير من التفاصيل ،وبقدر كبير من المبالغة،وبتناقض بين المعلن والمخبوء،وبين أسباب الصراع التى تساق للآخرين ،واسبابه الحقيقية التى لا يعرفها الا اطرافه،وتظلله عادة سحابات من التشهير والفضح يمارسه الجميع بدرجة عالية من السادية لا تشجع أحداً على ممارسة فضيلة النقد أو على تفهم موقف الطرف الآخر أو على التنازل بهدف الالتقاء به، فتنتهى المأساة من دون أن يستخلص منها أحد درساً واحداً مفيداً يساهم في الحيلولة دون تكرارها.

وفى ظل هذه الحالة المزاجية العدوانية التى يتحول فيها اطراف الصراع إلى اخوة اعداء، لا يتوقف أحد عند الاسباب العامة التى تهيئ المناخ لانفجار تلك الصراعات، مع أنها واضحة كالشمس ،فقد نشأت الاحزاب المصرية جميعها ضمن خطوط حمراء، أحاط بها قانون الاحزاب تأسيسها ونشاطها، فتشكلت من قبائل ايدلولوجية وسياسية، تتفق ظاهريا فى أهدافها العامة، وتختلف فى منابعها وخبرتها وأفكارها وتحالفاتها العربية والدولية- أكرهت على التعاون معاً، لكى تحصل على«الرخصة» التى تبيح لها شرعية الوجود والنشاط، فكان طبيعيا أن ينشب الصراع بين قبائلها بمجرد الحصول على الرخصة،وأن تتنافس هذه القبائل بضراوة على المواقع التنظيمية القيادية ،لكى يظل القسم الأكبر من ثمار تلك الشرعية فى خدمة أهدافها.

ولأن صيغة«التعددية الحزبية المقيدة» تصادر حق القبائل فى الانفصال، كما تصادر كل أشكال النشاط الحزبى الجماهيرى،ومنها العمل داخل الجماعات الطبيعية كالمدارس والجامعات والمصانع وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات وتوزيع البيانات، فقد افتقدت الاحزاب المصرية للمناخ الذى كان كفيلا بتصفية الصراعات بين قبائلها، سواء بممارسة حق الانفصال، أو بممارسة العمل المشترك، أو بالاحتكام إلى جماهيرية كل قبيلة،ولأن هذه الصيغة الشريرة، لم تترك للاحزاب-بعد حق السقوط المدوى فى الانتخابات العامة- الا حق إصدار الصحف، فقد أصبح الصراع حول السيطرة على صحيفة الحزب ، هو الموضوع الرئيسى لحرب البسوس الحزبية فى مصر المحروسة.. التى تنتهى عادة،باضعاف الحزب، وإضعاف الصحيفة.

وليس غريبا أن أحداً لم يتنبه-فى ظل هذه الحروب المتواصلة- إلى أن الأحزاب المصرية جميعها ،قد أصبحت فى حاجة ماسة، إلى تجديد أفكارها ورؤاها وبرامجها وأساليب نضالها ،بعد عشرين عاما من تطبيق صيغتى التعددية الحزبية المقيدة، انقلب خلالها كل شئ فى الوطن والأمة والعالم رأسا على عقب ،ولم يبق ثابتا على حاله، إلا تلك الصيغة الشريرة،التى لم تنجز شيئا إلا حروب البسوس الحزبية!.

ويا أيها البسوس : شوية عقل!.

صلاح عيسى



اللقاء والعزلة ١٩٩٥ زيت على توال ١٥٠x١٥٠ للفنانة جاذبية سرى



ليلة مقمرة زيت على قماش ١٠٠×١٥٠ للفنانة جاذبيه سرى